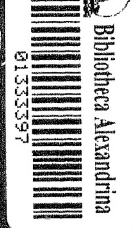
د. كاظم حطيط

لبنان والعرب

(التحرير والتغيير والوحدة العربيّة)

الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل

دار الكتاب العالمي



لبنان و العرب

(القطرية والتحرير والتغيير والوحدة العربية)

بسم الله الرحمن الرحيم

لبنان و العرب

(القطرية والتحرير والتغيير والوحدة العربية)

د. كاظم حطيط

الشركة العالمية للكتاب

دار الكتاب العالمي



الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل
طباعة - نشر - توزيع

مكتبة المدرسة

دار الكتاب العالمي

الدار الافريقية العربية

الادارة العامة

الصنائع - مقابل الاذاعة اللبنانية
هاتف ٣٥١٢٢٦-٨٤٩٣٧٠ - ص.ب ٣١٧٦
تلكس LE ٢٢٨٦٥ - برقياً: كتالبان
فاكس: ٩٦١ - ١ - ٣٥١٢٢٦
بيروت - لبنان

١٩٩٢م / ١٤١٣هـ

المقدمة

لقد استمرّت الحرب الأهلية في لبنان حتّى أضعفت كل أطرافها اللبنانية وربّما غير اللبنانية. وأفسحت في المجال لتدخّل أكثر من جهة قريبة وبعيدة لتتغيّر بذلك معادلات ومسلّمات تقليدية وثابتة. وما ظلّ العدو الصهيوني يعمل متخفّياً في هذه الحرب أو الصراع اللبناني ـ اللبناني بل خلع أقنعته، وقام باجتياحه الكبير للبنان سنة ٨٢. ويعرف الكفاح الوطني اللبناني المقاومة الوطنية المباشرة لهذا العدو الغازي.

وتستمر القوى الوطنيّة اللبنانيّة في صراعها مع الطرف اللبناني المنغلق والمصرّ على استمرار هيمنته وتبعيّته. وتؤكّد في نفس الوقت على مواصلة مقاومتها الوطنيّة الشعبيّة بأبعادها الزمنيّة، والروحيّة المشتركة، لجلاء العدو المحتل عن الأرض اللبنانية، وتتّسع بذلك آفاق المعركة اللبنانيّة الوطنيّة. وكان علينا أن نتابع من موقعنا الوطني والقومي استمرار هذه المعركة على غير صعيد ضد الغزاة الصهاينة، والانعزال المنغلق والهيمنة الطائفيّة، والرجعية المحليّة، والتبعيّة العميلة. وكان لنا أن نكتب عن المقاومة الوطنيّة اللبنانية بمختلف فصائلها[١]، وتنوّع ميادينها فنكون معها ونحن نسمع ونقرأ للوطنيين اللبنانيين المحرّرين من سجون العدو الصهيوني ومعتقلاته وغير المحرّرين. ونجد في أقوال هؤلاء الأحرار وكتاباتهم معطيات رائعة في الصمود والمجابهة، والتحدّي، والكفاح الصابر والقوي الظافر. ونتتبّع هذه المقاومة الوطنية اللبنانية في تحرّكها الحر، ونتعمّق في ممارساتها. ونصرّ على حمايتها من التهليل الكاذب لها، والاستخفاف الخبيث بها، والتجاوز العميل لمعطياتها الشريفة، وإنجازاتها المجيدة. ونرفض التشتت والتفرقة بين أطرافها أو فصائلها وندينه ونجرّمه. ونتبيّن

(١) ومنها المقاومة الإسلامية.

بحرص ومسؤولية السُّبل القويمة لتلاقي مختلف أطرافها وتلاحمها المصيري. ونرفض في إطارها فقر التجربة، وسطحية الرؤية أو قصر النظر، وحدّة التعلّق بالتسميات، ونستغرب الفصل بينها كمقاومة وطنية لبنانية للعدو الصهيوني وبين أطراف عربية أخرى تقاوم نفس العدو. ويحدونا كل ذلك إلى تخطيط الطريق الجبهوي العريض لها. ونؤكّد في مجاله على الجوامع المشتركة بين مختلف فصائلها في المجالَين الإيديولوجي، والإستراتيجي، لتكون جبهة تحرير وطني واحدة لبنانيّة وعربية. وتتجذّر في محيطها، وتقيم مجتمعها المقاوم المنشود مهما كانت الظروف والأحوال شأن كل مقاومة عادلة.

ويشكل ما تقدم القسم الأوّل من كتابي الحالي.

وما كان للمقاومة الوطنيّة اللبنانية للعدو الصهيوني أن تصرفنا عن درس أسباب الحرب أو الأزمة اللبنانية. وندخل إلى المسألة اللبنانية عبر معركة انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية لنتبينّ وفي أكثر من محاولة أسباب تلك الحرب أو الأزمة في الواقع اللبناني. وأستجليها في أكثر من مجال وعلى غير صعيد سياسي واقتصادي واجتماعي وتربوي ودفاعي. وتبرز الطائفية أو قواها المزمنة وهي تتسلّط على الحكم اللبناني، وفي مختلف نواحي الحياة اللبنانية، لتكون فئة لبنانيّة تحكم في لبنان وتتحكّم برأس هرم نظامه حتى أسفله. وتبرز الثغرات العديدة والعيوب في هذا النظام، ونقدّم لهذه المشكلات المتمادية ما يناسب من الحلول، من خلال معالجتنا لموضوع معركة انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية بما تعنيه من عمق وشمول...

وتقود واقعاً هذه المعركة وما أثير خلالها إلى عقد مؤتمر الطائف النيابي اللبناني، ويهتدي هذا المؤتمر فعلاً إلى اكتشاف أكثر من سبب للأزمة اللبنانية. ويقدّم ملامح حلول لفروعها وتشعّباتها. ولم يصل إلى تقديم الحل الناجز والحاسم لها. وما هو يخلو من الجرأة في إقراره بالأصوليّة اللبنانية لهذه الأزمة مخالفاً بذلك ادّعاءات أطراف طائفية لبنانية إنعزالية وغير إنعزالية.. خاطئة، ومغرضة. وما كنا نقف أو نتوقف في مسيرة التغيير الوطني عند «الطائف» النيابي اللبناني. وإنه ولا شك قد حوى بعض البذور الطيّبة. وكان علينا أن نعمق جذور هذه البذور وننمّيها، ونعمل لتفعيل ما رفعت شعاراته القوى الوطنيّة اللبنانية، ونادت به قبل الحرب اللبنانية الأهلية، وخلالها. ولا بد من إعادة نظر في البُنى اللبنانية على اختلافها: السياسية، والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية، والحزبية والعسكرية والديمقراطية ليكون التغيير فيها لصالح

العدالة والمساواة والتقدم وصولاً إلى لبنان الوطن العربي الديمقراطي، وذلك بعيداً عن الخلفيات الطائفية، والرجعية، والتبعية العميلة، والانعزال المنغلق والعنصري، والعشائرية، والفئوية الجامدة، ويؤلف هذا المفصل القسم الثاني في سياق بحثي الراهن. وكان لا بدّ من أن أعالج من موقع ما تقدم موضوع الوحدة العربية فأتحدث عن أسبابها، ومعوقاتها، وتجاربها الفاشلة، والأخرى الجزئية والإقليمية، ومنطلقاتها المطلوبة، وأبعادها. انطلاقاً مع انتماء لبنان العربي الكامل والمطلق. ويشكل هذا التوجه القسم الثالث والأخير في كتابي الحالي. وأؤكد بأن البناء القطري العربي القومي السليم هو المنطلق القويم إلى البناء الكياني العربي الواحد والشامل، وان الوحدة العربية هي قدر العرب لإثبات ذاتهم ووجودهم القومي الحر والعادل.

د. كاظم حطيط

القسم الأول

- أدب المعتقل
- المقاومة روح وحياة وليست عرضاً أو حالة عابرة
- المقاومة في المعتقل
- تأمّلات في واقع لبنان والعرب والمقاومة
- حول جبهوية التحرير الوطني اللبناني
- نحو مجتمع مقاوم
- آفاق العمل الوحدوي في لبنان
- الانتخابات الرئاسية اللبنانية والعمل الوطني
- معركة انتخابات رئاسة الجمهوريات اللبنانية: جذورها وأبعادها
- حكم الإنعزال إلى زوال

أدب المعتقل [1]

أدب المعتقل، هو فصل في مسلسل، أو عطاء نضالي مؤثّر في صراع عربي صهيوني طويل ومستمر يشارك في خلقة وإملائه آلاف الأسرى لبنانيون وفلسطينيون وسواهم من العرب. وقد كتبه عدد منهم ليحيا ويستمر ويعلن ويشهد، وينذر ويبشر.

ولا بدّ لدرسه من إضاءة للطريق إليه، فنعرف ولو لماماً ما قاد إلى معاناته؛ وكتابته، ونتبينّ ذلك في عناصر ثلاثة وهي التالية:

١ ـ الحركة الصهيونية:

هي في الأساس أحد أطراف الاستعمار العالمي كما أنها أداة له وستار في آن معاً. وتعود في نشأتها، ونموّها إلى أسباب دينيّة، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية استعمارية وأمبريالية خاصة، وعامة.

١ ـ الأسباب الدينيّة:

تقوم فلسفة واضعي التوراة على قاعدتي الاستعلاء، والتمييز العنصري، فاليهود في ذلك هم شعب الله المختار، والناس الآخرون ملك لهذا الشعب. وقد ورد في سفر الخروج ـ الإصحاح التاسع عشر ما يلي:

«فالآن إن سمعتم صوتي، وحفظتم عهدي تكونون لي خاصة من بين جميع الشعوب، فإن لي كل الأرض، وأنتم تكونون لي مملكة كهنة، وأمّة مقدّسة».

---

(١) محاضرة ألقيت في مركز اتحاد الكتاب اللبنانيين في بيروت في تموز سنة ١٩٨٦.

وورد في سفر التثنية ـ الإصحاح العاشر:

«ولكن الرب. . إنما التصق بآبائكم ليحبّكم فاختار من بعدهم نسلهم الذي هو أنتم فوق جميع الشعوب، كما هو اليوم. .».

٢ ـ الأسباب الاجتماعية:

وهي تتمثل بتعمق العزلة عند اليهود لأكثر من عامل، عن الآخرين وصعوبة اختلاطهم أو اندماجهم في الأمم والشعوب. ويقول إسحاق جيرنفيم في كتابه الحركة الصهيونية: «لن يكون الضياع إلاّ لأولئك المحتقرين الذين ارتضوا الانسجام مع غير اليهود، والرضا بالحرية المعطاة لهم في مناطق أعمالهم، ففسدت صورتهم اليهودية فأدى ذلك إلى الإندماج مع الجوييم[١] سرّاً وعلناً. .»[٢]. إلى غير هذا من الأمثلة.

٣ ـ الأسباب الاقتصادية:

وهي برزت وتعمّقت في طرق استغلال اليهود في المجال المالي لأكثر من طبقة وفئة في المجتمعات الأوروبية، فقد احترف اليهود في العصور الوسطى تجارة المال والإقراض بالفائدة الفاحشة، فكانوا بذلك الرأسماليين الجشعين وسط تجمعات اقطاعية، فحلّ بهم سخط الإقطاعيين ورفيق الأرض في وقتٍ واحدٍ.

٤ ـ للسياسة الاستعمارية الخاصة:

وهي تتمثل في الأطماع الصهيونية الخاصة. وقد برزت بجلاء في برنامج هرتزل الذي أعلنه في مؤتمر (بال) في آب ١٨٩٧ وهو يتضمّن النقاط التالية:

١ ـ إيجاد استعمار يهودي لفلسطين منظم، وعلى نطاق واسع.

٢ ـ الحصول على حق شرعي معترف به دولياً لاستعمار فلسطين.

٣ ـ (إنشاء منظمة دائمة لتوحيد الجميع من أجل قضيّة الصهيونية)[٤]

---

(١) الجوييم: الغرباء بالنسبة إلى اليهود.

(٢) فتحي الرملي ـ الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار ص ٩١.

(٣) د. إسماعيل عبد الله صبري ـ في مواجهة اسرائيل ص ٢١.

(٤) د. صالح زهر الدين ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية ص ٩.

٥ ـ السياسة الاستعمارية والامبريالية العامة أو المشتركة:

وهي تأكدت في مؤتمر لندن سنة ١٩٠٧ حينما تبين للأطراف المشاركة فيه، والممثّلة لعدّة دول أوروبية ان الخطر الحقيقي على الدول الاستعمارية تكمن في المنطقة العربية. وذلك لأسباب حضارية وقومية تعني هذه المنطقة. ووجدت تلك الأطراف من الضرورة إقامة دولة عازلة تفصل بين قسمي المنطقة المعنية: الأفريقي والأسيوي. وتشكل قوّة عدوة لشعب المنطقة العربية، وتكون صديقة للدول الأوروبية. ويقيم اليهود في هذه الدولة المطلوبة كيانهم الصهيوني الاستيطاني المنشود[١].

٦ ـ الغزو الاستعماري وإقامة الكيان الصهيوني:

بدأ هذا الغزو مباشرة بتدخل الدول الأوروبية الاستعمارية في شؤون الدولة التركية العثمانية باقتسام ما اغتصبته هذه الأخيرة واستعمرته أو ما أطلق عليه اسم (تركة الرجل المريض)، وما سماه كارل ماركس وفريدريك انجلز: «جثة حصان قد تعفنت ودبّ فيها الفساد»، وذلك تحت ستار المسألة الشرقية، والتي كانت البلاد العربية كما يقول المفكر القومي العربي الرائد ساطع الحضري «من أثمن بضائع مساوماتها». وتتعاقب الأحداث؛ فمن هزيمة نابليون بونابرت في أبي قير[٢] إلى احتلال بريطانيا لمصر، إلى انتزاع الإنكليز للصهاينة من الإلمان، فتعميق العلاقات بين الحركة الصهيونية وأعضاء في الحكومة البريطانية، فاكتساب الصهيونيّة لمن ليس يهودياً منهم بطريقة الصهينة مثل أرثر بلفور، ومارك سايكس[٣]. وتساعد جهات صهيونية بريطانيا في الحرب العالمية الأولى وعلى أكثر من صعيد. ويعطي الوزير البريطاني بلفور وعده المشؤوم سنة ١٩١٧ بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (بحيث منحت في ذلك دولة بريطانيا المستعمرة أرضاً لا تملكها إلى جماعة لا تستحقها على حساب مواطنيها العرب)[٤].

وتنتهي الحرب العالمية الأولى وقد نشأت معها معاهدة الوزيرين المتصهينين

---

(١) مجموعة من الكتّاب ـ الصهيونية والعنصرية ص ٦٥.

(٢) أبي قير: قرية مصرية.

(٣) د. صالح زهر الدين ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية ص ٣٥.

(٤) د. عبد الوهّاب الكيالي ـ تاريخ فلسطين الحديث ص ١٠٠.

البريطاني سايكس والفرنسي بيكو سنة ١٩١٦. ثم تعلن مقررات سان ريمو الاستعمارية سنة ١٩٢٠.

وتتسلسل مسرحية الانتداب الإنكليزي المأسوية على فلسطين العربية لتسليمها كأول بلد عربي ظلماً وعدواناً واغتصاباً للحركة الصهيونية العالمية. ويتحدث بن غوريون في ١٩ أيار سنة ١٩٤٤ فيقول: «إن خريطة فلسطين الحالية هي خريطة الإنتداب، وللشعب اليهودي خريطة أخرى. ويجب على شباب اليهود تحقيقها، وهي خريطة التوراة التي جاء فيها: «وهبتك يا إسرائيل ما بين دجلة والنيل»[1].

وما يخضع شعب فلسطين أو يستكين بل انطلق يناضل ويحارب، وهو أقل من مليون، لموى تمثل عشرات الملايين[2].

وتحدث المهزلة المؤامرة بل الخيانة القومية في حرب ٤٨ لإستعادة (أنظمة الحكم العربية) فلسطين كاملة. وتحل النكبة. ويبدأ عهد التوسع الصهيوني بأكثر من رعاية غربية، وشرقية مشبوهة.

٣ ـ الاجتياح الصهيوني للبنان سنة ٨٢ ومعتقل أنصار وسواه:

ويجتاح العدو الصهيوني لبنان سنة ٨٢ وذلك لأسباب عديدة ومختلفة. وأبرزها؛ مواصلة التوسع الصهيوني الإستيطاني في الجنوب اللبناني وسواه من لبنان.. ويعتقل الغزاة الصهاينة الآلاف من اللبنانيين، وسواهم من الوطنيين والمواطنين العرب، ويزجّون بهم في معتقل أنصار ومعتقلات صهيونية أخرى. وتشتد معاناة هؤلاء المعتقلين، وتبرز مرّة أخرى طريق الجلجلة في أرضنا العربيّة المقدّسة.

ويكتب عن «معتقل أنصار» أسرى، ومحرّرون من الأسر فيها بعد، ويؤلّفون، وترى كتاباتهم أو كتبهم النور. وهي تجسّد بحق أدب المعتقل. وهو ما عرف قديماً في تاريخ أدبنا العربي بأدب السجون. ويشتمل هذا الأدب الإعتقالي الحديث على ما مرّ به كتّابه ومبدعوه، والآلاف من رفاقهم الأسرى من مراحل صعبة مضنية حيناً وفاجعة فظيعة حيناً، وقلقة، ومنطلقة رائعة حيناً آخر، كمباشرة الإعتقال، وحشد المعتقلين في

(١) اللواء الركن محمود شيت خطاب ـ أهداف اسرائيل التوسعية في البلاد العربية ـ ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٢) مجلة العرفان عدد آب ١٩٦٣.

الساحات العامة، والمدارس، والمساجد والمصانع، ورحلات العذاب في الأغلال إلى فلسطين الحبيبة المحتلّة، ثم التحقيقات الصهيونيّةالنازية، ووشايات العملاء المقنّعين، والتعذيب على اختلاف أنواعه ـ الجسدية، والنفسية، والأخلاقية، وعودة هؤلاء الأسرى الشرفاء إلى لبنان، لزجهم في معتقل أنصار، وسواه من المعتقلات، وما عانوه فيها من الاضطهاد والإذلال، وشراسة الصهيونية، أو النازية الجديدة، وما سجّل هؤلاء الأسرى من المواقف واهتدوا إليه من أساليب النضال، وما ابتكروه من وسائل الفرار، وما أحيوه من المناسبات الوطنية، والسياسية والاجتماعية، والروحية.

ويتضمّن هذا الأدب المقاوم المنطلق من لبنان العربي، من حيث الأفكار أو المضامين والأشكال أو الصيغ، والفنون والأنواع، وصفاً للاعتقالات، ورحلات الظلام في العذاب الطويل، والإعترافات، والحكايات، والمحاولات المسرحية، والقصصية، والقصائد والمقطوعات، والأناشيد، والأغاني، والرسائل، والخواطر، والتأملات، والنظرات النقدية، والسياسية، والعسكرية. وهو يحتوي الحديث عن المشبوهين، والعملاء المختلفين إلى خيام المعتقلين، وتباين أساليب المحتلين الصهاينة في التعاطي مع الأسرى، والعرض لمختلف نشاطات الأسرى ونضالاتهم، وما ابتكروه وأبدعوه في صيغ التضحيات النضالية. وتتمثّل في هذا الأدب الطالع من نضالنا القومي المستمر اتجاهات وخصائص وميزات متنوعة وأصيلة، هي التالية:

ـ العمق الوجداني:

يدفق أدب معتقل أنصار وسواه شجيّاً عميق التأثر والتأثير وكأن قطعاً أو نصوصاً فيه كتبت بالآهات والدموع حتى يستحيل أن تقرأ دون ألم أو شجا ما صفا قلب، وسلم ضمير، وانطلق شعور، وإنسان. وتقرأ في «أنصار ٣٣»: «داخل الباص اختلطنا بالعديد من أسرى القرى والمخيّمات فكل أربعة على مقعد واحد لا يتّسع لشخص بدين.. أيدينا انتفخت ورماً، وصرت تسمع البكاء والصراخ: يا الله يا أبا الحسن، يا أبا الفضل العباس، يا أبي يا أمي، يا محمد... بالإضافة إلى كلمات بدّي إشرب.. بدي بوّل[1] بطني عمّا توجعني، رأسي يؤلمني، أيدي عمّا توجعني... ورغم هذا الصراخ فإن أحداً لم يلتفت إلينا..»[2] ونقرأ في الكتاب نفسه عما بلغته الهمجية

---

(١) بدّي: وهي عاميّة لبنانية وتعني أريد.

(٢) سعدون حسين ـ أنصار ٣٣ ـ ص ٢٢.

عند الصهاينة في التعذيب: «بقينا خارج المحطّة أربع ساعات وأيدينا فوق رؤوسنا وعدّة آليّات تطوّقنا، وبعد الانتهاء من التفتيش اقتادوا بعض الأسرى إلى الزنزانات. ولما أعادوهم كانوا يبكون من التعذيب، فقد أوقفوهم حفاة على مسامير مسنّنة، والبعض الآخر ردّوه إلى غرفة الأفاعي. .»[1]؟!

ويتحدّث حسين شعيب في كتابه: (جمهورية أنصار العربية) عن مظاهرة نسائية تطوف بمعتقل أنصار، فإذا هو الوجدان يحكي بقوله: «وبدأ التلويح بالقمصان والمناشف من قبل الجميع. ماذا جرى؟ ماذا يحدث؟ ماذا هناك؟ وانتقل الخبر من الطرف إلى الطرف بسرعة الريح. إنهنّ النساء. . أمّهاتنا وأخواتنا أتين يشاركننا أوجاعنا في هذا العيد. وما أن رأينا التظاهرة على مشارف المعتقل حتّى أحسّ كل واحد منّا أن أمّه تلوّح له بيديها، وأخته تصرخ. . الموت للطغاة. . وحبيبته تعانق الأسلاك محاولة التقدّم. . .»[2].

ـ صدق الواقعيّة:

ويبرز في كتابات[3] أسرانا المحرّرين الاتجاه الواقعي؛ فهم يصفون واقع المعتقل الصهيوني الوصف الحيّ المجرّد بل يمعنون في عمق استجلائه، والصدق في نقله، وتصويره حتى يكاد يشكو هو نفسه، ويصوغ ذاته ليرسخ عميقاً في ذاكرة الشعب والوطن أثراً لا يمحى، وكشاهد على همجيّة عنصرية الصهيونية ورجعيتها العميقة القرار. . . ويتمثل ذلك في كتاب «معتقل أنصار والتحدي الكبير» إذ يقول مؤلفه: «. . ويحضر جنود «إسرائيليّون» وينهال الضرب على أجساد الأسرى كيفما اتفق، وتستمر عملية التعذيب في جو من الموسيقى وأصوات النساء، وبحضور «الجنرالات» «الإسرائيليين» لدرجة أن بعض المعتقلين (كسرت عظامهم) والأغلبية سالت الدماء من أجسادهم. . . وتتوقف عملية التعذيب فيصيح أحد الجلاّدين قائلاً للأسرى: «انتو كلو مخرّب، اللّي فات حزب مخرّب، اللي ضرب اليهودي مخرّب، الفلسطيني مخرّب، السياسي مخرّب، ابتاع الدين مخرّب، صاحب المخرّب مخرّب، كلو سوا سوا مخرّب. . .»[3].

---

(١) سعدون حسين ـ انصار ٣٣ ـ ص ٤٤

(٢) حسين شعيب ـ جمهورية أنصار العربية ص ٥٩ ـ ٦٠.

(٣) عمدة الإذاعة والاعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ معتقل أنصار والتحدي الكبير ـ ص ٢٩.

ويتحدث سعدون حسين في كتابه (أنصار ٣٣) فيغوص في واقع المعاناة، حتى هو التجريد الممعن في الاستجلاء الحاد والمثير: «وصلنا إلى معمل صفا[1] بقينا أربعة أيام تحت الشمس، ننام في العراء نفترش الأرض ونلتحف السماء. وكان محظوراً علينا تحريك أجسادنا أثناء النوم، فإذا فعل أحدنا ذلك فعقابه الضرب بالعصا. . أحد الأسرى تعرّض لعضّات جرذون كبير، ولكنه عضّ على ألمه، ولم يركل الجرذون خوفاً من تعرّضه للضرب»[2].

- الحضور القومي:

وتسطع في أدب المعتقل المقاوم. . الروح القوميّة صافية واثقة زادتها المعاناة جلاء وإيماناً، فلا مخاتلة فيها أو مصانعة بل هي عطاء الواقع النازف، والمعاني. . وتتهاوى حيالها كل أحابيل الصهيونية، والاستعمار، وأباطيل الإنفصالية، أو القطرية الممعنة في التبعيّة حتى الخيانة، وادّعاءات الطائفية والمذهبيّة الضيّقة، والإقطاعية الجائرة، والواقعية المنافقة والمزوّرة، والردة الجبانة والاستسلامية المبرّرة الساقطة.

ويتحدّث حسين شعيب عن المعتقلين في (سجن أنصار) في كتابه «جمهورية أنصار العربية» حديث الصدق والإخلاص القومي بل الشهادة القومية الموثوقة:

«فقد ضمّ معتقل أنصار مختلف الفئات الاجتماعية فمن المقاتل والموظف إلى التاجر والفلّاح ومن الطالب والمعلّم إلى المهندس والطبيب، ومن الجاهل. . . إلى المثقف، ومن الفلسطيني واللبناني إلى السوري والعراقي واليمني والمصري والأردني والصومالي. هذا الوضع انعكس على العلاقات الاجتماعية في المعتقل. . في البداية. . ولكن الجميع انصهروا في موقف وطني واحد على أساس التماسك في وجه العدو، والمصير المشترك، الذي يواجهه الجميع دون تمييز طائفي أو إقليمي[3] أو طبقي، والمعاملة السيّئة التي عانى منها الجميع دون استثناء،. كل هذه الأمور جعلت منّا كتلة متماسكة، وصهرت الجميع على اختلاف أوضاعهم الاجتماعية في بوتقة واحدة، إلى أن

---

(١) معمل صفا: بناء يقع جنوبي مدينتا صيدا. وهو فسيح الأرجاء.

(٢) سعدون حسين ـ ١٠٠ يوم في معتقل أنصار ص ٢٥.

(٣) إقليمي: لا شك ان المقصود به هنا قطري.

ذابت كل الفوارق البسيطة بيننا، وأصبحنا كالرجل الواحد»[١].

ويعطي نديم العريضي في «معتقل أنصار والتحدي الكبير» من ثقة كبيرة راسخة بالقضيّة، وإيمان قومي مكين: «بقيت الأيام تمر على نمط واحد، والأمثولة واحدة: ولا تخلو من سماع من نوع جديد إنّه صراخ المعتقلات البطلات اللواتي عوملن كما عُومِل الشباب من قبل هؤلاء الجنود المجرمين. المهم أن نبقى... أن نحافظ على الاستمرار دون التخلّي عن المواقف المتميّزة التي تجسّد روح النضال والفداء.. أن نبقى في الفكر والنبض كما نحن، نزيد من العطاء والمحبة للوطن، والأرض التي تستقبل مئات الشهداء، وتحتضنهم في ترابها لتروي بدمائهم طريق الحريّة والكرامة القوميـة»[٢].

ـ النقاء الثوري:

ونستجـلي في أدب معتقل أنصار، وسواه، الثورية تدفق بها نفوس أُسرانا الأحرار، تتمثّل بإرادة شعبنا المتفضة التي تسقط كل ما يفرض علينا من تخاذل، وضعف وهوان، وما يصطنع لنا من تراجع، وقبول بالأمر الواقع المهين، وانهزامية قذرة كريهة يعاف نتنها التاريخ، فالمعتقلون الأبطال يعتقلون الصهاينة المحتلين. وتتبدّل الأمور بل حركة التاريخ لا في الوهم أو الخيال أو التصور الأسطوري الخرافي، ولكن على أرض الواقع الحي الثابت والمتطور بل المتمرّد على الواقع العربي الإنهزامي والعميل المفروض أو المصطنع والمناقض لمسار الأمة العربية الحضاري العظيم.

ونقرأ في (معتقل أنصار والتحدّي الكبير) ما يلي: «... وبعدها قام أفراد إحدى الخيام بإحتجاز ضباط وجنود العدو، وأجلسوهم في الخيمة بعد أن شهروا عليهم الأوتاد والسكاكين المصنوعة من التنك، وأمروهم بوضع أيديهم على رؤوسهم. ولم يفرِج عنهم إلّا بعد أن تدخّل الصليب الأحمر...»[٣].

---

(١) حسين شعيب ـ جمهورية أنصار العربية ص ٤٦ ـ ٤٧.
(٢) نديم العريضي ـ معتقل انصار والتحدّي الكبير.
(٣) عمدة الإذاعة والاعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ (معتقل أنصار والتحدي الكبير) ص ٤٤.

وتنطلق النفثات الثورية الحارّة والوطنية على لسان الأسرى فيقول سعدون حسين:

«فأنا من شدّة حبي لبلادي.

لست أخشى أبداً أن أموت

لكنّي أتجدّد.. دوماً اتجدّد...[1].

ويطلقها حسين شعيب ومضات قلب يكذّب ظلمة الأسر ومطامع الغزو ويضيء الطريق:

«نحنُ من كوخ أتينا

من بساتين الزهور

من جنة الحقل جئنا،

من أهازيج الطيور

سوف نمحو كل إثم

خطّه ظلم العصور..

هذه الأرض لنا.. سوف تبقى لنا

طالما ظلت تدور..[2].

ـ البروز الشعبي والإطلال الملحمي:

ويتمثّل في أدب معتقل أنصار البروز الشعبي المتجسّد بانتفاضات ووثبات قادرة رائعة. وتشارك فيها الطبيعة كطرف فاعل أحياناً فتزيدها مهابة وتألّقاً.. ومن (أنصار٣٣) ما يلي: «عندما هطلت الأمطار التشرينية بغزارة أصيب قائد المعتقل بالهستيريا؛ فالمعتقلون في جميع المحطّات، كانوا ينشدون: «يا بحرية يا حريّة..»

---

(١) سعدون حسين ـ ١٠٠ يوم في معتقل أنصار.

(٢) حسين شعيب ـ جمهورية أنصار العربية ص ١٢٨.

وكانوا يحاولون الصعود على سلالم المطر نحو الوطن. ورغم محاولة الكولونيل استدعاء (المخاتير) لضبط المعسكرات، فإنّه لم يستطع التحدّث معهم بسبب عويل الرياح، والعواصف.. والأسلاك اقتلعت، والمعتقلون استغلوا ثورة المطر للإنقضاض على مقرّ قيادته، التي زال أثرها. أحد الضبّاط طمرته كومة من النفايات..»[1].

ويتحوّل أفراد عاديّون في معتقل أنصار إلى نماذج شعبيّة مجيدة في التمرّد على المحتل الجائر مهما كان جوره، وفي الرد على التحدّي أيّاً كان جبروته وسطوته. وسلاح هؤلاء الأفراد في كل تلك الحالات الثقة بالذات القومية العتيدة. والمتمرِّدة على كل احتلال واستبداد، وقهر متوحّش صهيوني أمبريالي امريكي.

ونقرأ في (أنصار ٣٣):

«قال أبو أحمد: «في إحدى المرّات طُلب أحد الأسرى اليمنيين إلى البوابة عندها قلنا إنّه سيموت من التعذيب لأن جسمه نحيل، فبعد أن ضرب ٢٠ عصا على ظهره، عاد إلى المعتقل وهو يضحك..»[2].

وفي (١٠٠ يوم في معتقل أنصار):

«وفي الجورة هجم أبو حسين على الضابط وانتزع نظّارتيه، ولطمه على وجهه، مما أدّى إلى إطلاق النار إرهاباً من قبل الجنود الصهاينة. وشرع بعضهم يضرب أبا حسين بالهراوات الغليظة، ولكنه عاد وانتصب أمامهم، وانتشل عصا أحدهم، وأخذ يضربهم حتى فرّوا هاربين. ولم يتوقف عن مطاردتهم إلاّ عندما صوّب حرّاس المراقبة بنادقهم باتجاهه، وأخذه الجنود الصهاينة، وعندما أعادوه إلى الخيمة كانت رجله اليسرى قد كسرت...

- الحمد لله على سلامتك.

- الله يسلّمك فأنا قمت بواجبي. وتمنّيت أن يكون معي سلاح لقتلتهم جميعاً»[3].

---

(١) سعدون حسين انصار ٣٣ - ص ٥٦.

(٢) سعدون حسين - انصار ٣٣ - ص ١٠٦.

(٣) سعدون حسين - ١٠٠ يوم في معتقل أنصار ص ١٧.

ـ الطـليـعـيـة:

وفي أدب المعتقل الجديد.. معطيات تؤكد على وعي عميق يغنى بالعزّة التي يصغر حيالها الجلّاد بل يضعف ويهون. وانه الواقع المتقدم يقدّم نفسه بل يكتب قدره، فإذا الطريق تتّسع للأقوياء في نفوسهم لبلوغ الأهداف الكبيرة. ولا شأن لهم مع الضعف، فالعزّة تعمر نفوسهم ولا سواها، وكيفما كانت التحديات والأحوال والظروف؛ وتتغير عندهم مقاييس الأشياء ومعايير الأوضاع والأفعال، ومن الأمثلة:

١ ـ «أحد الأسرى لم تُضعِف نفسه كل أساليب الإرهاب والتعذيب التي مارسها الجلّادون عليه، حتّى شنقه من رجليه إلى الأعلىٰ. وبعد دقـائق حضر الضابط الصهيوني. وتوجّه بالسؤال إلى ذلك الأسير. وفي سؤاله تشفٍّ وانتقام قائلاً: «شو هلّق[1] مبسوط[2]..؟».

ـ الأسير: «أكثر مما تتصوّر».

ـ الضابط الصهيوني: بماذا أنت مبسوط يا مجنون؟.

ـ الأسير: «لأن حذائي أعلى من رأسك!»[3].

وتلتقي الأسيرة اللبنانية خديجة بالأسيرات الفلسطينيّات. ويتحوّل الهمّ والقلق إلى فرح بل إلى عرس التمرّد المشترك على العدو القومي والإنساني، وينطلق الإيمان العميق بالقدر المشرق الظافر:

ـ «بعد فترة قصيرة سألتني: «خـديجة من أي بلد أنت؟ تهمتـك إطلاق الصواريخ؟.

ـ خديجة: إن الصهاينة هكذا يقولون.

(وتتابع الأسيرة خديجة الكلام: «وبدأن (السجينات الفلسطينيّات) بالرقص استقبـالاً لي)[4].

---

(١) شو هلق ـ عامية لبنانية وهي تعني والآن.

(٢) مبسوط: عامية لبنانية وهي تعني مسرور.

(٣) معتقل أنصار والتحدي الكبير ص ١٠٨.

(٤) سعدون حسين ـ أنصار ٣٣ ص ١١٢.

ـ المستقبلية:

لم يتّجه أدب المعتقل في لبنان تحت عنف المفاجأة إلى عبث وشرود، أو ينطوِ في ظلمة المعاناة القاسية، بل هو يدرس، ويحلّل، ويحاول أن يستوعب مقاصد وأبعاد ما يقوم به الصهاينة من الإعتقال، وكيف يكون الردّ على أطماعهم ودسائسهم..

ونقرأ في (١٠٠ يوم في معتقل أنصار) ما يلي:

«فعلى الرغم من الاعتقالات وأساليب التعذيب التي يتفنّن بها الصهاينة، فإن الجنوب بقراه ومخيّماته صوت واحد ضد الاحتلال، بل أن (معتقل أنصار) الذي استهدفت فيه «إسرائيل» إبعاد الناس عن النضال الوطني يتحوّل إلى مصنع لتخريج المناضلين والوطنيين»[1].

وفي (معتقل أنصار والتحدّي الكبير) ما يلي:

«وهكذا أيضاً يكون عنصر تفجير للبركان الشعبي في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي المحتَلَّيْن، ولتكون الأرض المحتلّة هي الأرض التي تجمع فيها حطام آليات العدو كما هي مقبرته.

إن الرد على التحدي الصهيوني سيستمر وسيبقى هذا الرد في المواجهة العنيفة حتى تحرير كامل التراب القومي المغتصب»[2].

ـ العفوية وصدق التعبير:

لم يكتب أدب المعتقل في لبنان محترفون للكتابة، أو من جروا في مضمارها زمناً طويلاً.. وهو يغني بطابع العفوية وصدق التعبير. وقد أملته معاناة شعبيّة ووطنية وقوميّة عميقة ومؤثرة. وسالت به أقلام ارتوت وتوهّجت بالتجربة الصعبة ليقوى وينفذ في الإيصال. ويغنيه ذلك إلى حد عن التجنّح في الخيال والتفنّن في الآداء أو الشكل. وكمثل على ذلك: في (جمهورية أنصار العربية) ما يلي: «مع بزوغ فجر عيد الأضحى، وبعد أن شارفت مدّة الاعتقال على نهاية الشهر الثالث؛ نهض الجميع باكراً

(١) سعدون حسين ـ ١٠٠ يوم في معتقل انصار ص ١٠٢.
(٢) ... معتقل أنصار والتحدي الكبير ص ١٠٧.

على أصوات المعتملين الذين توزعوا مجموعات صغيرة داخل بعض الخيام، وهم يؤدّون صلاة العيد، إذ إن الخروج إلى الساحة كان يعتبر من الممنوعات في ذلك الحين ولو كان من أجل الصلاة»[1].

وفي (أنصار ٣٣) ما يلي:

«لا تخافوا أيّها الإخوان! غياب أحمد حتّى الآن، ليس هو إلّا حلقة في مسلسل الإرهاب. والذي هو من الممكن، أن يتعرّض كل واحد منّا له، لكي يرعبونا ويجبرونا على التعامل معهم، ولكن لا تخافوا فأنا أعرف أحمد جيداً. ولن يدلي بكلمة فيها ضرر لنا. ولن يقبل بالتعامل معهم مهما كان المقابل»[2].

ـ الجدّة والطرافة:

عرفنا أدب السجون في أكثر من تاريخ أدب، فهو يتفجر دمعاً حيناً، أو يمور بعاطفة غاضبة عاصفة حيناً آخر، أما أدب المعتقل في لبنان العربي، وفي زمن مقاومته الوطنية الباسلة فهو يشكو ويبكي، ثم هو يرقص ويضحك، وما ذلك من جنون أو عبث، ولكن من صدق مع تباين مراحل الأسر وفصول المعاناة، وإيمان بقدسية التمرّد والتحدي، وبالحق المطلق في الوجود الوطني والقومي الحرّ الكريم. ومن الأمثلة؛ في «أنصار ٣٣» ما يلي: «ثورة المطر تتصاعد ويستمر المعتقلون في فرحهم، فالسواتر الترابية جرفت، فعيونهم أصبحت أكثر حرية، وأيديهم أكثر حريّة، ورؤوسهم أكثر حرية»[3].

وفي «معتقل أنصار والتحدي الكبير» ما يلي: «شعور بالسعادة لا يقاس ولا يقدّر كان يغمر الأسرى أثناء الخروج من النفق[4]. لقد شفي غليلهم بالرد على قائد المعسكر حينما قال لهم... «أنتم رجال.. ولكننا رجال أكثر منكم لأننا اكتشفنا النفق» فهو اليوم أكبر من خوف العدو»[5].

---

(١) حسين شعيب ـ جمهورية أنصار الشعبية. ص ٥٨.
(٢) سعدون حسين أنصار ٣٣. ص ٢٩٩.
(٣) سعدون حسين ـ أنصار ٣٣. ص ٥٨.
(٤) ... معتقل انصار والتحدي الكبير ص ٩٨.
(٥) والخروج من النفق يعني هنا القدرة على الفرار.

- المرجعيّة ووعديّة العطاء:

تتمثّل في أدب المعتقل العربي في لبنان خاصّيتان رئيستان وهما المصدرية، أو المرجعية، وعدية العطاء. فهو مرجع لكل من أراد أن يغنى بمعاناة عميقة ملهمة، أو ينهل من ينابيع التحدي الكبير والمنتصر، وهو خصب بكثير من الإرهاصات أو المعطيات الواعدة القصصية، والمسرحية، والشعرية، والنقدية السياسية. وهو عطاء معتقلين أحرار بل من استطاع أن يثبت في صفوفهم ويروي عنهم ويسجّل بصدق يوميّاتهم المثيرة والمؤثّرة، ويقاسمهم جلجلة الطريق الواحدة، الصابرة والقادرة، ويعبّر عن آمال وتطلعات وطنية وقومية أبيّة متحدّية ونافذة مستجلية.

وأدب المعتقل الجديد في لبنان هو بصورة عامة عطاء من رحم المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية، ورافد لمسيرتها الطويلة، مهما طغى الانحراف وجمح الاستسلام.

وما كان أدب معتقل أنصار وسواه من المعتقلات الصهيونية إلّا عمليّة شعبية وطنية وقومية كبرى، والحديث أو الدرس الأدبي لها هو وإن أوجع فإنّه لحبيب ومشوق للدارسين الملتزمين والوطنيين القوميين. وهو سيزداد وينطلق أكثر. ويحل رائداً في أدبنا العربي المعاصر. وانه بشير انعطاف تاريخي في مسار النضال الوطني اللبناني والعربي.

المراجع

١ - إسماعيل عبد الله صبري - في مواجهة إسرائيل القاهرة.

٢ - د. صالح زهر الدين - المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية - بيروت.

٣ - اللواء محمد عبد المنعم، نحن وإسرائيل - القاهرة.

٤ - د. عبد الوهاب الكيالي - تاريخ فلسطين الحديث - بيروت.

٥ - مجلة العرفان عدد آب سنة ١٩٦٣ - صيدا جنوب لبنان.

٦ - سعدون حسين - أنصار ٣٣ - بيروت.

٧ - سعدون حسين - ١٠٠ يوم في معتقل أنصار - بيروت سنة ١٩٨٣.

٨ ـ عمدة الإذاعة والإعلام في الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ معتقل أنصار والتحدي الكبير ـ بيروت سنة ١٩٨٥.

٩ ـ حسين شعيب ـ جمهورية أنصار العربية ـ بيروت سنة ١٩٨٤.

١٠ ـ اللواء الركن محمود شيت خطّاب ـ أهداف إسرائيل التوسعية في البلاد العربية ـ القاهرة ١٩٧٠.

١١ ـ فتحي الرملي ـ الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار ـ القاهرة ١٩٥٦.

المقاومة روح وحياة
وليست عرضاً أو حالة عابرة

حسناً فعل الذين أقاموا ندوة (الاستقلال وإنهاء الحرب)[١] بمناسبة عيد استقلال لبنان، باختيارهم فندق كارلتون مكاناً لإقامتها. واستمعنا لهذه الندوة في معطياتها الأساسيّة وتلقينا (دروسها) ودراساتها، وشعرنا معها بظل كارلتون الغابر الزاهي السعيد.

وبحثنا عن سرّ ذلك الشعور الذي انتابنا من حيث لا نحتسب أو ننتظر، فوجدنا أن الندوة المعنيّة لا تلامس، ودون جهل أو تجاهل لبعض مفاصل مهمّة فيها، معاناتنا الصعبة والمريرة في لبنان، وغيره من البلاد العربية. وما هي تطال فعلاً عمق جراحنا. وقد غابت وهي تعالج قضية استقلال لبنان وإنهاء حربه الأهلية، عن فعل واقع الجنوب اللبناني والبقاع العربي، وغيرهما من المناطق اللبنانية وما يجاورها من أرض عربية محتلّة أو متمرّدة منتفضة على الاحتلال.

وتقدّم هذه الندوة طروحات في السياسة والاقتصاد، والأمن القومي، وهي لا تعني بذلك فعلاً لبنان المقاومة، أو تصب جدياً وعميقاً في مسار المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية لا سيّما في خصوصيتها كنمط من الحياة، والمجتمع المنشود، وكظاهرة ثابتة وليست بدعة أو (فلتة)، ثم هي استوت حقيقة راسخة، وبداية تحوّل جاد في لبنان، وخارج لبنان في الوطن العربي.

وأدركنا خلال هذه الندوة (الاستقلالية) ان ليس لمفكرين خبراء أو لعاملين في الحقل العام طامحين، لهم عهود وظروف سابقة، ولاحقة معيّنة، أن يقدّموا سياسة،

---

(١) تعقيب على ندوة أقيمت في فندق كارلتون في بيروت بمناسبة ذكرى استقلال لبنان..

واقتصاداً وأمناً وطنياً أو قومياً، وثقافة بصورة مباشرة أو تلقائية فاعلة، ومرّة واحدة للمقاومة الوطنية اللبنانية، حتّى وإن حسبوا أن هذا الأمر كائن أو هو حاصل في رغبتهم أو تصوّرهم. وما ذلك إلّا لأن الواقع المنشود كان ينأى عما أرادوه وقدّموه وطرحوه.. وكأنه في واد وهم في وادٍ آخر، وما هو منهم وما هم منه.

وإن المقاومة الوطنية اللبنانية هي روح وحياة وفعل إيمان سليم يدخل إلى القلب أو ينبع منه، قبل أن تكون علماً مجرداً أو أي شيء عرضي آخر. ثم هي استيعاب جاد وعميق لحقيقة وطنية وقومية تاريخية ومصيرية عربية، ووعي لغزو صهيوني استعماري امبريالي اميركي وغير أميركي، وتواطوء عربي عميل وخائن. وإذا ما كان المطلوب عند أعضاء ندوة كارلتون الاستقلالية اللبنانية المعنية كثيراً وكثيراً من أجل حل أزمة لبنان المزمنة فليس من الجائز وحتى البديهي أن يغيب عنهم في ذلك أن تحرير أجزاء لبنانية محتلّة قبل الهدنة وبعدها من قبل العدو الصهيوني هو المطلب الأساس والأهم لإنقاذ لبنان، وأن لا شيء يثبت أو يسوغ فعلاً متقدّماً عليه، أو غير منسجم عميقاً معه. ولن تقوم بعد إنجاز هذا التحرير الوطني اللبناني العربي قائمة للعملاء في لبنان، وكذلك للمهيمنين والتميزيين الطائفيين على اختلافهم، هؤلاء الذين مهما بالغوا في التنصل والتبرّؤ من معاناة هذا البلد العربي فإنهم ولا شك هم أصلها الأهم والرئيس. وأما والسادة أعضاء الندوة الكارلتونية المتقدّمة يطالبون بإنهاء الحرب الأهلية في لبنان. وذلك قد غدا مطلباً شائعاً وملحّاً، فإنّنا نرى أن الرؤية أصبحت أكثر وضوحاً عبر مسلسل هذه الحرب التي بدأت من الجنوب بما يعنيه لبنانياً وفلسطينياً عربياً ثم اندفعت ضده في النبعة، وبرج حمّود، وسنّ الفيل، وتل الزعتر، والكرنتينا.. وهي تستمر حادّة في هذا الجنوب وسواه من مناطق لبنانية، وإن القوى الوطنية اللبنانية غير الدعيّة أو المدّعية تحارب العدو الصهيوني وعملاءه في لبنان. وإن الحرب اللبنانية قد بدأت، وفي الصميم، ورغم كل ما يقال فيها وعنها لتحليل أسبابها الحقيقية، بين القوى الوطنية اللبنانية وحلفائها من جهة، وبين العدو الصهيوني وحلفائه وأتباعه والساكتين عن فظائعه في لبنان، والمشايعين له من جهة أخرى، وان كل فهم لهذه الحرب خارج هذا الإطار في الأساس هو مجرّد زعم أو خوض في التيه، وخبث بالغ في التهرّب، ومواصلة مفضوحة لتبرير الهيمنة والتسلّط الطائفي أو الطوائفي المستغل واللاوطني.

وكم كنّا نودّ لو أن أصحاب هذه الندوة الكارلتونية أقاموها في النبطية أو

كفر رمان أو سواهما من المدن والقرى الجنوبية اللبنانية المعانية إذاً لجاءهم الرد حاداً، ويقصد أو غير قصد، في القصف والقنص. . .

ولا شك بأن حرباً مصيرية تدور في الجنوب اللبناني وهي ولا شك مستمرة لبنانية عربية صهيونية وانعزالية. وان العدو الصهيوني ينقلها عبر عملائه إلى أكثر من منطقة لبنانية، بل لعلّ هؤلاء يأتون بهذا العدو إلى حيث شاء أو يشاؤون في لبنان.

وليس من الجائز أن يجهل أو يتجاهل سادة الندوة الكارلتونية المعنية قيمين وأعضاء، إن الشريط الحدودي اللبناني المحتل والمصهين، والذي غاب بصورة كاملة عن خطة هذه الندوة، هو واقع قائم، وإنه غير جامد أو راكد بل هو يتحرّك، وينتقل ويضرب في الجنوب اللبناني، وبيروت، وسواها. . . وهو يتعدّد فعلاً ويتمدّد في لبنان وربما خارج لبنان، وهو مستمر كذلك ما دام أداة في أيدي الصهاينة.

وأن القوى الوطنية اللبنانية الحقّة والشريفة هي تحارب الغزاة الصهاينة وقوى أخرى متصهينة وعميلة. وما هي تحارب مطلقاً وبأي شكل أو حال وفي الأساس طائفة لبنانية بذاتها، وإلاّ فإن هذه القوى الوطنية تسقط وتتوحّل في قذارة الممارسة، أو الانحراف، وما هي تفعل ذلك أبداً وسواء أكانت منطلقاتها وطنيّة وقوميّة وتقدمية أم عقائدية دينيّة أو روحيّة. ومهما كان فعل مندسيـن فيها أو مأجورين مستترين أو عاملين في أوساطها أو أماكن تواجدها.

وكان لسـادة الندوة المذكورة أن يروا بجلاء أن في لبنان فئتين أساسيتين في الواقع فئة تقاوم العدو الصهيوني وعملاءه، أو تدعم من يقاومه أو ترضى بعزة وكبرياء عن المقاومة له. وفئة أخرى تشارك العدو الصهيوني المحتل في اغتصابه، وتعسّفه وممارسته لكل وسائل التدمير والتهجير والعدوان في أكثر من منطقة لبنانية أو هي تدعم عملاءه أو ترضى عن عمالتهم وما تنكفىء عنهم أو تعارضهم بأيّة حال، وليكون لسادة الندوة المتقدِّمة في هذا الواقع الجلي مجال أفضل للبحث والدرس، وابتعاد عن المكابرة، وقصة النعامة والصياد المعروفة، ومن ثم التزام ثابت بالردّ على المعاناة في الواقع المعني، ودافع للإحاطة بموضوع أزمة لبنان، ومشـاريع العـدو الصهيوني المتجاوزة حد التهويل والمناورة، والدعاية، والمتمادية في اغتصـاب المياه والأرض اللبنانية والعربية والمصير اللبناني والعربي بمظلة ودعم امبريالي اميركي وغير امريكي.

وحقاً ان الشهادات والدراسات المجرّدة أو غير الملتزمة لا تخلق مفكراً جاداً أو

ملتزماً معانياً ومتفانياً ومهما كان الادعاء أو التظاهر الفارغ. وإنما كانت المعاناة العميقة والمستمرة المؤمنة هي الشعلة المضيئة والمعالم الملهمة والمرشدة إلى جوهر قضايا الأمّة وحقوقها. وذلك هو ما أدركه وعاشه مثقفون في أكثر من بلد في العالم ابتلي بالاحتلال أو الإستيطان، وإذا هم يثبتون التزامهم بالعرق والدم أحياناً بقضايا بلادهم لا بمجرّد الحديث من بعيد عنها بل بانخراطهم وبأيّة حال في مقاومة هذه البلاد للاحتلال، فيغنون هذه المقاومة ويغتنون هم بها. ويكون لعطائهم الوطني والقومي إشعاعه وعمق تأثيره والأمثلة في ذلك عديدة في أعمال فرنسية وسوفياتية وصينية وعربية وغيرها.

وإن الملتزم باستقلال وطني وقومي لبلد أو أمة لا بدّ له من أن يكون فعلاً من هذا البلد المستقل أو المحتل، ثم من مقاومته الوطنية وفي أي مجال يعنيها أو حال.

وإن قراءة الثورات، وترديد الشعارات، وصوغ العبارات الوطنية وإنشاء الدراسات المنعزلة لأعجز من أن تخلق ثائراً أو كاتباً وطنياً، أو مفكراً قومياً، والأفق العلمي شيء والمعاناة أمر آخر.

وإن خير من يفهم الحرب في لبنان هو من يتعاطى معها في استمرارها المقدّس ضد العدو الصهيوني المحتل وخلفائه والمتلاقين معه في احتلال الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، وسواهما من الأرض اللبنانية والعربية. وإن للفكر القومي العربي أن يعمد، من حيث المبدأ والإلتزام، للمضي في حوار جاد مع الفئات اللبنانية المتشبّثة ولو ضمناً، وباطلاً، بامتيازات معروفة. وانها لأعجز من أن تتنازل عنها اختياراً وعدلاً، لا لشيء إلّا لأنها تدّعي وراثتها العهد الانتدابي الفرنسي[1]. ولا بد من أن يتضمّن هذا الحوار وبصفة أولى شرط فك ارتباط هذه الفئات بالعدو الصهيوني، وأيّاً كانت، اتجاهات رياح كمب ديفيد، وإتساع انتشارها، ثم شرط رفض هذه الفئات ومن شايعها التمسك وإن سراً بميثاق ٤٣ وما أفرزه من صيغة ونظام، وقد ثبت بما لا يفيد الشك تلاقيه في معاهدة سايكس ـ بيكو مع مشروع الوطن القومي الصهيوني في فلسطين المستمر في وصايا هرتزل، وابن غوريون وديّان وسواهم[2].

وتبقى المقاومة الوطنية اللبنانية[2] هي الخيار الأول والأهم بل الأوحد في تحرير

(١) وهذا ما أكّده بجلاء وجرأة البطريرك هزيم بتصريح له في اللواء ١٩٩٠/١١/١٠.
(٢) رشيد طبارة ـ الانتداب وروح السياسة الإنكليزية (معاهدة سايكس بيكو).

لبنان وأياً كانت دعوات المساومين والوصوليين المرتهنين والمتبعين. ولا بدّ من الالتزام بها وطنياً لبنانياً وعربياً، وتقدمياً ودعمها وتطويرها عسكرياً وسياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً لتتّسع وتغنى في مسارها، ويبرز مجتمعها الوطني القومي. ويستوي لها شعبها ومفكروها، ومنظروها وسياسيّوها واقتصاديّوها.. وينتهي عبر استمرارها عهد ميثاق ٤٣ ومختلف انبعاثاته أو مستجدّاته. ويتوارى معه إلى غير رجعة كل ما عرف له من أنماط فكرية وثقافية، وتربوية، وسياسية واقتصادية واجتماعية غير عادلة أو وطنية. ولتكون هذه المقاومة الطالعة من حنايا ليل التخاذل والتبعية الذليلة، في المقاومين وعلى الأرض فحسب، وليست مجرّد عرض وادّعاءات صاخبة فارغة وكاذبة في الصالات، والقاعات والفنادق الضخمة، والفخمة، والدواوين المترفة واللقاءات المرائية..

المراجع

١ ـ مجلة الفكر التونسية عدد ٢ تونس ١٩٨٤.

٢ ـ جريدة اللواء في ١٩٩٠/١١/١٠ تصريح للطريك هزيم.

٣ ـ رشيد طبارة ـ الانتداب وروح السياسة الإنكليزية ـ مطبعة طبارة ١٩٢٥.

المقاومة في المعتقل

تتعدّد العوامل والأسباب الداخلية والخارجية لاجتياح العدو الصهيوني للبنان سنة ٨٢ وصولاً إلى احتلال عاصمته بيروت. وإنّ دوافع هذا الاجتياح تتوالى في الظهور مع تقدّم الزمن. .

لقد أضعفت الحرب اللبنانية الأهلية أطرافها اللبنانيين وغير اللبنانيين. وعملت الحركة الصهيونية على تعميق هذا الضعف. وأظهرت مؤلّفات وضعها كتّاب صهاينة مشاركة العدو الصهيوني بشكلٍ أو بآخر في هذه الحرب اللبنانيّة، وذلك على غير صعيد. . (شيمون شيفر ـ عمليّة كرة الثل ص ٣٥).

وإن العدو الصهيوني عمد إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان تحقيقاً لأطماعه ومصالحه في الضفّة الغربية. (محمد السمّاك ـ القرار العربي في الأزمة اللبنانية ص ١٧٤).

وإن هذا الاجتياح الصهيوني المعني هو في صميم استراتيجيّة الأمن الصهيوني، من أجل حماية مصالح الكيان الصهيوني وتحقيق الأهداف الصهيونية التوسعيّة (صلاح إبراهيم ـ استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي ـ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣١ ـ ١٩٩٠).

وإن أطرافاً لبنانيّة انعزاليّة قد ألحّت على قادة العدو الصهيوني ليتدخلوا بقوّة إلى جانبها في الحرب اللبنانية الأهلية وذلك لخدمة أكثر من غرض وغاية صهيونية وانعزالية مشتركة (شيمون شيفر ـ عملية كرة الثلج ص ٣٦). وهو ما ازداد وضوحاً أثناء انتشار الغزو المعني، ثم بعد انكفائه.

وإن هذا الأمر لا يعدو كونه حلقة في مسلسل التلاقي الصهيوني الإنعزالي اللبناني منذ إبرام معاهدة سايكس ـ بيكو الصهيونية الاستعمارية سنة ١٩١٦، وعقد اتفاق سان ريمون سنة ١٩٢٠. وهو ما عبّر عنه بصراحة رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق في ظل الانتداب الفرنسي السيّد أميل ادّة بقوله: «إن إنشاء جمهورية صهيونية ليس من شأنه أن يكون غير سار لنا». (محمد جميّل بيهم ـ قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور الجزء الثاني ص ١٠٨).

وقام العدو الصهيوني بغزوه للبنان سنة ٨٢ من مواقع مختلفة، وزجّ في ذلك حسب تقديرات المراقبين العسكريين بست فرق من لواءي مظلّات قوامها زهاء ١٢٠ ألفاً من خيرة مقاتليه. واستخدم في هذا الغزو الآلة الحربية المزوّدة بأحدث الأسلحة الأميركية بكل ثقلها. (العماد مصطفى طلاس ـ آفاق الإستراتيجية الصهيونية ص ٣٣٤).

ولم يكن للعدو الصهيوني أن يواصل اجتياحه لبعض المناطق اللبنانية كما قدّر وأراد، فقد جُوبه في أكثر من مكان في الجنوب اللبناني وسواه. ولاقى خلال ذلك تصدّياً عنيفاً حفل بشراسة، وبطولة نادرة. (رجا سريّ الدين ـ اجتياح لبنان ص ١٦ و ٢٤ و ٣٢ و ٣٦).

ولا شك في أن العدو الصهيوني هدف في هذا العدوان المباغت على لبنان إلى تحقيق أغراض عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية ونفسيّة ومستقبليّة قريبة وأخرى بعيدة (مجلة الفكر العربي الإستراتيجي العربي عدد ت ١ ـ ٨٧). وما عتّم الأمر حتى راحت هذه الأغراض تتأكّد وتبرز للعيان. وقد لجأ العدو الصهيوني إبّان اتّساع غزوه لمناطق لبنانية إلى اعتماده أساليب متعدّدة ومتطوّرة وبالغة في القمع والخداع والتعسّف، والتيئيس والهمجيّة وإحكام القبضة الحديدية. وكان يقوم بكل ذلك تحت ستار حماية أمن جيشه الغازي، بينما هو يمهّد في الواقع بخبثه وعلمه وخبرته لإحتلاله الاستيطاني، في فترات آتية، ومتفاوتة، لأجزاء محدّدة في لبنان.

ولم تكن مخابراته الواسعة الانتشار، والمتنوعة غائبة قبل غزوه ٨٢ للبنان عمّا احتله من مناطقه. فقد ثبت انها كانت تعمل متنكّرة في أوساط جماهيريّة وأجهزة وتنظيمات فلسطينية ولبنانية. وراحت تظهر في زمن انتشار هذا الغزو الصهيوني، وغطرسته بأكثر من شكل، وحال، فتقنّعت أعداد منها، وانضوت أعداد في «الحرس

الوطني» العميل، وربما عمد بعضها إلى افتعال المعارضة للغازي الصهيوني؛ أو ادعاء مقاومة مفضوحـة له، ليكون من هذا الصنف الأخير (أسرى مزيفون) أو جواسيس متعدّدو المهام والألوان، والأدوار النضالية الخادعة، والمناصب المسؤولة والمشبوهة.

وأفاد العدو الصهيوني الغازي من هذه الطوابير العميلة والخائنة، في رصده واعتقاله آلاف الوطنيين والمواطنين اللبنانيين، والفلسطينيين، والسوريين، والمصريين وعرب آخرين، ومسلمين شرقيين (لامع الحر- مهاجر إلى أنصار ص ٣٠)..

وأعدّ لهؤلاء المعتقلين معتقلات جديدة مضافة إلى معتقلات أخرى قديمة. ويبرز من بينها وبصورة خاصة (معتقل أنصار) قرب مدينة النبطية في الجنوب اللبناني. وقد أقيم في سهول واسعة تحيط بها التلال من أكثر من جهة. وتلاقى في هذا المعتقل التاريخي الأسرى من أكثر من تنظيم، وجهة سياسية لبنانية، وفلسطينية وسورية، ومصرية. ويؤلف هؤلاء الأسرى فيما بينهم تجمّعاً عربياً، ومن ثم جبهة وطنيّة عربية عريضة. ويستوي هذا المعتقل مفصلاً بارزاً في الصراع العربي الصهيوني، ومرحلة مؤثرة ومعبّرة في مسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية، ثم تليه في البروز معتقلات صهيونية أخرى في ظل الهمجيّة والنازية الصهيونية مثل معتقل الخيام، وعتليت، ومعتقل عسقلان وسواه في أرض فلسطين الحبيبة.

وما كان لهذه السجون والمعتقلات أن تخفت أو تنهي المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية بل إن هذه تأبى إلاّ أن تثبت أصالتها، وتؤكد مبادئها، وتتابع مسيرتها. ونحن نستجليها حلقة قادرة في معتقل أنصار، عبر كتاب «مهاجر إلى أنصار» لمؤلفه الشاعر لامع الحر، وفي معتقل عسقلان في تقرير وضعته المحامية الفرنسية (مونيك ويل) أثر زيارات قامت بها كمتطوعة نبيلة للمعتقلين اللبنانيين في سجون الاحتلال الصهيوني في فلسطين المحتلة.

ويشتمل كتاب (مهاجر إلى أنصار) على عدّة فصول، وتتمثّل فيه شؤون وشجون، وأمور غريبة ومثيرة، وأخرى كئيبة ومفجعة. ويعرض الكاتب في مسلسله لمحاولات ومشاهد، ومحطّات في مسيرة الاعتقال المتنقّل والمتنوع، والمبكي والمضحك في آن. ونصحبه وهو يشاهد، ويتأمّل ويتحدّث، ويحاور، ويصلح، ويسأل، ويعاني. ونصغي إليه وهو ينطلق في الحديث عن الماضي، والحاضر والمستقبل. ونشاركه الألم حينما تعتصره المعاناة، ويذلّ دمعاً من خلائقة الكبر. وما هو ينطوي في مذهبيّة أو يتوه

في تخيّلات عابثة شاردة، بل.إنّه يقدر دائماً على الاستطلاع، والاستجلاء لحالات سياسية، واجتماعية، ونفسية مختلفة عند رفاقه الأسرى، كما عند الأعداء الصهاينة وعملائهم الساقطين. وما يقتصر المؤلف في هذا الكتاب على تسجيل ما يستجليه في معتقل أنصار، فيضيف إليه ما رآه وشارك في معاناته في معتقلات أخرى في لبنان وفلسطين المحتلة. وهي تنضح كلّها بصنوف شتى من الأحوال المزرية، والمهينة، والأهوال المثيرة، والأساليب المبتكرة في معاملة الأسرى الوطنيين الصامدين، التي تطلّ منها العنصرية الصهيونية الحاقدة بل نازيّة العصر الجديدة، بكل بشاعتها وأطماعها المجرمة الوحشية، ويستوي الكاتب، في هذا الكتاب، الشاعر، والصحفي، ومن ثم الأسير المعاني، والمقاوم المؤمن أبداً بقضية أمّته، وحتمية انتصارها.

ونرى المقاومة من خلال فصول (مهاجر إلى أنصار) العديدة ـ وطنية لبنانية وعربية، وذات أبعاد زمنية، وروحية صادقة. وهي تتآلف وتتّحد، وتقوى في اتخاذ المواقف الحازمة والحاسمة. وما يستطيع العملاء العديدون المتسترون والمنتشرون في مختلف معسكرات معتقل أنصار أن ينفذوا إلى قلبها بمكائدهم، وفتنهم المدروسة، وأساليبهم الشيطانية، وأعذارهم الخبيثة لكي يفرضوا عليها الفرقة، والتنابذ والصراعات المعيقة، أو الانحرافات الدامية القاتلة. ويظهر الأسير الوطني اللبناني أو الفلسطيني وسواه في هذا المعتقل، وهو يرسف في الأغلال، أشدّ عزماً وبأساً من سجّانه الصهيوني المدجّج بالسلاح، وبكل وسائل القمع. وتبرز الحقيقة خلال هذا التناقض المعبّر وهي أن الغاصب المحتلّ وإن استقوى بالحديد والنار، وبرع في صنوف القمع والإذلال، يبقى الضعيف أمام الأسير الوطني المتشبث بأرضه، المؤمن بحقّه في وطنه. وإن الصهيوني الغازي وإن تحالف مع قوى الشرّ والجبروت في الغرب، والشرق، هو أعجز من أن يدخل الوهن والذلّ في نفس الأسير العربي الأبيّ، الأعزل من كل سلاح إلّا من الإيمان بربّه، وعزّته في وطنه، ووجوده، وقداسة تراب بلاده، وعظمة أمّته العربيّة المجيدة وغدها المنتصر حتماً.

ونتابع مسلسل المقاومة في كتاب (مهاجر إلى أنصار) ونتلقاه موقفاً إثر موقف، ونموذجاً إثر نموذج، وعطاءات صمود وإصرار، وثقة بانتصار الحق، وروعة المستقبل، وذلك على نحو من الأمثلة المختارة التالية:

جندي صهيوني يحقّر أحد الأسرى الوطنيين، ويشتمه. وما يذعن هذا الأسير

له، فيرد عليه الشتيمة، ويضربه الجندي الصهيوني، ويشاركه في الضرب جنود صهاينة. ويقاومهم الأسير الأبي الأعزل بكل عزم وبسالة حتى يتخضّب بدمه. . .

● ● ●

يأتي عيد الفطر فما يستقبله الأسرى الوطنيّون بهوان وانكسار، ولكنّهم ينطلقون معه في التحدي، فيتبادلون تحيّة العيد بعبارة واحدة هي: «كل عام وأنت حر» ثم يصرخون بصوت عال كهزيم الرعد مردّدين: «الله أكبر الله أكبر. . .» «وتزلزل أصواتهم أعصاب الصهاينة، وتثير فيهم الهلع والحيرة»[1]

● ● ●

وتحيط مظاهرات نسائية بمعتقل أنصار. وتطالب النساء المتظاهرات بالإفراج عن أزواجهن وأولادهن واخوتهن. . . الأسرى. وتصل صرخاتهن إلى المعتقلين. ويضطرب هؤلاء، ويهدرون كأمواج البحر، ويندفعون سيولاً لا ترهقهم ذلّة، ولا ينال منهم استسلام. ويدخل اندفاعهم الغاضب (الوهن في الصهاينة حرس المعتقل). .

وتشاهد أم والهة اعتقل الصهاينة إبنها، أسيراً عند خيمة في معتقل أنصار، فتحسبه ولدها المعني، فتناديه باسمه محمود، وتمدّ الاسم المنادي، وتكرّر النداء، فيهبّ الأسرى من كل حدب وصوب في المعتقل، (ويهاجمون الأبواب والأسلاك وينهمر عليهم الرصاص، ويسقط الأسير محمود نفسه، وهو يتخبط بدمه، ويفارق الحياة)[2].



يحاول الصهاينة أن يستغلوا في معتقل أنصار ما بين الأديان السماوية من وشائج وروابط لغاية في نفس صهيون، فيوعزون إلى عملائهم (الأسرى المزيفين) أن يقيموا حائط المبكى، وما يمثل نجمة داود. . وهم يظنون أن مكيدتهم هذه الإحتلالية الخبيثة، ستنطلي على الأسرى الوطنيين. ويهب هؤلاء هبّة رجل واحد، (ويزيلون «مجسّم» حائط المبكى، ونجمة داود) عن أرض معتقل أنصار اللبنانية العربية.



(١) تعبير الكاتب (الحر) (وسأشير إلى تعبيره أحياناً بعلامة القوسين الكبيرين). (المؤلف).

(٢) تعبير الكاتب لا. ح.

يطلق الجنود الصهاينة نار رشاشاتهم على المعتقلين فيوقعون فيهم خمسة جرحى وشهيدين. ويرد الأسرى الوطنيون على هذه المباغتة الصهيونية الهمجيّة، باتخاذهم الموقف السلبي المطلوب. ويتمثل ذلك برفضهم الانصياع للعدّ الصباحي لمدّة ثلاثة أيام، ويرضخ صهاينة المعتقل لهذا الموقف الرافض والحاسم...

●●●

وإن أشد ما يخافه الصهاينة هو التنظيم عند العرب، وهم يريدون لهم، شأن كل مستعمر طامع، التشرذم والتشتت؛ وانهم يلحّون على إشاعة ذلك حتى في (معتقل أنصار). ويتجاوز الأسرى في هذا المعتقل ما بينهم من التناقضات والمنازعات ويرتقون بوعي وصفاء رؤية إلى مستوى المسئولية الوطنيّة والقومية، ويحزمون أمرهم، ويتوفّقون إلى تشكيل لجنة الدفاع عن الأسرى في المعتقل مؤكدين في ذلك على وحدتهم القويّة في مجابهة العدو الصهيوني المحتل.

ويتابع المعتقلون الوطنيون في معتقل أنصار اتخاذ المواقف المتحدّية والمسؤولة، محافظين دائماً على روح المقاومة الصادقة فيهم. وإذا هم يصرّون ودونما تراجع على رفض وضع الأيدي على الرؤوس أثناء العد الصباحي، لما كان يمثله ذلك (من المهانة والإذلال) أمام أعدائهم المحتلين الصهاينة...



وتحل ذكرى استقلال لبنان في ٢٢ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣. ويضجّ معتقل أنصار بالأناشيد الوطنيّة. ويهدر الأسرى كتلاطم الموج بأغنية المطرب الوطني المعروف مارسيل خليفة: «أناديكم.. أشد على أياديكم. و(أبوس) الأرض تحت نعالكم، وأقول أفديكم..»[١].

وتظهر المفاجأة غير المنتظرة، وتنتصب الأعلام اللبنانية والفلسطينية، وتكبر الروعة فيها كونها صنعت من ثياب الأسرى. (واستحدثت لها الألوان المطلوبة من مواد بسيطة) ويدل ذلك بجلاء على ذكاء ومهارة، وروح وطنية وقومية كبيرة، عند صانعيها الأسرى.

●●●

(١) شعر: محمود درويش.

وتأتي ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية في الأوّل من كانون الثاني سنة ١٩٦٥، وهي تنشد تحرير فلسطين كلّ فلسطين بالكفاح المسلّح، لتعود عربية عزيزة كريمة لأهلها العرب، ومن البحر إلى النهر، وتضع في ذلك حدّاً لاستغلال أنظمة الحكم العربية للقضية الفلسطينية خلال زمن غير قصير، وتسقط كل تسوية أو حل استسلامي انهزامي، أو استعماري لها، وسواء كان مصدره قراراً دولياً أم امبريالياً أمريكياً.

ويحتفل أسرى معتقل أنصار بهذه الذكرى الكبيرة. ويكبر التحدي فترتفع في ساحة هذا المعتقل الأعلام الفلسطينية، وتبرز الرسوم والملصّقات، وتنطلق الأسهم النارية، وتستمر الاحتفالات طوال ذلك اليوم، مؤكّدة العهد على (مواصلة النضال لتحرير فلسطين كاملة، أياً كانت العراقيل والصعاب والتضحيات).

● ● ●

وتقام ما بين ٢٦ شباط و٦ آذار احتفالات لإحياء ذكرى المجاهد المغفور له معروف سعد[١]. وتستعاد عبر تلك الاحتفالات ذكريات وأحاديث عن هذا البطل اللبناني العربي، وهو يخوض المعركة تلو المعركة على أرض فلسطين، ولبنان، دونما اعتبار أو اعتراف منه بما وضعه الاستعمار لا سيما معاهدة سايكس ـ بيكو الإنكليزية الفرنسية، والصهيونية من حدود استعمارية باطلة بينهما. ثم هو يعطي بشرف وبطولة ووطنية من موقع قيادته في ثورة ٥٨ اللبنانية العربية. ولم يكن يفصل في نضاله الوطني والقومي بين العدو المحتل في فلسطين وحليفه الانعزالي المهيمن والمستغل في لبنان. ويتابع معروف سعد نضاله عسكرياً وسياسياً واجتماعياً حتى سقط شهيداً في الدفاع عن لقمة الفقراء في عاصمة الجنوب اللبناني صيدا (ويكون استشهاده إحدى شرارات الحرب اللبنانية الأهلية)، المستمرة منذ سنة ١٩٧٥.

● ● ●

ويحتفل في آذار بإحياء ذكرى القائد الوطني اللبناني العربي الشهيد كمال جنبلاط[٢]: وتدور خلال ذلك الاحتفال أحاديث كثيرة بين المعتقلين الوطنيين عن

---

(١) لقد استشهد هذا المجاهد اللبناني العربي في سنة ١٩٧٥.

(٢) استشهد القائد الوطني كمال جنبلاط في ١٦ آذار ١٩٧٨.

هذا القائد المفكر والصوفي والإنساني الكبير. وهو يسطع فيها على حقيقته عقلاً نيراً، وشهاباً ثاقباً، ومقداماً فذاً، في مجالات الوعي الوطني والقومي والنضالي الصابر والعـادل (وفي قلبه حب وفي حبه نار. وفي ناره فرسان الحرية. .).

● ● ●

ويأتي ٣٠ آذار ذكرى يوم الأرض الفلسطينية معبّراً كما لا أنقى وأسمى عن تمسّك عرب فلسطين بأرضهم وتشبّثهم بها، وافتدائهم العظيم لها ليكونوا أقوى من كل مؤآمرات الصهاينة، وحلفائهم الأمبرياليين الغربيين، والشرقيين، ومن تهافت العملاء في الوطن العربي وتسوياتهم المذلة الخائنة والمخزية أبداً.

وتشتعل معسكرات معتقل أنصار بـالهتافـات الوطنيـة الحماسيـة. وتسطع المشاعل، وتعلو الحماسة وجوه الأسرى الوطنيين، ويزهو عندهم الصمود، ويطيب لهم التحدي الكبير.

● ● ●

وتحلّ ذكرى تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي[1] الذي انطلق كصوت التاريخ العربي يهيب بالأمة العربية، وقد تمادت في الركود والانتظار، أن تعاود سيرتها الأولى الرائدة والعظيمة، وتستمد من تراثها المتميّز قدرة على العطاء والتحدي.

وتقام المهرجانات لإحياء هذه الذكرى القومية المفصـل في تاريـخ العرب الحديث، ويتحدث الخطباء فيها عن أثر العروبة في مجابهة الاستعمار على اختلافه «ويركّزون على وحدة الأسرى الوطنيين ضد الغزاة الصهاينة».

● ● ●

ويزداد مع الأيام تحدّي أسرى (معتقل أنصار) لمختلف أجهزة العدو الصهيوني ولكل ما عنده من تقنيّة وخبرة، ولقبضته الحديدية. ويشيع في المعتقل خبر فرار الأسير الفلسطيني البطل محمد نصر الله من البرج الشمالي ـ صور. وقد تم ذلك باقتحام هذا الأسير العربي للأسلاك، وتخلّصه منها مستغفلاً ليلاً، بوعي رائع، الحرس الصهيوني. وشكّلت هذه العملية الجريئة (عاملاً أساسياً في شعور الأسرى بالعزّة والانتصار). .

ويتشدّد الغزاة الصهاينة في ممارسة التحقيق مع المعتقلين الوطنيين. . . ليقضوا

---

(١) تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في ١٩٤٧.

على ما عندهم من الشعور بالعزّة والقدرة على الصمود، وينطلق حيال هذا التعسّف الهمجي في التحقيق أسير وهو يصرخ بملء فيه مخاطباً رفاقه الأسرى ومشيراً إلى الصهاينة: «لا تخافوهم إنهم جبناء جبناء، وكاذبون، ولا يعرفون شيئاً عنكم. لا تبوحوا بما لديكم، وجهاز مخابراتهم غبي وجاهل) ويقترب جندي صهيوني منه ليهدّده ويرد عليه الأسير المنتفض (لكماً وضرباً، ويتدخّل جنود صهاينة لصالح زميلهم المغلوب..).!

●●●

وتطرق سمع الكاتب (الأسير) عبارة: «أنت قذر» ويبحث عن قائلتها، فيعرفها الأسيرة عبلة، ويفاد عنها بأنها ذات شخصية قوية يهابها كل من عرفها، وهو يصفها بقوله: «إنها امرأة أكثر منّا رجولة، لم تساوم أو تضعف. وهي ترى غالباً رافعة شارات النصر، وقد وقفت في أول الشارع سهماً يحفر نعش العدوان»[1].

●●●

وإذا ما امتنع معسكر ٢٧ عن حرق خيامه فإن الصهاينة يحاولون إخراج الأسرى منه. ولكن هؤلاء، يأبون الخروج. ويفجّر الصهاينة قنابل الغاز، وتحدث حالات إغماء كثيرة. ويحرق الأسرى المعسكر كاملاً ولا يخرجون منه (إلاّ بعد أن قاموا بمهمّتهم كاملة.)!

●●●

ويتسلّل أسيران إلى معسكر (٥) في معتقل أنصار ويطلبها «المسؤول» الصهيوني خلال عملية العدّ.. وحاول أن يقودهما إلى السيارة (الجيب). وفك أحدهما قيده، وقال للجندي الصهيوني: «اربطه منيح» (إي جيّداً). ثم يفك هذا الأسير قيده مرّة أخرى، ويقول للجندي الصهيوني: «قلت لك اربطه منيح» (أي جيّداً) ماذا أعمل قوّتي من الله»!! ويُذعن «المسؤول» الصهيوني لقوّة الأسير المؤمن، (ويدعه بلا قيد، ويأمر السائق بالانطلاق...).

●●●

---

(١) لامع الحر - مهاجر إلى أنصار ص ١٩١.

ويتابع الأسرى الوطنيّون في معتقل أنصار مسيرة مقاومتهم الوطنية والقومية. وما يضعف لهم عزم، أو تهون شكيمة، أو يستسلمون لبطش الغزاة ومكائدهم الخبيثة.

وتأتي ذكرى ٢٣ يوليو تموز المصرية العربية فيجتمع الأسرى في معسكر (١٨) وترفع صورة القائد القومي العربي العظيم جمال عبد الناصر، في ساحة هذا المعسكر. وترتفع معها أعلام التنظيمات السياسية اللبنانية والفلسطينية، وتستهل مهرجانات هذه الذكرى القومية المجيدة بالنشيد الوطني اللبناني، وتتلوه كلمة لجنة الدفاع عن الأسرى، ومن ثم كلمات المعتقلين الناصريين. وتستوي (تلك المهرجانات في قلب المعتقل منارة (تضيء الطريق إلى نضالات قادمة).

● ● ●

ويكلّف (المختار)[1] في أحد معسكرات معتقل أنصار بعض الأسرى بحمل النفايات، ووضعها في صندوق شاحنة خاصة بالنظافة ويصعد أحد هؤلاء الأسرى إلى صندوق تلك الشاحنة، ويغطّي جسمه بالزبالة، ودون أن ينتبه إليه أحد من الحرس الصهاينة المتواجدين في الميدان وفي أبراج المراقبة، وتخرج الشاحنة من المعسكر لرمي النفايات في المكان المعيّن. ويقفز ذلك الأسير من صندوقها، ويخلص من السجن، بل من قبضة الصهاينة (إلى دنيا الحرية).

● ● ●

وما يضعف العقل العربي في التحدي المقاوم في معتقل أنصار بل يظل أقوى من بطش الصهاينة المادي والنفسي معاً. وكأنّا به يواصل تاريخه المجيد.

ويتمثل هذا الإنطلاق الحضاري البارز في اختراع الأسير اللبناني زهير شحادة (الشهيد فيما بعد) طائرة من أدوات (بدائية محدودة)، وقد أدهشت هذه الطائرة بصنعها الأسرى، والغزاة الصهاينة. وكانت على استعداد للطيران (على حد قول مخترعها) لو توفّرت لها بعض المواد. (وقد حدّق الصهاينة إلى شموخها بحيرة وذهول).

● ● ●

---

(١) هو أسير ينتدب ليمثل رفاقه الأسرى في المعتقل عند الصهاينة.

وتبوء كل محاولات الغزاة الصهاينة الاستعمارية النازية في معتقل أنصار بالفشل الكبير، وإذا ما همّ الأسرى بالخروج من هذا المعتقل التاريخي، فإن واحداً منهم يتقدّم من المسؤول الصهيوني (باك) ويصرخ في وجهه قائلاً: «سوف نأتيكم من كل مكان، وعلى الرغم من كل إجراءاتكم الأمنية». ولم ينبس الصهيوني (باك) ببنت شفة.

●●●

ويغنى كتاب (مهاجر إلى أنصار) في صدقه وعفويته، وصفاء استجلائـه، واستقرائه، بدروس وأمثلة عديدة قيّمة، ومؤثرة. وهو وثيقة نضالية مطلوبة على أكثر من صعيد.

●●●

ويتضمّن تقرير المحامية الفرنسية والمناضلة الديمقراطيّة «مونيك ويل» لقاءات مع بعض الأسرى اللبنانيين الوطنيين، وانطباعات شريفة تزيد المقاومة الوطنيـة اللبنانية وهجاً، ونفاذاً إلى العالم، والوطنيين اللبنانيين شعوراً بالعزة، والسمو الوطني، وثقة باستمرار المسيرة، وإيماناً بالنصر. ونقتطف منه الأمثلة التالية[1]:

جاء في مقدّمة المحامية الفرنسية (ويل) وهي تتحدّث عن بعض الأسرى اللبنانيين في سجون العدو الصهيوني ما يلي (بالفرنسية): «وإن شجاعتهم وروحهم النضالية العالية لأمر يثير الإعجـاب. وقد طلبـوا منا أن نبلّغ أسرهم تحيّـاتهم وأشواقهم، وانهم أبدوا اهتماماً كبيراً بالأسيرة اللبنانية البطلة الفتاة سهى بشارة.

وتعرض المحامية (ويل) للـقاءات تمت بينها وبين بعض الأسرى الذين نجحت في الوصول إليهم، وذلك على النحو التالي:

ـ عبد الكريم محمد علي (في سجن عسقلان):

فهي تقول عنه: هذا المناضل الشاب الذي أنس كثيراً بزيارتنا له في معتقله. وأبدى عدم رضاه عن الزيارات المقيّدة له بشروط مـن قبل الصهاينة. وقال «ليس مـن داع إلى الغرابة أن ترى أم ولدها خلف قضبان السجن.

وتتابع حديثها عن الأسير عبد الكريم قائلة:

---

(١) ترجمة المؤلف.

«ومن الأسئلة التي طرحها علينا والإنطباعات التي أظهرها، يتبين لنا انه وسائر رفاقه الأسرى اللبنانيين يتابعون بصورة دقيقة وواعية ما يجري في العالم من الأحداث. . .

وتشير إلى قوله لها: «إن مندلا (الزعيم الوطني الإفريقي) سيتحرّر، وان استعادته حريته لأمر عظيم». ثم هو يسألها عن الانتفاضة الفلسطينية، وإلى أين وصلت، وما هو موقف الرأي العام الفرنسي منها، وكذلك كل رأي عام آخر. ويؤكد على اهتمامه بالأسيرة (الوطنية) البطلة سهى بشارة».

●●●

ـ كايد بندر (في سجن عسقلان):

وخلال زيارة المحامية (ويل) للأسير كايد بندر في سجنه سألته عمّا كان يعمل قبل انخراطه في صفوف المقاومة. . . وهل هو قادر في وضعه الراهن على متابعة دراسته؟. ويجيبها بندر قائلاً: «إن ها هنا (أي في سجن عسقلان) جامعة رائعة. وتتأكّد المحامية (ويل) من صحّة قوله، وذلك بما أبداه لها في حديثه معها من المعرفة بالمشاكل الدولية ثم بما وجهه إليها من الأسئلة، وأظهره من اهتمامات متميّزة. . .).

●●●

ـ أنور ياسين (في سجن عسقلان):

وتقول المحامية (ويل) عنه، لقد كان أنور ياسين هو الأخير الذي استطعت أن ألتقي به في زياراتي للأسرى اللبنانيين، في معتقلات فلسطين (المحتلّة) وذلك لأنّه كان يمضي عقوبة لمدة أسبوع، بسبب معارضته لإجراء فحص طبي شامل له. وكان يعاني من ورم في عنقه، ومن أوجاع في أكثر من موضع في جسمه. وقد اقتيد مكرهاً إلى مستشفى السجن. ورفض بإصرار تجريده من ثيابه لإجراء المعاينة الطبيّة له، لاعتباره ذلك ضد كرامته. وقد جرّد من ثيابه بالإكراه والضرب، ودافع بقوة عن نفسه. وقيل للمحامية ويل: «إنّه بصق أو حاول أن يبصق خلال ما تقدم في وجه من عملوا على تجريده من ثيابه». وعزل بسبب هذا التصرّف لمدة أسبوع، ومنعت عنه الكتب والصحف. وأضرب عن تناول الطعام لمدة ثلاثة أيّام. ورأت المحامية (ويل)

آثار الضرب عليه والهزال، ولكنه استقبلها ضاحكاً وهو في أحسن حال من الشعور بالثقة، والمعنوية العالية. وتبين لها في لقائها معه، أنه يتابع الأحداث بكل وعي وشعور كبير بالمسؤولية). . . .

●●●

وإن في ما قدمناه من أمثلة، ونماذج، وسواء أكان ذلك من كتاب (مهاجر إلى أنصار) لمؤلفه الشاعر لامع الحرّ، أم من تقرير المحامية الفرنسية الديمقراطية (مونيك ويل) ومن مؤتمراتها الصحفيّة. يؤكد على أن الوطنين اللبنانيين والفلسطينيين العرب هم وطنيّون دائماً، وسواء أكانوا داخل السجون أم خارجها. وأن المقاومة الوطنية بمختلف معطياتها لا تقتصر على مكان دون آخر من الوطن، أو على طرف دون طرف: وان البطولة الأصيلة تبقى دائماً هي ذاتها ومهما كانت الظروف، والأحوال. وهي قادرة دائماً على إثبات ذاتها. ولا تعدم وسيلة في الكفاح والعطاء النضالي البطولي حتى وهي في غياهب السجون الصهيونية أو النازية الجديدة، وفي الزمن الرسمي العربي الرديء، وما يكاد يشبه عدم الوفاء لأولئك الأسرى الأبطال. . وإذا بالمناضل الوطني اللبناني أو العربي السجين يقوى ويقدر، حتى يضعف أمامه سجّانه الصهيوني، ولقد قيل بحق (إن المقاييس والمعادلات اضطربت وتغيّرت في معتقل أنصار حتّى لم يعد يعرف فيه السجّان من السجين) ويتبعه في هذا المجال معتقلا الخيام، وعسقلان وسواهما. وأن كل ذلك يصفع ولا شك ادّعاءات دعاة الاستسلام المتنسبين زوراً وباطلاً إلى الأمّة العربية، مروجي الانهزامية القدرة المموّهة بحلول إقليمية خادعة حيناً، وأخرى دولية خبيثة وطامعة حيناً آخر؛ والمتهافتين كما لا أكثر دناءة أمام هذه الدولة الكبرى، وتلك الدولة الكبرى، وكأن الصهاينة الغزاة الطامعين في الأرض العربية كلها يتنازلون عن مشاريعهم الاستعمارية التوسعية خارج الصراع العربي الصهيوني الصعب والطويل، أو في نأي عن الكفاح المسلح، لمجرّد توسّلات دولية كبيرة كاذبة تأتيهم من هنا، وهناك، أو معاهدات صاغرة مرتدّة خائنة. وإن الصهاينة هؤلاء ومهما عنفوا وعتوا لن يكونوا أمام المقاومين الوطنيين الشرفاء اللبنانيين والعرب الآخرين الأحرار والمؤمنين بقداسة قضيّة بلادهم إلّا كما قال ذلك الأسير الوطني في معتقل أنصار: «جبناء جبناء»[1] وهم لن يخيفوا

---

(١) لامع الحر - مهاجر إلى أنصار ص ١٩١.

بكل عتادهم وعددهم أسيراً وطنياً بطلاً مثل أنور ياسين، كما شهدت بذلك المحامية الفرنسية الديمقراطية (مونيك ويل). وإن أصحاب الأرض والوطن المنتمين حقاً إلى الأمة العربية العظيمة هم دائماً أقوياء مثل ذلك السجين الخارج من معتقل أنصار، والمصرّ على متابعة النضال أياً كانت قوة العدو الصهيوني، ومهما صعّد في إجراءاته الأمنيّة[1].

وإن معتقل أنصار كما يقول لامع الحر في مقدّمة كتابه «مهاجر إلى أنصار» «قد أعطى الحياة مضموناً جديداً. وإذا ما أراده الصهاينة الغزاة مقبرة لكل المناضلين، فإنه تحوّل رغم أنفهم إلى جامعة ثورية خرّجت أشرس المناضلين المساهمين في ولادة ثغرة في تاريخنا المظلم» ويلتقي الكاتب الحر في ذلك بشكل أو بآخر مع الطالب الجامعي الأسير كايد بندر بقوله، وهو في سجن عسقلان: «إن هـهنا جامعة رائعة».

ولن يكون معتقل أنصار، وكذلك سجون الخيام وعسقلان، وغيرها الأخيرة، ما دام في لبنان وفلسطين وسائر أجزاء الوطن العربي صهاينة محتلّون وأنظمة وتنظيمات وحركات مستسلمة، وعملاء يبيعون بلادهم بالثمن البخس، وما دام على الأرض العربية وطنيّون وقوميّون عرب وتقدميّون ومؤمنون شرفاء بل أبطال وبطلات يهبون بلادهم صدقاً وفعلاً، وليس ادعاءً أو تظاهراً كاذباً، أعزّ ما يملكون، ولا يرون معنى للوجود خارج النضال من أجل حرية بلادهم، وعزة أمتهم العربية العظيمة.

وما كانت معتقلات أنصار وعتليت والخيام وسواها في لبنان وفلسطين تخمد أو تنهي مقاومة شعب في لبنان وفلسطين وسورية ومصر، بل ستزيدها عنفاً وقدرة على الاستمرار وإيماناً بالانتصار. وإنها لمقاومة ترفدها قرون، بل عصور من الحضارة العربية الخالدة. ولا بدّ من أن تستمر هذه المقاومة الوطنية والعربية وبكل أبعادها الزمنيّة والروحية، وأن تقوى وتتقدّم في مختلف الاتجاهات والمجالات، وإن ذلك هو منطق التاريخ القويم العربي وغير العربي، ولن يكون أبداً كما يزعمه ويفتريه العابرون والمتهافتون الساقطون. ولا بد من أن تتوارى عن الأرض العربية الحركة الصهيونية وتحالفاتها الإمبريالية على اختلافها، كما توارت من قبلها حركات غازية تترية ومغولية وصليبية وعثمانية وعرقية استعمارية... ولا بدّ حيال كل ذلك من توحيد قوى الثورة

---

(١) لامع الحر - مهاجر إلى أنصار ص ١٩٠.

الشعبية في لبنان، وفلسطين وسائر أجزاء الوطن العربي، وأن تتلاقى متلاحمة في خط النضال العربي ايديولوجياً وعملياً، وبكل الإصرار والإيمان القومي العربي الإنساني. . وذلك هو وحده الطريق الأسمى والمستقيم والمستمر، مهما طال زمن الصراع، إلى التحرير والإنتصار في معركة المصير العربي العادل والحق.

المراجع

١ ـ محمد السمّاك ـ القرار العربي في الأزمة اللبنانية ـ دار الكتاب العالمي ـ بيروت ١٩٨٤.

٢ ـ شيمون شيفز ـ عملية كرة الثلج ـ ترجمة حسّان يوسف ـ شركة المطبوعات الشرقية بيروت ١٩٨٥.

٣ ـ العماد مصطفى طلاس ـ آفاق الاستراتيجية الصهيونية ـ دار طلاس ـ دمشق ١٩٨٥.

٤ ـ المجتمع الإسرائيلي ومؤسّسته الدفاعية ـ مجلة الفكر العربي العددان ٢١ ـ ٢٢ بيرت ١٩٨٧.

٥ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور بيروت ١٩٤٨.

٦ ـ رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان ـ بيروت ١٩٨٥.

٧ ـ محمد عطا ـ صراع على أرض الميعاد ـ القاهرة ١٩٦١.

٨ ـ آلن بوير ـ أصول الصهيونية (بالفرنسية) باريس ١٩٨٨.

٩ ـ لامع الحر ـ مهاجر إلى أنصار ـ دار الباحث بيروت ٨٥.

١٠ ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ المعاهدة المصرية الإسرائيلية ـ بيروت ٩.

١١ ـ د. كاظم حطيط ـ المقاومة الوطنية ـ منطلقات وأبعاد ـ دار الكاتب بيروت ١٩٨٦.

١٢ ـ وحيد عبد المجيد ـ السياسة الخارجية الإسرائيلية ـ مجلة الفكر الإستراتيجي العربي العدد ٣٠ بيروت ١٩٨٩.

١٣ ـ Rapport de Maître Monique Weil concernant sa visite en Israél - Paris - 1989.

تأملات في واقع لبنان والعرب والمقاومة [1]

وتغرب الشمس.

وينطلق مسلسل التأمل والذكريات، وكيف انتهت تلك الحياة. وأيام تطلّ تعود، تحدّثنا، تذكّرنا، حتى كأننا نحياها من جديد. والأمس البعيد يتراءى لنا يضحك، يبتسم، يحمل الأزاهر، وينبض ينابيع الحب، ويدفق رواء وانطلاقاً. وأتأملك وأنت في دوحة القربى تعطي من عاطفة تسمو، وتتجلّى لنا قلباً ولا أصفى. وتمر بي ذكراك، وأنت ننطلق في مسار العمر وتواكبنا كواحد من أسرتنا الصغيرة، ونجوب معاً تلالنا الجنوبية ننشد ونصدح، ونقطف ما نشاء من التين والصبّار والعنب وننافس الطيور في انطلاقها، ولا نختلف عن نسائم كرومنا في هبوبها. وتصفو لنا الحياة فلا يشوبها كدر أو يمسها ذبول. . . وتحاول وأنت في دفق الشباب وفي جمع من صحبك التغيير في بلدتنا أو منطقتنا الجنوبية اللبنانية. وتجدّون مخلصين لتحقيق ما تنشدون. ويعارضكم أهل القديم أو المحافظة الجامدة والمتشدّدة بل المسكونون بالتقاليد الرثّة، والرواسب الظالمة العنيدة، وتقل لديكم وسائل الوعي والفعل والصمود. وتعترضكم العوائق الاقطاعية المغتصبة، والباغية الجائرة والمتوحّشة. وتخضعون مكرهين ولو إلى حين للاتجاهات القديمة المرتبطة على اختلافها زمنية وروحية بنظام حكم فئوي مخاتل، ومتآمر ومناهض لحركة التاريخ، وحق الناس في التطوّر والتقدّم. وما تموت أحلامكم أو تأفل طموحاتكم.

وأصل معك إلى صحبة تعمرها الثقة وإذا ما التقينا تزهر الأحاديث وتصفو بيننا. ونتابع الحوار في السياسة والاقتصاد والاجتماع ونزداد حماساً، ونريد في اندفاع

---

(١) كتبت في مناسبة ذكرى قريب وصديق جنوبي.

رومنتيكي أن نحلّ في زمن لا يذكر مشاكل تراكمت عبر عشرات السنين. وتلمع في مناقشتك لي نظرتك الصافية بل ألمعيتك الواثقة، ويبرز تفاؤلك القادر الذي يتأبى على الضعف والذبول. وتتعدّى صلتنا القرابة إلى المودّة وننطلق معها في مثالية تعافُ الأثرة أو الإنصهار في المصلحة الذاتية الضيّقة. وما تفارقك بسمة القلب وما تقسو أو تجف في عتاب، أو تعنف في حساب. وتحيا بصدق معاناة بلدتك وتستمر بصفاء تعاطيك الخالص والملتزم معها، وتعمل جاداً للابتعاد بأبنائها عن السقوط ضحية كيد مريد يأتيهم من هنا وهناك، من الداخل والخارج، ويفقدهم رؤية خصومهم وأعدائهم الأساسيين والحقيقيين المستترين والظاهرين لينقض هؤلاء عليهم في ليل ضعفهم وهوانهم فيغتصبوا أرضهم ويشردوهم أو يدعوهم أشلاء مبعثرة، أو قطعاناً هائمة أو متناحرة متفانية. وتتعدّى في اهتماماتك بلدتك أو منطقتك إلى الجنوب اللبناني كله فلبنان، وتخوض معي في مناقشة سياسة هذا البلد العربي في تقليدييها ووطنييها وتقدمييها، وما يوجه إلى هذه الأطراف من اتهامات وما عليها من مآخذ كثيرة.

وتركّز في انتقادك على السياسيين اللبنانيين التقليديين فتحملهم ولا سواهم مسؤولية ما بلغته مشكلات لبنان من تفاقم وانفجار. واختلف معك في النظرة والحكم فأشرك في هذه المسؤولية الوطنيين والتقدميين اللبنانيين هؤلاء الذين ظهرت طلائعهم في أوائل القرن العشرين، ولم يصلوا في نضالهم الوطني والقومي والتقدمي إلى التحالف الجبهوي الحق عمقاً وأبعاداً ونظرية واستراتيجية. وإذا ما كادت محاولاتهم الجبهوية أن تثبت حيناً فإنهم لا يلبثون أن يتفرّقوا ويعودوا إلى التفرّد وربما إلى التنافر والتناحر والتقاتل، وكأن تلك المحاولات لم تكن. وإذا الخسائر جمّة والعبر قليلة.

ثم تندفع لتضع مسؤولية ما يعانيه لبنان على الدول الكبرى وذلك لأكثر من سبب وشأن. وأرى أن ضعف لبنان نشأ واستمر منذ نشأته نتيجة فرقة أبنائه وتخبطهم المأسوي في الوصول إلى التأكيد الكامل على هويته القومية العربية الثابتة والمطلقة حتى لا يظلّ بلاداً في البلد الواحد، أو ما يشبه الشعوب والأمم في الشعب الواحد. وتتلاقى فيه بشكل أو بآخر المصالح الإقطاعية المجرمة والرأسمالية الجشعة مع العصبيات الطائفية البغيضة لتشكل جهاتها قوى مضادة لوحدة لبنان وعروبته وتقدّمه، ولا تجد بأساً في أن تنساق في التبعية والعمالة الخائنة. وقد أفسح هذا الواقع المجال للدول الكبرى على اختلافها لتجد في لبنان أدواتها وأغراضها وربما قواعد مهمة لها. ولو أن أهل لبنان أو قواه الواعية أخلصت جميعها له، وعملت صادقة من أجله عبر

وحدته في ذاته، ومحيطه العربي لاستمدّ من ذلك فعلاً عزته ومنعته مهما كانت الأحوال والظروف، ولاستحال، لأكثر من سبب، على أيّة قوة كبيرة أو صغيرة أن تطمع بامتلاك زمام أمره، واحتواء مصيره، أو إلغاء إرادته، وخياره القومي الديمقراطي.

وكنت تشاركني المعاناة القوميّة العربية الشاملة، ويكاد أن يتخطفك اليأس وتذهب في الشرود حيال الواقع العربي الراهن المتمادي في الابتعاد أو الانحراف عن جادة النضال العربي التاريخي والمصيري.

وأكبر شعورك الوطني والقومي وأرفض أن انصاع ولو لحظة واحدة لهذا الواقع العربي المتلبد والمضطرب والحافل بكل عجيب وغريب، أو يهتز وجداني القومي معه، ومهما كبر فيه التناقض، وعنف التردّي، وبرزت فيه الإقليمية تحت اسم القطرية (القوميّة)، وزهت التبعية والعمالة، واتّسعت دائرة الخيانة سافرة حيناً أو تحت ستار التسوية والواقعية حيناً آخر، فقد تمرض الأجسام الحيّة ولكن ذلك لا يعني نهايتها كما تمرض أو تتعب شعوب وأمم ذات عراقة في التاريخ، وأصالة ومشاركة متميّزة في بناء الحضارية، والوجود الإنساني، ولكنها لا تمضي في ضعفها أبداً إلى البوار والزوال. كذلك هي حال أمتنا العربية العظيمة. وإن إمكانيات تخلّصها مما يفت في عضدها، وما تعانيه من مفاسد ومعوقات كثيرة، لوافرة وكبيرة. وليس لقواها القومية والتقدمية المؤمنة بعراقتها الحضارية وغناها الذاتي وعظمتها الراسخة، إلّا أن تنأى بعيداً عن حتمية جبرية عمياء، أو جدلية مادية غير موضوعية، أو سليمة، وتواصل نهوضها، وتطوّرها. وقد أثبتت قدرتها الظاهرة في التحرير والاستقلال كما في الثقافة والانفتاح، وذلك في غير قليل من أقطارها. وما كان ذلك يحصل أو يتم إلّا بدافع من الذات العربية الأصيلة والراسخة الصامدة. وقد تندفع لتنطلق معي عميقاً وأكثر من مرة في الحديث عن الانبعاث الإسلامي الجديد. وأعجب من انطلاقك وطلبك المزيد في هذا المجال، وما أشك في صدقك وصفائك. وما كانت ينابيع الإسلام إلّا غزيرة لا تنضب أبداً. وليس لأبواب هذا الدين العظيم إلّا أن تشرّع ولا تغلق مطلقاً في وجه حركات وطنيّة وقومية وتقدمية وإنسانية، واتجاهات روحية مختلفة، لا تتعارض مع الإسلام في العدل، أو على صعيد الإنسان، فيما يطمح إليه من عزة وكرامة، وتقرير مصير وخلاص وسلام. وإن الإسلام دين معرفة وحوار وجدال من أجل المزيد من الهدى واكتشاف الحقيقة. وهو يعنى قرآناً وسنّة بالانفتاح على الآخرين ويدعو دائماً إليه ليفيد من معطيات هؤلاء ويفيدوا هم من عطائه المعرفي والإيماني الكبير. ويقول الله تعالى: ﴿لا

ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرّوهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾[1] ويقول تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾[2].

ويقول تعالى: ﴿. . أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ [سورة يونس، آية: ٩٩]، ويقول تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ [سورة البقرة، آية: ١٨٥]. ومن هنا كان الإنطلاق الإسلامي الكبير في العصر العباسي الثاني[3] حيث أفاد المسلمون من شتى الثقافات والحضارات، فازدهرت في البلاد العربية والإسلامية علوم، ومعارف، وبرزت مذاهب واتجاهات فكرية إسلامية متلاقية حيناً، أو متباينة ومتصارعة حيناً آخر، وتؤلّف كل تلك الانطلاقات والمستجدّات العصر الذهبي للحضارة العربية والإسلامية[4].

وما كان الإسلام يضيق بأية حال باتجاه وطني أو قومي وإنساني وحضاري. وقد وصف الله القرآن بقوله: ﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً﴾ [سورة يوسف، آية: ٢] وقال تعالى: ﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً . .﴾ [سورة الزخرف، آية: ٣] وقال تعالى: ﴿وكذلك أنزلناه حكماً عربياً، ولو اتبعت أهواءهم بعدما جاءك من العلم ما لك من الله من وليّ﴾ [سورة الرعد، آية: ٢٧] وقال تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلّا بلسان قومه﴾ [سورة إبراهيم، آية: ٤] وقال تعالى: ﴿وإنه لذكر لك ولقومك﴾ [سورة الزخرف، آية: ٤٤] وقال رسول الله (ﷺ): «أنا سابق العرب، وصهيب سابق الروم، وسليمان سابق الفرس، وبلال سابق الحبشة» وقال رسول الله (ﷺ) وهو يتحدّث عن معركة ذي قار التي خاضها العرب في العصر الجاهلي ضد الفرس: «إن يوم ذي قار هو أول يوم للعرب على الفرس، وبي نصروا». ويقول الله تعالى مخاطباً الرسول العربي وهو يتابع هجرته في المدينة ويحن إلى مكة: ﴿إن الذي فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد﴾ [سورة القصص، آية: ٨٥] وقد جاء عن ابن عباس قوله: «إن ﴿رادك إلى معاد﴾ تعني هنا عودة النبي محمد ﷺ إلى مكة موطنه الأول، أو مسقط رأسه».

---

(١) سورة الممتحنة آية ٨.
(٢) سورة البقرة آية ٢٥٦.
(٣) د. حسن الباشا ـ دراسات في تاريخ الدولة العباسية ص ١١٣.
(٤) شاخت وبوزورث ـ تراث الإسلام ـ القسم الثاني (ترجمة د. حسين مؤنس) ص ٢١٢.

ويروى أن رسول الله ﷺ حينما علم بشدة لواعج الحنين عند صاحبه أبي بكر، ومؤذنه بلال، إلى مكة، راح يمنيهما بالعودة القريبة إليها[1].

ويقول الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة في كتابه «الرد على الشعوبية»: «حدّثنا أبو قابوس عن أبي ظبيان عن أبيه عن طارق بن شهاب عن سلمان الفارسي». قال رسول الله ﷺ: «يا سلمان لا تبغضني فتفارق دينك قال: (أي سلمان): قلت لا يا رسول الله كيف أبغضك وبك هداني الله». قال الرسول: «لا تبغض العرب فتبغضني»[2].

وتمرّ الأيام أيها الصديق الحبيب وألتقيك وقد انطلقت المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني، وتشاركني الإيمان الكبير بها وتناقشني بعد صدور كتابي: «المقاومة الوطنية ـ منطلقات وأبعاد» في هوية هذه المقاومة أهي وطنية أم دينية؟ ثم في أداتها أو أدواتها. وأجيبك: وأي متى كان الدين الحق في جوهره وليس في ما ينسب جهلاً أو زوراً إليه، يعادي أو يعارض وبأي شكل ارتباط الإنسان بأرضه ووطنه، وإخلاصه لقومه أو قوميته العادلة غير الظالمة أو العنصرية الغاشمة. وهل كانت الوطنية أو القومية المسؤولة أي حب المرء لقومه أو شعبه إلا عطاء الفطرة الصادقة التي رعاها الله، وأكرمها، وذكرت في القرآن الكريم أكثر من ميزة كقوله تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ [سورة الروم، آية: ٣٠] ويسأل رسول الله عن أكل الضب أحلال هو أم حرام، فيجيب قائلاً: «ما هو بحلال أو حرام ولكنه ليس من طعام قومي»[3].

وهل كان تحرير الأرض من الاستعمار الصهيوني الأميركي وحليفه أو عميله الطائفي الانعزالي إلاّ عملاً يتلاقى فيه الدين الحق مع الوطنيّة، والقومية والتقدمية، والنزوع الإنساني وذلك هو ما حدث فعلاً في الجزائر العربية، وفيتنام الشمالية، والجنوبية، والاتحاد السوفياتي، حين الغزو النازي له. وهو ما تمثل عميقاً وجلياً في انطلاقة عبد الرّحمن الكواكبي. وفي دعوة المجاهد الجزائري الشيخ عبد الحميد بن باديس، والمناضل التونسي الثعالبي، وأحد الروّاد التاريخيين للمقاومة الشعبية

(١) أبو القاسم جار اللّه الزمخشري ـ الفائق في غريب الحديث ـ الجزء الأول ص ١٥.
(٢) ابن قتيبة ـ العرب أو الرد على الشعوبية ـ رسائل البلغاء (تأليف الأستاذ محمد كردعلي) ص ٣٧٥.
(٣) ابن قتيبة ـ تأويل مختلف الحديث ص ٣٦٨.
ـ الإمام الطحاوي ـ شرح الآثار.

الفلسطينية الشيخ عز الدين القسّام[1].

وما كان للمقاومة الحقّة للاستعمار على اختلاف أشكاله غربياً كان أو شرقياً أو صهيونياً إلاّ أن تعني الشعب المستعمر بكل فئاته وطبقاته، وعلى كل الأصعدة والمستويات الفكرية والسياسية والاقتصادية والروحية، ولتجسّد بذلك هوية شعبها بصورة ديمقراطية في حقيقته الوطنية والقومية والروحية أو بطريقة وطنية عامة.

وليس لها أن تكون في مجابهة العدو المحتل الا كما هو ثابت، وناجع، في كثير من التجارب الثورية، جبهة واحدة، وأيّاً كانت اتجاهات وعقائد فصائلها وأطرافها فكرية زمنية، أو عقائدية روحية. وما كان يضيع في النضال الشعبي الوطني والقومي والروحي الديمقراطي عطاء أي من فصائل تلك المقاومة أو أطرافها: ويبقى المهم أساساً أن تحقق هذه المقاومة أو حرب الشعب الهدف التحريري المنشود والمقدّس.

وإنّنا في كفاحنا الطويل ضد الغزاة الصهاينة وحلفائهم الامبرياليين الأميركيين، وغير الأمريكيين من غربيين وشرقيين وعملائهم المتصهينين، لا مناص لنا في لبنان وسواه من أرضنا العربية المحتلة وغير المحتلة، من المقاومة وطنياً وقومياً وروحياً، وليس لنا أن نختلف في تسميتها، أو في أبعادها اللبنانية والعربية والإنسانية.

وما كان الاختلاف في المقاومة وأياً كان شأنه، وعلى أي صعيد إلاّ سبب ضعف لها بل ثغرة خطيرة فيها، ينفذ منها العدو إلى عمق كيانها، بكل وسائله الخبيثة الممكنة، وهي تفيده في أية حال، ولا شك في ذلك وجدال.

وليس من الوطنية والقومية والدين أن تكون هذه المقارمة في الوقت الراهن والآجل حكراً على فئة من شعبها، أو منطقة من بلدها، أو أن تكون مجرّد أداة لهذا الطرف الداخلي، أو ذاك الطرف الخارجي، وإلاّ فإنها تسقط بسقوط تلك الفئة أو ذلك الطرف كما حدث لأكثر من تجربة ثورية أو مقاومة. ولا بد لها من أن تكون دائماً من صميم الشعب الرازح تحت الاحتلال. ولهذا الشعب، . . وتحمل في كلّ الأحوال اسمه الوطني، ويبقى ذلك شرطاً أساسياً في عطائها وتوجيهها، ولتنتصر بهذا الشعب وينتصر هو بها.

ولا بدّ من أن تمتلك مقاومتنا الوطنية اللبنانية والعربية صيغتها الجبهوية الشاملة

---

(١) أميل الغوري ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ ص ٣٨.

ومشروعها المتكامل لتحرير كل لبنان، أو ما احتل منه قبل الهدنة ٤٨ وبعدها، وتـوحيده[1]، وبنائه البناء الديمقراطي العادل في محيطه القومي العربي.

. وتغيب أيها الأخ الحبيب، وتسقط كسف من الليل. وينقطع فجأة حوارنا. وتخرس الأحاديث. . وسأتابع حديثي معك وألتقيك، وأتذكرك في نضال شعبنا وأمّتنا العربية لتحرير وطننا العربي كاملاً من الصهيونية والامبريالية الأمريكية، والاستعمار على اختلاف جهاته وأتباعه، وبناء مجتمعنا النواة في لبنان ثم مجتمعنا العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحّد، ومواصلة رسالتنا العـربيـة الإنسانية العظيمة في العالم.

في ٨٦/٩/٨

المـراجـع

١ ـ د. الباشا ـ دراسات في تاريخ الدولة الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥.

٢ ـ شاخت وبوزورت ـ تراث الإسلام ـ القسم الثاني ـ ترجمة د. حسين مؤنس ـ الكويت ١٩٧٨.

٣ ـ أبو القاسم جار الله الزمخشري ـ الفـائـق في غريب الحديث ـ القاهرة ١٩٥٨.

٤ ـ ابن قتيبة. العرب أو الرد على الشعوبية (رسائل البلغاء) للأستاذ محمد كرد علي ـ دمشق ١٩٥٠.

٥ ـ د. كاظم حطيط ـ المقاومة الوطنية (منطلقات وأبعاد) دار الكاتب ـ بيروت ١٩٨٦.

٦ ـ ابن قتيبة ـ تأويل مختلف الحديث ـ دار الجيل بيروت ١٩٧٣.

٧ ـ أبو جعفر الطحاوي ـ تأويل مشكل الأثر ـ دار المعارف العثمانية ـ الهند ١٩٥٨.

٨ ـ أميل الغوري ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ بيروت ١٩٥٩.

٩ ـ الفكر المقاوم (في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته) مؤسسة فكر للأبحاث والنشر ـ بيروت في ٢ و٣ حزيران ١٩٨٩.

---

(١) كريم مروة ـ مجلة فكر ـ ندوة الفكر المقاوم ٢٢ حزيران ١٩٨٤.

حول جبهوية التحرير الوطني اللبناني

لم تكن المقاومة الوطنية اللبنانية عطاء فرد بذاته قائداً كان أو زعيماً، أو فئة بعينها، أو فعل منطقة جغرافية معيّنة، إنما هي انطلاقة شعب وتجسيد لإرادته برفضه الاحتلال لأرضه، وانتزاعه لحريّته من مغتصبيها. وكل معارضة لهذه الواقعة أو المسلمة الواقعية والتاريخية، والشعبية الثابتة، تكذبها الأدلة المسموعة، والمشهودة والمستقرئة، ولن يحفل بها التاريخ، ومهما علا الضجيج الدعائي أو الإعلامي المنحاز وغير الصادق أو السليم. وإن مقاومة تصدر عن شعب، وبصورة عفوية خالصة من أي نفع خاص، أو استغلال مصطنع رخيص هي لا بدّ من أن تستمر وتبقى وتدرس وتعمق في النفوس فلا تزول أبداً أو تغيب. وقد قيل صدقاً: «إن إرادة الشعب من إرادة الله» ولا بدّ من أن يستجيب القدر للشعب». وهذه المقاومة الوطنية التي تفجّرت حرّة عابقة بروائح الأرض الطيبة والتاريخ، وباسلة وواعدة في أكثر من مكان في لبنان.. في بيروت، والجبل، والجنوب، والبقاع الغربي. ما كان لها أن تظل مجرّد فعل مروءة، ونخوة، وشمم، وعشق للأرض والحرية بل كان لا بدّ من أن ينفذ فيها التخطيط، وتغنيها التجارب الثورية على اختلافها، فترسم لها الخطط الأكثر ضمانة وسداداً، وبُعداً عن التهوّر والانحراف، والانتهازية، والضياع، وأن تتّسع في مداها الجبهوي، فتشمل كل الفئات اللبنانية المعادية أساساً للصهيونية، وحلفائها، والمناهضة لاحتلال الصهاينة لأجزاء من لبنان، ولغير قليل من إرادة شعبه وتطلعاته كما فعلت حركات التحرّر الوطني في بقاع مختلفة من العالم، لا سيّما وان احتلال العدو الصهيوني لأجزاء من الجنوب وسواه من لبنان ليس عابراً أو مجرّد تكتيك. وهو لن يتراجع أو ينسحب فعلاً وحقيقة أو بصورة ثابتة وخالصة ومؤكدة بمجرّد ضغط سياسي، في غياب القوّة أو المقاومة الوطنية اللبنانية والعربيّة وغيرها من القوى الحليفة

المخلصة؛ ونمو هذه المقاومة على غير صعيد.. وليست معاهدة كمب ديفيد هنا بالقدوة. وإنها ليست أقل خطراً على مصر والأمة العربية في العمق والمصير من احتلال العدو الصهيوني وحلفائه لسينا[1] ومهما كانت التبريرات والادعاءات المضللة.

الواقع اللبناني والاحتلال الصهيوني:

وإذا ما استمرت الأوضاع اللبنانية في التأزم وعلى غير صعيد وما العدو الصهيوني بغائب عن إدارة وتعميق هذا التأزم وتسعيره ما أمكن، خدمة لأغراضه التقسيمية والإستيطانية والتوسعية. وإذا ما تكاثرت جهات لبنانية في مجال العمل على إصلاح النظام اللبناني وتحرير تراب لبنان، فإن ذلك لم يغيّر عميقاً في مشاريع جهة لبنانية لاستئثارها بحكم لبنان. وإن ما يحصل من تغيير في بنية النظام اللبناني لم يصل وبأي شكل إلى أعماق هذه المشاريع وأبعادها، وما زالت تلك الجهة اللبنانية تحيا مقاصدها الإنعزالية المزمنة والمغرقة أساساً في الرفض لجهات لبنانية أخرى[2]. وهي تنطوي في ذاتها على عقدة عسيرة الحل. وإن ذلك يدفعها كما يرى بعض المراقبين الخارجيين إلى مزيد من التلاقي بقصد أو بغير قصد مع العدو الصهيوني على صعيد تحقيق مشروعها «الإثني» أو العرقي[3].

ويواصل العدو الصهيوني في ظل المنازعات اللبنانية اللبنانية المتنقلة، تحقيق مشاريعه الاستيطانية، فيقضم، ودون رادع أميركي أو سوفياتي أو دولي آخر أو إقليمي، الأرض في الشريط الحدودي، أو الجزء المحتل من الجنوب اللبناني.. كما انه يوالي نشر جرائمه وفتنه خارج ذلك الشريط، عبر عملائه وحلفائه، وفي أكثر من منطقة لبنانية وربما عربية غير لبنانية.

مقاومة غزو العدو الصهيوني واحتلاله:

وعندما قام العدو الصهيوني بغزوه للبنان سنة ٨٢ فذلك من أجل أن يحقّق أهدافاً وغايات عديدة ومختلفة، وتتصدّى له المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية

---

(١) العماد مصطفى طلاس ـ آفاق الاستراتيجية الصهيونية ص ٤٧ ـ ٤٩.

(٢) د. باسم الجسر ـ الصراعات اللبنانية والوفاق.. ص ١٠١.

(٣) جوناثان رندل ـ حرب الألف سنة ص ٦٩.

اللبنانية، وتلتحم معه هذه القوى العربية المشتركة.. في مواقع أو معارك عديدة. ويبلغ بعضها مستوى الملاحم لا سيّما في جوار مدينة صور، وحول مخيم عين الحلوة ثم في خلدة[1]، حيث سجّلت بعض تلك القوى صفحات رائعة في البطولة[2]، وقاتلت القوّات العربية السورية، في لبنان الغزاة الصهيونية في أماكن عديدة وأبلت بلاءً حسناً لن يُنسى أبداً في بعقلين والبقاع[2]. ثم يواصل العدو الصهيوني غزوه وهو يلقى دائماً المقاومة العنيفة، وتلحق به القوى الوطنية العربية المشتركة خسائر فادحة. ويدخل بيروت عاصمة لبنان. ولا يقوى على الاقتحام مباشرة منطقتها الغربية، وضاحيتها الجنوبية، ويكتف في ذلك محاولاته.

وتحدث منعطفات بل مفاصل بارزة في حركة الصراع العربي الصهيوني وهي تعرف بحرب حصار بيروت. ويصلب ساعد هذه القوى الوطنية بل المقاومة الشعبية العربية فيها. وما هي تهن أو تيأس، ويعمق إيمانها كما لا أعظم بعدالة قضيتها، وأياً كان موقف الآخرين اللامبالي نحوها في الوطن العربي، والعالم. وتذكّر بصمودها الرائع بحصار ستالينـغراد[3] وسواها من المدن المقاومة. ويشارك المواطنون العرب في بيروت، المقاومة العربية الضارية، في المجابهة، والقدرة على تحمّل المعاناة الصعبة بل العجيبة. ويستمر حصار بيروت ما يقرب من ثلاثة شهور[4] ويدخل بعدها العدو الصهيوني بيروت الغربية أو القسم الغربي من هذه العاصمة العربية، وضاحيتها الجنوبية. وما وجد فيها الإستسلام الذي أمله وانتظره أو سعى مغروراً إليه.

وما لبثت هذه العاصمة العربية العظيمة أن انتفضت، ويدفعها إلى ذلك تراثها النضالي العريق، وكبرياؤها القومية العربية الشامخة. وانطلقت فيها «المقاومة الوطنية اللبنانية» لتحقق أكثر من عملية فدائية ناجحة ومؤثرة[5].

وما سكن جنوب لبنان وبقاعه الغربي، في ظل الغزو الصهيوني. وما انطفأت فيهما جذوة المقاومة وعنفوان الماضي القريب والبعيد.

---

(١) إحدى ضواحي بيروت الجنوبية.
(٢) رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان ص ٢٠.
(٣) رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان ص ٢١.
(٤) مجلة الفكر (التونسية) عدد ٢ سنة ١٩٨٤.
(٥) رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان ص ١٥٨.

ويخرج العدو الصهيوني من بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية هارباً وخائفاً مترقباً بفعل المقاومة المنطلقة قادرة لا بفضل قرارات دولية عامة، أو إقليمية خاصة.

ثم تحدث مآسٍ دامية. وتشوب مسار القوى الفلسطينية واللبنانية الوطنية شوائب الصراعات الجانبية المهينة. ويكون للقيادة العربية السورية موقفها التاريخي النبيل بمبادرتها القومية إلى وضع حدّ لتلك المنازعات المرفوضة والمؤلمة، محافظة على المقاومة للاحتلال الصهيوني. وكان لا بدّ خلال ذلك من الدرس والمراجعة والنقد للتخلّص من شوائب التصادم بين أطراف الصف اللبناني الوطني وخصوصاً المقاومة منها، وبين هذه الأخيرة وأطراف المقاومة الفلسطينية وغيرها من القوى العربية المناضلة الشريفة، وذلك لمواصلة دحر المحتل الصهيوني عن لبنان، وقطع دابر الحركة الانعزالية فيه، وتحريره من العوائق الطائفية، وتطويره الديمقراطي، وترسيخ عروبته بعد أن جعل منها الانعزال ستار مؤآمرات، ومكائد استعمارية خبيثة غادرة.

الوجوب الحتمي للتلاقي الجبهوي التحريري اللبناني:

وإن العدو الصهيوني الذي يحتل فلسطين وسواها من الأرض العربية هو يتعدّى في ذاته الاستعمارية نطاق احتلاله الراهن. ولا سبيل إلى مقاومته الواثقة والقادرة، وبعد التجارب المرّة، دون معرفته، وبصورة عميقة وشاملة. وتسقط في ضوئها طروحات لبنانية وعربية سطحية ومزوّرة، ومضلّلة مغرضة. وليس لهذه المعرفة المطلوبة أن تشذّ فتغرق في التهويل، أو تندفع في التهليل بل تكون موضوعية، ومدروسة، وهادفة، لتشكل كما يقول (صن يات صن) قطع ربع الطريق إلى النصر[1].

وإن العدو الصهيوني المحتل لأجزاء من لبنان وغير ذلك من الوطن العربي هو في الأصل الحركة الصهيونية العالمية بكل ما تعنيه من حضور يهودي ثابت وممكن[2]. وإن لهذه الحركة الاستعمارية الجديدة تحالفاتها الإستراتيجية العسكرية كما هي في الحالة الراهنة مع الولايات المتحدة الأمريكية[3]، ودولة جنوبي أفريقية العنصرية[4] ولها

(١) صن يات صن ـ فن الحرب.

(٢) د. بديعة أمين ـ المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ص ١٥٨.

(٣) آغا وخالدي ـ الاستراتيجية الأميركية الجديدة ص ٧٠.

(٤) د. عبد الملك عودة ـ النشاط الإسرائيلي في افريقيا ص ٣٥.

تحالفاتها الاقتصاديّة وغير الاقتصادية كما هو شأنها مع بلاد كثيرة في افريقيا[٤]، وبلاد أوروبية شرقية وسوفياتية[١]. ثم إن للعدو الصهيوني ارتباطاته التاريخية الاستعمارية الغربية والانعزالية العنصريّة كما في معاهدة سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦، ووعد بلفور ١٩١٧، ومؤتمر سان ريمون ٢٦ شباط ١٩٢٠[٢] وللحركة الصهيونية مؤسّساتها الثقافية والإعلامية العديدة، ولها هيمنتها على كثير من المراكز والطاقات الفكـريـة في العالم[٣]. وإن الدولة التي تسعى الحركة الصهيونية العالمية لإنشائها أو إنجازها لا بدّ في معتقدها الصهيوني من أن تتّسع منسجمة في ذلك مع مشاريعها وأطماعها التلموديّة العنصرية لتستوعب كل يهود العالم[٤].

وتسعى الحركة الصهيونية معتمدة كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذا التوسّع ـ وفي أكثر من مجال سياسي واقتصادي وعسكري، واجتماعي، وثقافي، وإعلامي وتربوي وفي الحرب كما في السلم وإن أبى ذلك المستسلمونَ الخونة والمنشقون[٥].

ولا شك بأن لبنان يحتل مكاناً خاصاً ومهماً في خريطة الصهاينة الاستعمارية[٦]. وقد وصلوا إلى تحقيق حلم استراتيجي صهيوني فيه طالما أملوه وارتقبوه وهو إنشاؤهم الجيش العميل الانعزالي الصهيوني المنتسب احتلالاً إلى لبنان الجنوبي[٧]. وإن مقاومة الاحتلال الصهيوني المستمر للبنان لا يمكن أن تكون وبأية حال مجرّد تحرّك سياسي ودبلوماسي وإعلامي بل لا بدّ لها من أن تنطلق أساساً في جبهوية نضالية متقدّمة التخطيط والرؤية، ليشمل هذا اللقاء الجبهوي التحريري الوطني اللبناني كل الجهات المعادية والمقاومة في لبنان للاحتلال الصهيوني، والامبريالي، ودون استثناء لأية جهة منها، ومهما كانت الظروف والذرائع المصطنعة، والإدعاءات، ليستوي على مرتكزات ويتضمن عوامل وأبعاداً هي التالية:

---

(١) أميل الغوري ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ ص.....

(٢) العميد د. ياسين سويد مجلة الجيش اللبناني عدد ٥١ ١٩٩١.

(٣) حافظ محمود ـ الاعلام العربي والاعلام الصهيوني ـ ص ١١٧.

(٤) رياض أحمد ـ الصهيونية العالمية ـ نشأتها ـ وطبيعتها ص ٤٩.

(٥) رياض أحمد ـ الصهيونية العالمية ـ نشأتها ـ وطبيعتها ص ٥٠.

(٦) د. أميل توما ـ الصهيونية الجديدة ص ٦٦.

(٧) د. صالح زهر الدين مجلة الطريق.

ـ وحدة الخندق والهدف:

إن الجهات اللبنانية المقاومة لاحتلال العدو الصهيوني لأجزاء من لبنان، هي مهما عنفت أحياناً الخلافات بين بعض أطرافها فإنها ولا شك تتلاقى في مقاومتها المطّردة، وأياً كانت اتجاهاتها محلية وطنية أو قومية أو إسلامية أو مسيحية وإنسانية، في الخندق الواحد كما في وحدة الهدف. وما ذلك إلا لأنها تقاوم احتلالاً استيطانياً، واستكباراً عالمياً، وعنصرية، ورجعية عميلة، وامبريالية جديدة[1].

ولا بدّ من أن تكون هذه الجهات المعنيّة في نضالها ضد العدو الصهيوني المحتل في تلاحم مركزي، وذلك هو ما توحي به منطلقاتها النضالية[2]. وما تدل عليه مفاهيمها العقائدية[3].

وإن هذه الجهات اللبنانية الوطنية تتناقض تناقضاً كلياً مع الاحتلال الصهيوني في ما يعنيه، ويرمي إليه من استعمار للأرض اللبنانية والعربية والإسلامية وسواها استعماراً استيطانياً انفصالياً (أي انفصال عن المحيط الإنساني)، وإحلالياً (أي استبدال السكان الأصليين بآخرين من اليهود) وتوسعياً[4] وتحريرياً مقدساً (أي تطهير الأرض المستوطنة أو المستعادة من أهلها الحقيقيين أو (الشياطين) وذلك كما ورد على لسان بعض الحاخامات الصهاينة، (لكي تعود خالصة حسب (زعم الصهاينة) إلى الرب)[5].

وما كان لأطراف المقاومة الوطنية اللبنانية بمعناها وبعيداً عن تعمد تجزئتها، مثل حركة أمل، وحزب الله، والحزب الشيوعي، والحزب السوري القومي الاجتماعي، وسائر القوى الوطنية اللبنانية والعربية والإسلامية إلاّ أن تشعر تلقائياً أو عفوياً وهي تقاتل العدو الصهيوني المحتل ومن معه، وأياً كان التباين الإيديولوجي فيما بينها، بأنها في الخندق الواحد. وإن ذلك ينحو بها وبصورة مصيرية إلى الهدف الواحد المنشود[6]

---

(١) د. ييف ـ المنشأ والجوهر الرجعي للمبادىء السياسية الصهيونية ص ٤١.

(٢) مجلة التوحيد عدد ٢٥ كانون الثاني ص ١٤٤ ـ مجلة الوقت عدد ٩ سنة ١٩٨٦ ـ الافتتاحية.

(٣) د. ييف ـ الجوهر الرجعي الصهيوني ص ٥٩.

(٤) د. عبد الوهاب المسيري ـ الايديولوجية الصهيونية ص ١٥٥.

(٥) اسرائيل ساحان ـ من الأرشيف الصهيوني ص ٨٧.

(٦) أحمد عبد الغفور عطار ـ مؤآمرة الصهيونية على العالم ص ٧ ـ ٩ ـ نوري ايفانوف ـ الصهيونية حذار ص ١٨٠.

وإن مقاومة الجهات الوطنية اللبنانية والعربية للعدو الصهيوني المحتل لا بدّ من أن تقودها إلى اعتماد الاستراتيجية العليا الهادفة، والجبهوية الشاملة، التي تدرك وتستوعب العدو الصهيوني بكل مقدراته وتحالفاته المحلية والإقليمية، والدولية والعالمية لتستطيع هذه القوى الوطنية التصدّي له بواقعية، وأن تجابهه بكل الوسائل والأشكال المناسبة. وإن ذلك يوجب أن تعي هذه القوى المقاومة كل إمكانياتها، ما يقوى منها ومايضعف، ما يعطي في الهجوم، وما يتطلب الدفاع والحماية الشديدة. وإن ذلك يقتضي علماً واسعاً وخبرة غنيّة لتكون هذه الاستراتيجية للمقاومة الوطنية اللبنانية العربية جبهوية المنطلقات والتوجهات والأهداف، ومدروسة بعمق ورويّة وغير مرتجلة أومستعجلة، أو مبسترة كما حدث أكثر من مرّة لدى بعض أنظمة الحكم العربية في الحروب العربية الصهيونية، ولا بدّ من أن يرفض خلالها أي ادّعاء بالتفرّد، والتميّيز، والاستقلالية الخاصّة، أو الخصوصية الجامدة. وإن ما نطرحه قد تحقق فعلاً وبجلاء لدى جبهة الفيتكونغ الفيتنامية، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وسواهما من حركات التحرير الوطني في العالم، وقاد إلى النصر. وحدث ما هو مناقض له عند بعض حركات تحرير عربية، وغير عربية لتندفع إلى التشتّت والإرباك، والإنحراف عن الطريق الصحيح، والهزيمة.

ثم إن هذه الجبهوية الإستراتيجية للمقاومة الوطنية اللبنانية الشاملة، لا بدّ من أن تكون متنوّعة ومتكاملة، فما هي تقتصر بأية حال على الجانب العسكري، بل تتعدّاه إلى سواه من الجوانب والمعطيات المختلفة[1]، لأن العدو الصهيوني المحتل يحارب في بلادنا العربية. . حرباً شاملة تستهدف كل أبعاد الحياة. وإن استراتيجية النضال ضدّه تقتضي التنوّع والتخصّص، والتكامل، ورحابة الأفق والشمول والوحدة العضوية والثابتة، في نفس الوقت.

وإن هذه الاستراتيجية الجبهوية لا يمكن أن تسكن أو تخمد، فلا بدّ لها من أن تتحرّك دائماً لترد على العدو الصهيوني في كل تحرّكاته، ومتغيّراته، ومستجدّاته، في التحالف، والتنسيق والتآزر، في مختلف مناطق العالم.

---

(١) جورجي ديمتروف الجبهة الوطنية الموحدة ص ٦٣ ـ ٦٤.

ـ العنصر الوطني:

إن القوى اللبنانية التي تقاوم العدو الصهيوني المحتل هي تتلاقى فعلاً وحقيقة في المنحى الوطني اللبناني العربي. ولن يضعف هذا التلاقي أو ينال منه ما هو حاصل من تباين بين بعض هذه القوى والبعض الآخر، في البُعد الفلسفي العقائدي الروحي، والعقائدي العقلاني والإنساني. وما كان لقيادة حكيمة ونافذة الرؤية، أو قوى وطنية وقومية مخلصة، أن تتوقف أو تجمد عند هذا التباين حيال احتلال وطن؛ وتقرير مصير شعب. وقد تمثل هذا المنحى الوطني المعني في مواثيق وبيانات وقرارات ومواقف لتلك القوى المعنيّة، وعلى سبيل المثال كالآتي:

١ ـ ورد في ميثاق حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية) ما يلي: «هي حركة وطنية تتمسّك بالسيادة الوطنية، وسلامة أراضي الوطن. وتحارب الاستعمار والاعتداءات، والمطامع، التي يتعرّض لها لبنان»..

٢ ـ تضمّنت الرسالة المفتوحة التي وجّهها (حزب الله) سنة ١٩٨٥ إلى المستضعفين في لبنان، والعالم ما يلي:

«وعلى هذا الأساس فإن الحدّ الأدنى الذي يمكن أن نقبل به على طريق تحقيق هذا الطموح المكلفين به شرعاً هو:

«إنقاذ لبنان من التبعية للغرب، وللشرق، وطرد الاحتلال الصهيوني من أراضيه. واعتماد نظام يقرّره الشعب بمحض اختياره، وحريته..».

٣ ـ جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني بتاريخ تموز ١٩٧٩ ما يلي:

«إنّ حزبنا الشيوعي اللبناني قد تفولذ في المعركة، فهو يقدّم الشهداء بالمئات، ويحضّر المقاتلين الأبطال أفواجاً متلاحقة، تقف اليوم في الصفوف الأولى دفاعاً عن أرض الجنوب، وعن القضيّة اللبنانية، وقضيّة فلسطين، والأمّة العربية».

٤ ـ قال الرئيس السابق للحزب السوري القومي الاجتماعي الأستاذ إنعام رعد في كتابه (حرب التحرير القومية) ما يلي:

«فإن نعي وحدتنا هو أن نرفض كل ما يتناقض معها: التجزئة الاجتماعية التي

تحل روابط الطائفة والعشيرة، والعنصر، محل الرابطة القومية، والتجزئة السياسية التي مهّدت لفقداننا مبادئنا القوميّة، والتي كرّست بالتناقضات الكيانية عجزنا عن مواجهة القوى الاستعمارية الطامعة، والاتفاقات الدولية، وعمليّات السلخ، والاغتصاب التي حلّت في وطننا في الخمسين سنة الأخيرة، بدءاً من اتفاقية سايكس ـ بيكو ١٩١٦، ووصولاً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧، والداعي إلى التعايش مع دولة العدوان في الجنوب. . »[١].

وإن الأمثلة عديدة على بروز المنحى الوطني اللبناني والعربي في مواثيق ومواقف الجهات اللبنانية الأخرى مثل حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب التقدمي الاشتراكي، والتنظيم الشعبي الناصري، والاتحاد الاشتراكي العربي، والجماعة الإسلامية، والقوّات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة[٢]، وسواها. ويؤكد كل ذلك على وحدة الاتجاه الوطني اللبناني عند مختلف القوى الوطنية اللبنانية والعربية والإسلامية المقاومة للعدو الصهيوني المحتل، وعلى طبيعية وواقعية عامله الجبهوي.

وإذا كان الإنتماء الوطني حقاً يصان ويفتدى غالياً، فإن النضال الوطني والقومي هو في حدّ ذاته حقّ وواجب، وليس لأيّة جهة لبنانيّة وطنية أن تستأثر به، وتحتكره، وتنكره لدى جهة لبنانية وطنيّة أخرى، وإلاّ فإن لهذه الأخيرة أن تدافع عنه بكل ما تستطيع لتثبته لنفسها. وإن لسائر الجهات اللبنانية الوطنية الأخرى أن تقف بصلابة معها فتساعدها على القيام بواجبها الوطني المقدّس، وذلك انطلاقاً من إلتزامها الجبهوي الوطني، وإيمانها المطلق بحق المواطن في وطنه، وفي الدفاع عنه، وتحريره من أي احتلال واستبداد، وهو حق لا يعلو عليه أي حق وطني أو إنساني آخر.

ـ العامل الديمقراطي:

ولما كان النضال الوطني اللبناني يهدف في مرحلته الراهنة إلى تحرير أجزاء من لبنان من الاحتلال الصهيوني وإفرازاته المتعدّدة والمختلفة، والظاهرة وغير الظاهرة، فإن ذلك يعني بداهة الشعب العربي كله في لبنان، وبصفة أولى (طلائعه، وتنظيماته،

---

(١) إنعام رعد ـ حرب التحرير القومية ص ٣٨.

(٢) تحولت أخيراً إلى حزب الوعد.

وأحزابه الوطنية الموثوقة)[1] ولا بدّ من أن يكون نضال هذه القوى ديمقراطياً عميقاً وليس مرائياً أو خادعاً، أو إعلامياً مزيّفاً وكاذباً، وذلك من أجل أن تتلاحم عبره تلك القوى الوطنية اللبنانية والعربية والإسلامية، وتتلاقى التلاقي الوطني والقومي الخالص والعادل، حيث لا تطغى أو تهيمن جهة على أخرى، بل يحترم كل طرف فيه مبادىء وقيماً ذاتية خاصة لسائر الأطراف احترامه لمبادئه وقيمه ومثله الخاصة. ويلتقي الجميع خلاله على احترام القيام بالالتزام الكامل بالبرنامج الجبهوي الوطني المنشود. ولا بدّ من أن يحكم هذا البرنامج كل الملتزمين به حكماً ديمقراطياً جاداً فلا افتئات فيه، أو شعور بالدونية، بل تأكيد كامل على احترام الحقوق، والواجبات الجبهوية العامة. ولا يجب أن يعني هذا التوافق الميداني الجبهوي الديمقراطي فرض ذوبان العضو في الكل، أو الكل في العضو، بل الإصرار الحاسم على تحقيق مشروع نضالي تحريري معيّن. ولا بدّ من أن تتسع دائرة هذا المشروع أو البرنامج فيتعدّى النطاق العسكري إلى مجالات أخرى يقتضيها التحرير الوطني، ودون أن يعني ذلك إحداث أي تغيير في انطلاق التعاطي الديمقراطي ولا يكتفى بمجرّد الدعوة إلى الممارسة الديمقراطية في جبهويّة التحرير الوطني اللبناني إنما ينبغي ترسيخ هذه الممارسة عملياً، والتأكيد عليها إعلامياً، وثقافياً، وسياسياً واجتماعياً وتربوياً، واغناؤها بالنقد العام والنقد الذاتي، وذلك لصيانة الجبهوية الوطنية، والشعبية، وانطلاقتها بثقة ومسؤولية وقدرة على الاستمرار، والإيمان بالنصر، ليكون العامل الديمقراطي أساسياً لا بدّ منه في مسيرة المقاومة الوطنية اللبنانية أو التحرير الوطني اللبناني والعربي.

ـ عامل التنوّع والتكامل:

إنّ التنظيمات والقوى الحزبية اللبنانية المقاومة للاحتلال الصهيوني لا بدّ وأن يعطي كل منها، وهي تتلاقى في الإطار الجبهوي الوطني، من خصوصيته، وتتنوّع هذه المعطيات فمن روحية، وعلمية وواقعية، إلى نقاوة فطرية، وصلب عزيمة، فعمق في الوعي القومي والتاريخي، والاستراتيجي، وتقدم فكري وثقافي، وانفتاح أممي وعالمي، وهي تغني التلاقي الجبهوي المعني فتزيده عمقاً واتساعاً، وتمدّه بمزيد في التحرّك الميداني، والاستطلاع والحذر، ووضوح الرؤية، ليكون النضال الجبهوي

(١) جورج ديمتروف ـ في الجبهة الوطنية الموحّدة ص ٢٤.

التحريري اللبناني أكثر قدرة على مجابهة العدو، ومتابعة المسيرة. ويتمكّن تنظيمه الجبهوي من ضبط أطرافه ضمن تناسقه وتكامله، فيضع حداً لتطرّف هذا الطرف وتهوّره، ويمنع ذلك الطرف الآخر من أي اندفاع عفوي أو غير مدروس أو منتج. ولا شك في أن ذلك يؤكد ويلح على بناء القيادة الجماعية لحركتنا المقاومة الوطنيّة اللبنانية الواحدة والشاملة لتكون في منأى عن التفرّد الشخصي، وحدّة الاتجاه الفئوي. وإن البناء القيادي الجماعي الجبهوي هو التوجّه الأهدى والأسلم إلى منعة المقاومة الوطنية اللبنانية. وهو يزيدها قدرة على منع العدو الصهيوني المحتل من الاستقرار، والتقاط الأنفاس، والسعي إلى التضخم، والتوسّع، ومن ثم تعجزه عن تهجير المواطنين اللبنانيين، واستقدام المهاجرين السوفيات، وغير السوفيات. وإذا ما كانت الحرب أو الثورة كما يقول لينين «تبقى عطاء العقل المستنير أولاً» فإنّها إذا ما زادت طاقاتها الإنسانية والتقنية والحضارية تقدّمت أكثر نحو أهدافها المنشودة وعلى غير صعيد.

ـ العامل الشعبي أو الجماهيري:

لا شك بأن لكل واحدة من الجهات اللبنانية المقاومة للعدو الصهيوني المحتل وعملائه، قاعدتها الجماهيرية أو الشعبية. ولا بدّ لهذه القواعد أو الجماهير من أن تتلاقى بدورها في مسيرة جبهوية التحرير الوطني اللبناني، على غرار تلاقي تنظيماتها الوطنية[٢] المقاتلة، لتشكل الدرع العريضة والواقية للمقاومة الوطنية اللبنانية. وإن حصول هذا التراص الشعبي الجبهوي يقتضي أن تتعاطى تلك التنظيمات المعنيّة مع جماهيرها المتلاحمة حولها بطريقة جبهوية وطنيّة وديمقراطية لتحسن توعيتها، وتوجيهها، وترتقي بها من حالة الفئات المتنافرة والمتباعدة إلى واقع قطاعات شعبية واعية ومتناسقة متلاحمة، تتعدى همومها الخاصة والمتباينة إلى مصالحها المشتركة الجامعة والمستقبلية في وقت واحد، وليعمق التناقض وتكبر الفواصل المانعة والمعادية بينها وبين العدو الصهيوني المحتل وعملائه، وتشدّ بتلاحمها المعنوي والمادي الكامل من أزر المقاومة الوطنية اللبنانية. وتشكل معها جبهة الشعب المقاوم والقاعدة الأساس لحرب الشعب اللبنانية العربية.

---

(١) جورجي ديمتروف ـ في الجبهة الوطنية الموحدة ص ٤٠ ـ ٤١.

(٢) جورجي ديمتروف ـ في الجبهة الوطنية الوموحدة ص ٤٠ ـ ٤١.

ـ عامل المحيط العربي والخارجي:

في الواقع ان لكل فريق في المقاومة الوطنية اللبنانية امتداده الفكري والعقائدي، أو السياسي والاستراتيجي، والكفاحي المصيري خارج لبنان وسواء أكان روحياً إسلامياً أو مسيحياً أم عقائدياً فلسفياً أو علمياً، وأممياً أو ثقافياً.. ولا بدّ من أن يتّسع التلاقي الجبهوي الوطني اللبناني العربي لكل تلك الامتدادات أو الانطلاقات الممكنة، ليكون في ما يتعدّى الإطار اللبناني الجغرافي، القوّة المساندة والداعمة على غير صعيد لمقاومتنا الوطنية.. وإن كان حسناً ومطلوباً أن تحظى هذه المقاومة بعناية واهتمام في محافل ومؤتمرات إقليمية، ودوليّة، فالأجدى والأهم من ذلك هو أن تفيد من علاقات فرقائها القومية والخارجية على اختلافها، ولتحقّق في ذلك ما ترجوه في متابعة مسيرتها الطويلة. وهذا هو ما اعتمدته أكثر من ثورة تحريرية مثل الثورة الصينية، والثورة الفيتنامية، والثورة الجزائرية، والثورة الكوبية، وسواها من الثورات الظافرة.

وإن هذا التوسّع الاستراتيجي يتيح لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية أن تجابه العدو الصهيوني، وتطارده في مناطق نفوذه أي خارج دوائر احتلاله واغتصابه، ولتؤكّد هذه الجبهة وخصوصاً على الصعيد المعنوي، والعالمي على عدالة قضيتها، وإذا هي لا تحارب العدو الصهيوني فقط في ما يحتلّه من بلادنا العربية بل كما هو في الأصل والواقع أي الصهيونية العالمية، وما لها من علاقات وتحالفات مختلفة ومتعدّدة، ولتجسّد هذه الجبهة، وكأمر لا بدّ منه الحركة القومية العربية الواحدة، وما لها من أبعاد روحيّة وإنسانية، وإذا ما اكتسبت المقاومة الوطنية دعماً ثابتاً ومساندة وتأثيراً مهماً في الخارج، فإن ذلك سيزيدها قوة في ميدانها الداخلي. وإن هذا الإنطلاق القومي، والخارجي الواجب والحتمي يوجب أن تكون لهذه المقاومة استراتيجيتها على مدى الوطن العربي والعالم، لتؤكّد هويّتها الوطنية والقومية والإنسانية.. وتمنع على العدو الصهيوني وعملائه وحلفائه العمل على تشويه هذه الهوية أو طمسها، وليتأكّد للمقاومة الوطنية اللبنانية حضورها القومي العربي الفاعل واتصالها الواعي والمسؤول بالرأي العام العالمي، عبر مختلف مؤسّساته ومراكزه وركائزه، ومعطياته الفاعلة.

ـ البعد المستقبلي:

وإذا ما استقر للمقاومة الوطنية اللبنانية العربية بناؤها الجبهوي، فإن ذلك

سيقضي ولا شك على حدّة الفوارق العقائدية بين مختلف فرقائها، ويعمّق قواسمها أو جوامعها المشتركة، ولا بدّ من أن يعمق هذا التحوّل ويتكامل ومهما كانت الظروف والتحدّيات، ويتعدّى أولئك الفرقاء أو التنظيمات المقاومة إلى قطاعاتها الشعبية ليضعف عند هذه الأخيرة رواسب سلبية جامدة، وتتلاشى، وتنمو وتقوى قيم قويمة مشتركة، وإن ذلك سينعكس بفعالية على لبنان ذاته فتغيب عنه آفات وأمراض عديدة، فيتجدّد ويقوى بمقوماته الوطنيّة والقوميّة والديمقراطية والعصرية الحديثة ويشل الانعزال المفروض عليه والنامي فيه منذ زمن غير قريب، أو ينتهي حتى لا عودة له. وينطلق لبنان البلد العربي حقيقة في محيطه القومي جزءاً لا يتجزأ من أمته العربية، ووطنه العربي، ويستوي جمهورية عربية ديمقراطية، فلا طائفية رجعية خبيثة تسكنها، ولا تبعيّة مستضعفة تقودها، وتمضي حركة فاعلة في مسار الوحدة العربية، وتحرير الوطن العربي، وبناء مجتمعه الاشتراكي الديمقراطي الموحّد.

● ● ●

وما كان للمقاومة الوطنيّة اللبنانية العربية أن تستمر بصورة تلقائية فحسب أو تثبت مجرّد أداة تحريك أو بروز إعلامي، أو ضغط ظرفي. وإذا ما استوحاها شعبها العظيم، وأعطاها فعلاً في أكثر من منطقة لبنانية، فلا بدّ من الاستمرار في تجذيرها، واندماجها المرن بالظروف المختلفة. وذلك هو واجب وقدر اللبنانيين الوطنيين والقوميين العرب والتقدميين والديمقراطيين والمؤمنين الصادقين. وإذا ما كانت هذه المقاومة الوطنية واجبة الانطلاق والبناء، وكفعل لحركة التاريخ الوطني والقومي العربي فمطلوب هو استمرارها، وذلك كخيار وحيد لا غنى عنه لتحرير لبنان أو ما احتل منه بعد الهدنة مع العدو الصهيوني وقبلها، وانتزاع ذلك فعلاً من الوحش الصهيوني لا ادّعاء، أو تضليلاً وخداعاً. وإن الحركة الصهيونية العالمية ما غزت فلسطين وما جاورها من أرض عربية لتتخلّى عما تحتله مختارة، أو بفعل قرار من مجلس الأمن الدولي - مع الاعتبار لأهميته المعنوية الدولية والواجبة - وإن أولى أولوياتها الاستعمارية الإستيطانية، هي بناء (دولتها الصهيونية) أو «إسرائيلها الكبرى» وهو ما تؤكده منذ عشرات السنين لا سيما في الأوقات الراهنة وذلك باستقدامها ما تستطيع، من اليهود السوفيات وغير السوفيات. وهكذا شاءها الاستعمار القديم وكذلك تشاء الإمبريالية الأميركية وغير الأمريكية والانعزالية الحاقدة، والرجعية العميلة.

ومن هنا كان الكلام الفصل والمستمر للقائد العربي جمال عبد الناصر: «لا صوت يعلو على صوت المعركة، «وما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوّة» وهو ما أكّده القائد الوطني كمال جنبلاط بقوله: «إما أن نكون ولا تكون الصهيونية، أو تكون الصهيونية ولا نكون».. ولن يكون غيرنا في أرضنا وبلادنا ووطننا العربي الكبير، ومهما طال زمن كفاحنا وجهادنا الوطني والقومي والروحي، ولا معدى لنا مطلقاً عن مواصلة المقاومة الوطنية اللبنانية العربية، والتأكيد على بناء جبهتها الوطنيّة الشاملة والواحدة، ومهما تطلّب ذلك من التضحيات، وتمتين علاقاتها النضالية بالقوى العربية الأخرى الشريفة السياسية والعسكرية لا سيّما القيادة القومية في سورية العربية، وغيرها من القيادات القومية العربية. ولا بدّ من تلاحمها المباشر مع الإنتفاضة الفلسطينية الشعبية المجيدة، ولتكون جزءاً لا يتجزأ من الحركة العربية الواحدة، حركة بناء المستقبل العربي المنشود أو المجتمع العربي الحرّ والديمقراطي والاشتراكي الموحد.

اللواء ١٩٨٩

المراجع

١ ـ د. باسم الجسر ـ الصراعات اللبنانية والوفاق بيروت.

٢ ـ جوناثا رتدل ـ حرب الألف سنة ـ بيروت.

٣ ـ رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان بيروت ١٩٨٧.

٤ ـ مجلة الهلال ـ عدد خاص بالثورات.

٥ ـ صن بات صن ـ فن الحرب ـ بيروت.

٦ ـ د. بديعة أمين ـ المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية ـ بيروت ١٩٧٤.

٧ ـ آغا ـ وخالدي ـ الاستراتيجية الأميركية الجديدة ـ بيروت ١٩٨٢.

٨ ـ كميل منصور وعبد القادر ياسين ـ يهود العالم والصهيونية وإسرائيل ـ بيروت ٧٤.

٩ ـ د. عبد الملك عودة ـ النشاط الإسرائيلي في افريقيا ـ القاهرة ١٩٦٦.

١٠ ـ مجلة الجيش عدد ٥١ بيروت ١٩٨٩ .

١١ ـ حافظ محمود ـ الإعلام العربي والإعلام الصهيوني ـ القاهرة ١٩٧٣ .

١٢ ـ د. إميل توما ـ الصهيونية الجديدة ـ بيروت.

١٣ ـ دييف ـ المنشأ والجوهر الصهيوني الرجعي للمبادىء السياسية الصهيونية ـ موسكو ٧٥.

١٤ ـ مجلة التوحيد عدد ٢٥ ـ طهران ١٩٥٦ .

١٥ ـ مجلة الوقت عدد ٩ بيروت ١٩٨٦ .

١٦ ـ مجلة التوحيد عدد ٢٢ طهران ١٩٨٦ .

١٧ ـ د. عبد الوهاب المسيري ـ الإيديولوجية الصهيونية ـ الكويت ١٩٨٣ .

١٨ ـ إسرائيل شاخان ـ من الأرشيف الصهيوني (ترجمة) بيروت.

١٩ ـ أحمد عبد الغفور عطّار ـ مؤآمرة الصهيونية على العالم ـ مكة المكرّمة ١٩٧٦ .

٢٠ ـ يوري ايفانوف ـ الصهيونية حذار موسكو.

٢١ ـ جورج ديمتروف ـ في الجبهة الوطنية الموحّدة (ترجمة) بيروت ١٩٧٨ .

٢٢ ـ إنعام رعد ـ حرب التحرير القومية ـ بيروت ١٩٧٠ .

٢٣ ـ العماد مصطفى طلاس ـ آفاق الاستراتيجية الصهيونية ـ دمشق ١٩٨٥ .

٢٤ ـ رياض أحمد ـ الصهيونية نشأتها وطبيعتها ـ بيروت ٨٣.

٢٥ ـ مركز الأبحاث المصري ـ الشعب المصري يرفض كمب ديفيد ـ بيروت ١٩٧٨ .

نحو المجتمع المقاوم

ليست المقاومة الوطنية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي وسواهما من المناطق اللبنانية، هي محدودة في الزمان والمكان بل لا بدّ لها، ومن أكثر من موقع أو منطلق وطني وقومي، أن تستمر ما بقيت الحركة الصهيونية الغاصبة في لبنان، أو في بلاد الشام وغيرها من الوطن العربي، وأياً كانت القرارات الصادرة عن التنظيمات الدولية الكبرى أو الإقليمية والتي ستصدر، شديدة اللهجة أو غير شديدة، وكذلك التسويات الإقليمية المعلنة وغير المعلنة، لأن خطط ومشاريع الحركة الصهيونية العالمية الاستعمارية الاسيتطانية التوسعية، والمدعومة من الامبريالية الأمريكية وغير الأمريكية هي تبقى عند الصهاينة وحلفائهم المستعمرين والطامعين القدماء والجدد أهم وأقوى من كل ما يتعارض معها من قرارات وتسويات دولية وإقليمية[1] وهو ما عناه واقعاً وفعلاً القائد العربي الراحل جمال عبد الناصر بقوله: «ما أُخذ بالقوّة لا يسترد إلاّ بالقوة» وهو يرى في ذلك بصفاء وعمق، مضمون الصهيونية، وعسر تطبيق القانون الدولي العام أحياناً في ظل امتيازات الدول الكبرى في مجلس الأمن الدولي مثل اعتماد حق النقض، وسوى ذلك من السلبيات أو الثغرات في نطاق التشريع الدولي العام.
وما يتعدّى وزير الحرب الصهيوني السابق موشي ديان هذا الواقع الصهيوني المفترض، والوضع الراهن للقانون الدولي العام عندما قال في حفل تخريج ضباط صهاينة عقب هزيمة العرب في حرب ٥ حزيران العربية الصهيونية: «لقد حقق من تقدمنا حدود «إسرائيل» ٤٨ وحققنا نحن حدود «إسرائيل» ٦٧ وعليكم أنتم أن توجدوا حدوداً

(١) وحيد عبد المجيد ـ مقالة السياسة الخارجية الاسرائيلي في مجلة الفكر الاستراتيجي العربي عدد ٣٠ بيروت ١٩٨٩.

أخرى جديدة لـ «إسرائيل». وما يجهل أو يتجاهل مثل هذا الاعتقاد الاستعماري الاستيطاني عند الصهاينة وحلفائهم الأمريكيين وغير الأمريكيين، والمتجسّد باعتمادهم القوّة واستهتارهم بالقرارات والأحكام الدولية ما دامت تتعارض مع مشاريعهم وأطماعهم الاستعمارية العنصرية، إلاّ ساذج أو متواطىء أو مغرق في الوصولية، والخيانة، أو مهزوم يائس، أو من لا يمتّ إلى القضية العربية فلسطينية أو عامة شاملة بأيّة صلة.

ولم تكن الحركة الصهيونية العالمية في أوائل نشأتها في أوروبا تصر على التوجّه مباشرة وبصورة مطلقة إلى استعمار فلسطين، بل هي طمعت بأن تستوطن بلداً افريقياً أو آخر أمريكياً[1]. وهي حينما صممت على التوجّه إلى الاستيطان في فلسطين فلتقوم بذلك كحركة استعمارية غربيّة[2] ثم هي لم تكن تقصد استيطانها وحدها، وقد أعلنت وبشكل أو بآخر، عن عزمها، إذ اما استطاعت، على أن تحتل سواها من البلاد العربية[3]. وإذا ما غيّرت الحركة الصهيونية العالمية في التكتيك في سيرتها الاستعمارية الاستيطانية فلا يجب أن يعني ذلك وبأية حال تغييراً في استراتيجيتها العليا الشاملة[4]. وهذا ما يجعل الكفاح المسلح العربي، ومن المنطلق القومي ضد الصهيونية[5] ليس كفاح حدود بل نضال مصير، ووجود. وإن المقاومة الوطنية اللبنانية بمختلف فصائلها وانتماءاتها العقائدية الروحية والزمنية، وعلى الرغم من كل ما تدفع إليه، أو تقع فيه، من منازعات وصراعات داخلية، وما ينفذ إليها من مكائد ودسائس وفتن، يستحيل على أيّة قوة دولية أو إقليمية أو محلية منحازة احتواء أي من أطرافها الأساسية والمستقيمة، والمصمّمة على تحرير الأرض والإنسان في لبنان، وغير لبنان من الأرض العربية[6]، وهي لا يمكن أن ترجع أو تتراجع عمّا آمنت به، وأعدّت نفسها من أجله، وعمّدته أو مهرته بالدماء الغزيرة الطاهرة، ومهما عظمت تضحياتها

---

(١) آلن بوير ـ جذور الصهيونية (بالفرنسية) ص ٣٥.

(٢) وذلك هو ما دعا إليه وزير خارجية بريطانيا سنة ١٩٠٧.

(٣) محمد عطا ـ صراع على أرض الميعاد ـ ص ١١٧.

(٤) وحيد عبد المجيد ـ السياسة الخارجية الإسرائيلية مجلة الفكر الاستراتيجي العربي عدد ت١ ـ بيروت ١٩٨٩.

(٥) د. منيف الرزاز ـ الوحدة العربية (هل لها من سبيل) ص ٥٢.

(٦) د. منيف الرزاز ـ الوحدة العربية (هل لها من سبيل) ص ٤٩.

في ظروف وأحوال مختلفة. وهي لن تنثني وإن آذتها العثرات والأخطاء، شأن كل مقاومة شريفة عرفها تاريخ نضال التحرير الوطني، عمّا أرادته من سير في طريق ذات الشوكة الطويلة، ومهما تعدّدت محاولات التصدّي لها والمحاصرة تحت ستار الذرائع المصطنعة، والحجج الباطلة والإدّعاءات المارقة، والتقديرات الساذجة، القصيرة النظر، والتنظيرات المتردّدة الخائفة، والمراهنات الغبيّة العاجزة، والبعيدة عن شرف الانتماء والرؤية السديدة النافذة.

وما كانت المقاومة الوطنية اللبنانية العربيّة في منطلقاتها الأولى، لا سيما في بيروت والجبل، والجنوب اللبناني، والبقاع الغربي عطاء فئة أو جهة سياسية معيّنة، أو عمل طفرة، إنما هي فعل شعب عربي عريق عبر روّاده من لبنان وفلسطين. . وقد أصبح هذا واضحاً لكل متحقق ومستقص مخلص أو باحث مدقّق. وهي ترجمة خالصة لإرادة أمّتنا العربية العظيمة بل تجسيد قادر لمبادئها وقيمها كإباء الضيم، ودفع الظلم، وشرف الدفاع عن الأرض والعرض والبيت، ورفض الحياة غير عزيزة، وحرّة كريمة، وإيمان كامل بالحق، وانتصار العدالة، وواجب مقاومة الباطل حتى الشهادة. . وما كان لهذه المبادىء والقيم أن تجمد أو تخمد في شعبنا العربي في بيروت، والجبل، والجنوب اللبناني، والبقاع الغربي، وسواه من لبنان، أبان اشتداد سطوة الغازي الصهيوني وطوابيره العميلة في أكثر من منطقة وطائفة وتنظيم.

ثم تتّسع دائرة هذه المقاومة الوطنية فتشارك فيها جهات وتنظيمات سياسية متنوّعة ملتزمة.

وما كان يضير هذه المقاومة الوطنية في استمرارها ساقطون وانتهازيون احترفوا الإنحراف والتهافت على بريق التسويات الخادعة، ما دامت تمثل فعلاً ضمير شعبها وتجسّده في شرف النضال الصابر، والظافر، وتقرير المصير الوطني والقومي والروحي والإنساني.

المقاومة والمجتمع:

لا بـدّ من أن يكون للمقاومة الوطنية اللبنانية بمختلف فصائلها وانتماءاتها العقائدية وأبعادها، المجتمع الذي تنطلق فيه ومنه، وما هي تنفصل بأية حال عنه بل تأخذ منه وتعطيه. وما هي تنعزل في تعاطيها النضالي على اختلافه عن تنظيماتها السياسية، وقواعدها الجماهيرية، ومراكز قواها الأساسية. وإن لها أن تكون فعلاً

وبحكمة ودراية عميقة ومسؤولة مع أوساطها الشعبيّة حتى ليصعب الفصل بأية حال بينها وبين هذه الأخيرة[1]. وهكذا قامت وانطلقت الحركات الثورية المسلّحة أو المقاومة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وبعض البلاد الأوروبية الشرقية والغربية، وبصورة خاصة في الصين، والفيتنامين الشمالية والجنوبية، والجزائر، وكوبا، وهو ما تعنيه أكثر من انطلاقة ثوريّة فلسطينية قبل نكبة ٤٨ وبعدها لا سيما الانتاضة الشعبيّة الفلسطينية الراهنة. وما الهدف مما تقدم إلاّ من أجل أن تزداد القضية اللبنانية تلاحماً مع شعبها في مختلف قطاعاته ونواحي حياته، فتستمد منه دعماً ومساندة، ويستمد هو منها مزيداً في التشبث بالأرض والإصرار على الصمود، وتقديساً للبذل والفداء، وتسامياً في إدراك معنى الحياة، وعزة الوجود.

المقاومة والنظرية الجبهوية:

إن على المقاومة الوطنية أن تمتلك بصدق وجدّية النظرية الجبهوية الوطنية فتتلاقى فصائلها على قواعد وتوجيهات مشتركة. ولا تقتصر في هذا التلاقي على مجرّد الأمور القتالية، أو ما يسمّى بغرفة العمليات المشتركة بل لا بد أن تتعدّى ذلك فتشمل آفاقاً سياسية، ومنطلقات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وعلاقات خارجية. وإن للقوى الوطنية المشاركة أن تستوي موجّهة ومرشدة في مجالات تلك الآفاق والمنطلقات، ودون اختلاف فيما بينها في الإتجاهات، والتوجّهات العقائدية الجبهوية المشتركة.

المقاومة الوطنية ومختلف فئات المجتمع:

إن على المقاومة الوطنية اللبنانية أن تلتقي بمختلف فصائلها لقاءً متفاعلاً مع فئات مجتمعها. وأن يتعاون الطرفان ضمن استراتيجية شاملة ويتفقا ضمناً على تحديد المرحلة المباشرة فيها. ولا بدّ من أن يقوى تجاوب هذه الفئات مع المقاومة المعنية فيما هي تضعف في اقبال عليها، أو تنكفىء عنها، ولا تتجاوزها المقاومة مستعلية أو غير متفاعلة بجدية معها، وإلا كان التنافر فعلاً أو الطلاق بين الجهتين المذكورتين وتمسي المقاومة في واد ومجتمعها في واد آخر. ثم هي تفقد بذلك المدد والمساعدة، وربما معنى وجودها كمقاومة من الشعب وفي الشعب وللشعب.

---

(١) كارل فون كلاوز فيتز- في الحرب - الجزء الثاني ص ١٠٤.

وانطلاقاً من التلاقي المعنى والإيجابي المطلوب فإن على المقاومة الوطنية اللبنانية أن تدخل بوعي ومسؤولية في نطاق مجتمعها إلى القرية، والمدينة، والجامعة والمدرسة والجامع والكنيسة، والنادي، والمنزل، والمقهى، والمصنع. . وتمارس في هذه الأماكن والمؤسسات والمجالات دورها النضالي الريادي والتغييري المنشود فتجتث ما أسن في مجتمعها، وجمد، لتغرس مكانه ما تحمله من بذور صالحة، ومبادىء قيمة ومفاهيم سليمة ومتقدمة وتشيع بين ظهرانيه تطلّعات صائبة، وتعتمد في ذلك الأساليب المدروسة، والطرق النافذة الناجعة. وتكون الطليعة والبديل الأفضل، والموجهة، المجدِّدة. وما كان للمقاومة الوطنية اللبنانية وهي تغنى فعلاً بالأفكار والمعطيات النظرية الجبهوية الوطنية أن تستخف بالجماهير أياً كان مستواها بل ان عليها أن تحسن التعامل معها، وتلم بشؤونها وهمومها وتشاركها ما استطاعت في أعمالها[1] وتحترم مشاعرها وتوجّهاتها الأصيلة أو المناسبة والمقبولة، وتجدّ في محاورتها لتستوي هذه الجماهير سواعد وعيوناً لها، وينابيع لا تنضب في إمدادها، وتكون جزءاً لا يتجزّأ من عطائها التحريري على مستوى البشر والأرض[2].

وما كان لأيّة حركة مقاومة، وانتفاضة، وثورة، قديماً وحديثاً، أن تمضي إلى أهدافها دون جماهير متفاعلة معها وفاعلة أيضاً. والأمثلة على ذلك كثيرة مثل هدم الباستيل في فرنسا[3] ومعارك بور سعيد إبّان العدوان الثلاثي على مصر سنة ٥٦، وتجارب أخرى فيتنامية، وجزائرية، وإسلامية إيرانية، وإفغانية. وإذا ما تلاقت المقاومة الوطنية اللبنانية العربية مع جماهيرها في لبنان، وعملت على تفعيل هذا التلاقي على أسس مدروسة ودون أن تعيقها في ذلك، أو تربكها وعود دولية ظاهرها الجد، وباطنها التسويف، وربما الخداع، وذرّ الرّماد في العيون، فإنها ستصل إلى إحداث التحوّل في هذا البلد العربي، وتعميق توجّهه الديمقراطي، وتجديده. وهي ستفيد ولا شك من هذا التحوّل في مجتمعها في مدى كفاحها المستمر الطويل والمصيري ضد المحتل الصهيوني وأعوانه، وسيبادلها هذا المجتمع العطاء وعلى غير صعيد.

ومن هنا فليس للمقاومة الوطنية الحقة والعاملة من أجل تحرير لبنان فعلاً، من

---

(١) منشورات فيتنامية باللغات الأجنبية ـ رئيسنا هوشي منه هانوي ١٩٧٠.

(٢) كارل فور كلاوز فينر ـ في الحرب ـ الجزء الثاني ص ١٠٤.

(٣) ملف الثورة الفرنسية في مجلة الثقافة العالمية عدد ٨ الكويت ١٩٨٩.

الإحتلال الصهيوني، أن تكون ملكاً لجهة لبنانية معيّنة، أو فئة محدّدة من ذلك البلد العربي أو الإسلامي، بل لا بدّ لها من أن تكون في الواقع ومهما كانت الأحوال والظروف عطاء وفعل كل فئات مجتمعها السليمة والحرّة، وغير المتعاملة مباشرة أو غير مباشرة مع العدو، أو مرتهنة له أو مراهنة عليه لتكون حقاً مقاومة هذا المجتمع، وما هي تعني بعضه، أو أي جزء خاص منه فحسب. وإن هذا التطلع يفرض على المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية وعياً وطنياً وقومياً مسؤولاً. وهي إما أن تكون شعبية بكل ما في هذه الكلمة من معنى سليم وديمقراطي وإلا فإنها تكون عبأ، ووجب إعادة النظر في تأسيسها وبنائها.

وكان على هذه المقاومة المعنيّة أن تتلاقى وتستمر بشكل أو بآخر مع كل شرائح مجتمعها الخالصة من الخيانة والعمالة. ولا بد من أن يستوي ذلك لها الخيار الذي لا تتعدّاه ليتحوّل كل فرد في مجتمعها إلى مقاوم وطني، وأياً كان موقع هذا الفرد المعني أو الأفراد المعنيون في الجامعة، أو المدرسة، أو الحقل أو المصنع، أو المكتب أو النادي لتفيد المقاومة من كل هؤلاء الأشخاص جهوداً ونتاجاً في المعركة.. وإن ذلك سيفسح في المجال لتأسيس وتشكيل لجان نشاطات متنوّعة، تشد من ازر المقاتلين، ويكون قتال المحتل إحدى مهام المقاومة الوطنية الشاملة. ويستوي في نطاق هذا التحوّل المتفاعل والمتبادل في آن معاً السياسة المقاومة، والاقتصاد المقاوم، والثقافة المقاومة والاجتماع الهادف والملتزم، وتمتزج كل فئات المجتمع المعني بالمقاومة، وتهبها المقاومة من روحها وأبعادها، فتثوّرها، وتعسكرها وتنطلق في ذلك بصورة تلقائية كاملة[1] ألى أهدافها الوطنية والقومية المنشودة.

المجتمع المقاوم:

وإذا ما انطلقت المقاومة الوطنية اللبنانية في مختلف نواحي مجتمعها فلا بدّ من أن يؤدي ذلك إلى التغيير الواسع فيه والمطلوب فيشمل أفكاره ومفاهيمه وتقاليده وأوضاعه السياسية والاقتصادية والتربوية فيتهاوى الإقطاع الكامن في غير قليل من أنظمته وتقاليده، ونفوس أبنائه، ويتلاشى التنافر الطائفي والتنازع العشائري، والتمايز المناطقي، والجشع الفئوي والفردي، وتتردى الوصولية وتمقت، ويعاف التهافت على

(١) كارل فون كلاوز فينز ـ في الحرب ـ الجزء الثاني ـ فصل طرق المقاومة.

العيش المندفع حتى في اللامسؤولية والإبتذال والخساسة، ويفضح الزيف أو الدجل الديمقراطي، والإدّعاء الحضاري. ويتسنّى عند ذلك للشعب عبر طلائعه الحقيقية أن يمسك أموره بيديه، فينتزع اقتصاده من قبضات مستغليه على أكثر من مستوى، ويحرّر سياسته من مستعبديه والمتاجرين به فيكون له اقتصاده وسياسته وشؤونه الاجتماعية والثقافية، والتربويّة المنطلقة منه وله، وليست دخيلة عليه، أو غريبة عنه ليكون سيد نفسه في بناء كيانه ومصيره.

وإذا ما كان للمساومات العربية الرسمية أن تحاول فرض التسويات على الشعب في لبنان تلبية لإرادة هذا الفريق الدولي أو ذاك الفريق الإقليمي، ودون أن تمس أعماق مجتمعه بما يعنيه من الخللِ ورواسب الضعف والإنهاك، وذلك من أجل أن يستمر هذا الأخير واهياً وجاهزاً سهلاً لأطماع الصهيونية والأمبريالية العالمية غير المنكفئة أو المنتهية بأي قرار أو تسوية دولية، أو إقليمية، فإن على المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية أن تعطي هذا المجتمع من ذاتها، وتشيع فيه وعيها، وتعمق مقاصدها ليكون بالقوّة والفعل المجتمع الوطني المقاوم القادر في الردّ على التراجعات المتوالية للسياسة العربية التقليدية الراهنة، واستمرار وازدياد المكائد والأطماع الأمبريالية والصهيونية[1].

ولا بدّ لهذا التواصل الإيجابي بل الجدل الفاعل والقويم بين المقاومة الوطنية اللبنانية ومجتمعها من أن يقود هذا الأخير إلى المزيد من التماسك والتلاحم، والتوحيد من أجل أن يقوى ويرسخ في منعته، فلا يحتل أو يقهر أو يدّعي امتلاكه أي طرف من أطرافه، أو فئة معيّنة من فئاته، وليؤكد في الواقع والحقيقة انّه ليس ملحقاً أو تابعاً لهذا الفريق المعين، أو ذاك الفريق الطائفي أو الديني، وما هو مجرّد مزارع أو شركات استغلال، وما هو يصغر ذليلاً مستجدياً هذه الدولة الكبرى أو تلك الدولة الكبرى، وسينتفي من الشعور بنقصه، ويذهب هباء ما فرضوه عليه من انغلاق وضعف وتبعية وانعزال مسرف في حسن الظن بهذا الطامع الغاصب، أو مبالغ في الغرور بالتعاون مع ذلك الطامع الآخر، وما سوّغوه له باطلاً بأنّه تجمّع فئات متنافرة، وطوائف متصارعة، أو إنّه مجرّد أدوات وقطعان مشرذمة، وسيؤمن المجتمع المعني عند ذلك بأنه في تماسكه وانصهاره الوطني والقومي هو أقوى من كل فئة شاذّة فيه أو منحرفة. وإن له

(١) صلاح إبراهيم - استراتيجية الأمن القومي الاسرائيلي - الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠.

كمجتمع تام ومتحرّك، وواع، الحق في الحياة الحرّة الإنسانية العادلة، وإن قوّته هي أولاً وآخراً في أصالة عروبته المتأبيّة على الذلة والسقوط، والمنتصرة أكثر من مرّة على الغزوات الإستعمارية الشرقية والغربية. وسيرى أن المقاومة الوطنية اللبنانية العربية هي مقاومته، وهي ليست طارئة فيه أو دخيلة، وسواء رضي بذلك الأتباع المتهافتون على التسويات السرابيّة أو المشبوهة أم لم يرضوا. وإنّها منه كما هو منها في الفكر والمسار والمصير وكما في الجرح والألم والمعاناة الطويلة. ولن تنفر حيال ذلك جماهيره منها أو تنكفىء بعيدة عنها بسبب أي أذى محتمل قد يصيب هذه الجماهير من قبل العدو الصهيوني المحتل. وسيعمّق ذلك فيه العمل الديمقراطي الشعبي فعلاً وحقيقة وليس ادعاء كما كان الشأن مع أكثر ما عرف من أحزاب لبنانية تقليدية وغير تقليديّة، تملأ الدنيا بالضجيج الديمقراطي، وهي أبعد ما تكون عن الديمقراطية. وسيثبت عنده معنى السيادة الوطنية والقومية، ويعمق شعوره بالعزة، والكرامة، وبحقه في الوجود الحر والمسؤول. ويستوي له كأمر لا مناص منه حق الرقابة الفاعلة على المقاومة الوطنية اللبنانية. ليكون معها المصوّب والحكم، ويضع حدّاً بذلك لكل طامح جامح فيه إلى السيطرة والهيمنة، والقمع الظالم، والاستغلال الجشع والدنيء، والتبعية الجامدة أو العمياء الخسيسة والفارغة إلا من الأثرة القذرة.

وإذا ما كانت المقاومة الوطنية اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع العربي وغيرهما من لبنان قد شقت طريقها العريض في التحرير، وقطعت سنوات زاهرة على الأرض وليس، على الورق، أو في الإعلام فحسب كما يدعي الإنهزاميون المشكّكون، فإن ذلك يؤكّد قدرتها وفي أي حال على الاستمرار وجديّة البحث دائماً عن الطريق المنشود على صعيد تنقيتها، وتخلّصها من الأخطاء، وإسقاط ما علق بها من الأدران. وما هي تتراجع بعد انطلاقها الشجاع والتاريخي، ومهما تعدّدت المكائد ضدها، واختلفت المبرّرات لتفتيتها. وإن لها في ماضي التجربة الفلسطينية في الثلاثينات عبرة هادية ومؤثرة وذلك حين استجابت القوى الفلسطينية الوطنية المقاومة والثائرة لإرادة أنظمة عربيّة مرتهنة وعميلة، وإذا باستجابتها هذه المشؤومة تستوي خدمة كبيرة لمصالح الاستعمار والصهيونية والجهات (العربية) العميلة[1].

وإن لهذه المقاومة الوطنية اللبنانية العربية أن تواصل وبلا توقف أو انقطاع وفي

(١) عبد القادر ياسين ـ كفاح الشعب الفلسطيني ص ١٧١ ـ ١٧٢.

أكثر من حال وأياً كانت المصاعب والظروف، عملية بناء ذاتها في مدى بنائها مجتمعها المقاوم المتكامل اللبناني العربي، ودونما وضع حدود ثابتة جامدة لها في الزمان والمكان، وإن عليها أن تفيد من تعثر الحركة الوطنية اللبنانية في بناء المجتمع المطلوب خلال حرب السنتين الأهلية ٧٥ ـ ٧٦ وأن تستلهم بناء المجتمعات المقاومة في بلاد أسيوية، وافريقية، وأمريكية لاتينية، وأوروبية شرقية وغربية هذه التي استحال على الطامعين في الداخل والخارج احتواءها.

وإن في انطلاق المقاومة الوطنية اللبنانية بعد حرب أهلية منهكة، وغزو صهيوني واسع، لمّا يؤكد على جدارة شعبنا الكريم الذي أعطاها، بالحياة، واستمراره العزيز والحر في أرضه ووطنه.

وما كانت المقاومة الوطنية الحقة إلاّ مقاومة شعب يريد الحياة عزيزة عادلة، وإلا فسرعان ما تنطفىء جذوة هذه المقاومة وتنتهي.

وإذا ما كانت هذه المقاومة الوطنية هي أحد أنواع الحروب فإنها لا بدّ من أن تستند فعلاً إلى جيش وطني قوي، وإن لها في جيش لبنان الوطني، وأكثر من جيش عربي آخر، وجهة عربية شريفة، وفي الشعب العربي، السند الأساس والرافد المعين.

وإنها في مواصلتها مسيرتها ستتخلص على الدرب الطويل من الشوائب الطائفية، والفئوية المنغلقة، والأفكار الجامدة الرثّة، والطفيليات العفنة الضّارة، ودون أن تعادي في هذا المسار المقاوم والمتجدّد أية رسالة دينية سماوية معروفة. وإن عمل التحرير كما يشيع القاعدون والتابعون خارج الصراع العربي الصهيوني، ودونما مقاومة قادرة للاحتلال، هو ولا شك، قفز في المجهول. وقد يصل إلى أضغاث الأحلام، وهو كذب على المستقبل والمصير، وغدر خائن بالأجيال اللبنانية والعربية القادمة. وإن الصهيونية هي الصهيونية، وإن الأمبريالية الأميركية وغير الأمريكية هي ذاتها كما عرفها وعزاها مفكرون ثوريون تاريخيون[1] وإذا تغيرت في الأشكال فما هي تتغيّر في المضمون والأهداف.

وإن صراع الأمة العربية مع الحركة الصهيونية العالمية والامبريالية هو مستمر لا محالة، شاءت ذلك أنظمة عربية متهافتة أم لم تشأ. ودائماً كانت الشعوب أكبر وأقوى من

---

(١) لينين ـ الامبريالية أعلى مراتب الاستعمار (بالفرنسية).

أنظمة تحكمها. وما بنته الصهيونية على باطل في احتلالها لأرضنا العربية في فلسطين وغيرها فلا بدّ من أن يظل باطلاً مهما طال الزمن، أو تضاعفت الصعاب، وتكاثر عدد العملاء والمستسلمين في أمّتنا العربية المجيدة. ولا بدّ من أن يزول وتبقى حقوقنا القومية التاريخية في أرضنا العربية هي القانون الأسمى، والتشريع الأقدس الذي يعلو على قرار ٢٤٢ وسواه من قرارات السلب والإغتصاب. وكل ما يتعارض مع تلك الحقوق هو لاغ ومرفوض، فالأوطان القومية لا تسلب بأي شكل وحال، أو بقرارات ليست خالية أو بريئة من بصمات الامبريالية والاستعمار. وقد جابهت الأمة العربية مسلسل تحديات غازية عبر تاريخها الطويل شبيهة بالتحديات الصهيونية الاستعمارية الغازية في الزمن الحاضر، وما استسلمت لها بل قاومتها وانتصرت عليها دائماً وإلا لما استمرت محتفظة بأصالتها.

وما هي كانت تسقط بسقوط مغتصب لقيادتها، أو حاكم خارج على إرادتها، بل تواصل نضالها وتتابع مسيرتها التاريخية الظافرة العظيمة، وهي لن تسلم أرضها القومية والتاريخية، للصهيونية وحليفتها الامبريالية الاميريكية وغير الامريكية، وهي لن تستسلم أبداً.

(مجلة القومي العربي ١٩٩٠)

المراجع

١ ـ رئيسنا هوشي منة ـ هانوى ١٩٧٠.

٢ ـ كارل فون كاو ـ في الحرب الجزآن الأول والثاني ـ ترجمة أكرم ديري والمقدم الهيثم الأيوبي القاهرة.

٣ ـ اميل الغوري ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ ـ بيروت ١٩٦٠.

٤ ـ ملف (الثورة الفرنسية) مجلة الثقافة العالمية عدد آب الكويت ١٩٨٩.

٥ ـ عبد القادر ياسين ـ تاريخ فلسطين الحديث ـ المراجع ـ بيروت ١٩٨٩.

٦ ـ مجلة القومي العربي عدد ٦٩ بيروت ١٩٩٠.

٧ ـ لينين ـ الامبريالية أعلى مراتب الاستعمار ـ (بالفرنسية) بكين سنة ١٩٦٠.

آفاق العمل الوحدوي في لبنان

لبنان جزء لا يتجزّأ من بلاد الشام، والوطن العربي. وليس هذا من مزاعم الأساطير كما هو الشأن مع العابثين الخياليين، ولكنه بيان التاريخ والجغرافيا، كتابة وآثاراً، وواقعاً ثابتاً، وشهادات إقليمية وعالمية متلاحقة عبر الزمن. . لتتأكد بذلك عميقة بل عريقة جداً عروبة لبنان ومنذ آلاف السنين قبل الميلاد، والفتح العربي الإسلامي، والمصادر في هذا المجال عديدة ووافرة[٢]. وهي أكثر من أن تحصى.

ويستمر لبنان في بلاد الشام دون انفصال عنها أو أي انعزال، ولا تعارض ذلك بأي حال قصص الجراجمة الذين أتى بهم البيزنطيون إلى جبل لبنان لإزعاج الحكم الأموي العربي. ثم هم ينتهون إلى أن يكونوا مجرّد أتباع مرتزقة يرافقون الجيوش العربية ليفيدوا من معارك فتوحاتها، ما استطاعوا، من الغنائم[٣].

ولا تتبدّل أحوال جبل لبنان المعني في مسار العصور العباسيّة بل هو يبرز تكراراً في الأدب العربي وخصوصاً في الشعر، كجزء لا يتجزأ من المجتمع العربي العبّاسي. وإذا ما اشتدّت وطأة استبداد الاحتلال العثماني في البلاد العربية فإن جبل لبنان يعرف نزوعاً وطنياً وقومياً جلياً لا سيما في عهد الأمير فخر الدين المعني الثاني، ثم الأمير بشير الشهابي الثاني[٥]. . وحينما تشرع دول غربية استعمارية في مشاركة المحتلّين الأتراك

---

(١) مداخلة ألقيت في (ندوة نقاش مفتوح) نظمها (اللقاء الوحدوي) في لبنان في ٨٧/٧/٢٢.

(٢) د. محمد معروف الدواليبي ـ دراسات تاريخية عن أصل العرب وحضارتهم الإنسانية ص ٦٩.

(٣) محمد أحمد با شميل ـ العرب في الشام قبل الإسلام ص ١٣ ـ ٢٣.

(٤) إن هذا بارز فعلاً في شعر أكثر من شاعر عباسي مثل أبي نواس والمتنبي.

(٥) الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ص ٧٩.

ــ د. رياض الصمد ـ الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ص ١٣ ـ ١٤.

العثمانيين في تشويه إرادة لبنان ومسخها بإقامة نظام حكم القائمقاميتين ثم المتصرّفية على أرضه، فإن أفرادًا طلائـع فيه ينطلقون إلى المشاركة في تأسيس النهضة العربية الحديثة[1] والإنطلاق فيها على غير صعيا .

وتنشب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، وتسطع عبرها الثورة العـربية الكبرى، ويكاد لبنان يستقر في الدولة العربية المستقلّة بقيادة الملك فيصل بن الحسين، لولا ان أطراف معاهدة سايكس ـ بيكو، ١٩١٦، ومؤتمر سان ريمو (١٩٢٠) وفئات محلية انعزالية، تسارع عبر خطة تآمرية مدروسة إلى فصله عن تلك الدولة العربية الناشئة لتحقيق فيما بعد ما هو معدّ أو مدبّر خلال الانتداب الفرنسي على لبنان. وما تهن القوى الوطنية في لبنان، المقتطع من بلاد الشام، ،و ستستسلم للاحتلال الجديد بل هي تنطلق ثائرة في جبل عامل برفضها القوي له وتكون الشرارة الأولى في الثورة السورية الكبرى[2] بقيادة المجاهد العربي البطل سلطان الأطرش.

وما قدر الإنتداب على احتواء لبنان وعزله فقد ظلّ روّاد منه يواصلون مسيرة النهضة العربية في الشام، ومصر، وبلاد الاغتراب الأميركية، وسواها كطليعة عربية قومية متقدّمة[3] في أكثر من مجال ثقافي واجتماعي وسياسي.

ويحقق لبنان الجزء الذي لا يتجزأ من بلاد الشام عبر نضال عربي مشترك، ودعم دولي تقدمي، استقلاله عن الانتداب المفروض من قبل عصبة الأمم. ويستطيع فريق من بناة هذا الاستقلال إبراز الجانب الوحدوي العربي في لبنان المستقلّ، في البيان لوزاري التاريخي لأوّل حكومة لبنانية استقلالية، وذلك بالتأكيد على «اعتبار لبنـان دولة عـربية تتعـاون مع الجميـع إلى أقصى حدود التعـاون ضمن نطاق الاستقلال. . »[4].

ويستغل الإنعزاليون في لبنان نقـاط ضعف في (الميثاق الـوطني سنة ٤٣) والدستور اللبناني سنة ١٩٢٦ الانتدابي فيجنون بذلك على الوحدة الوطنية اللبنانية، وتفيد القوى الوطنية اللبنانية من معطيات ومكتسبات ديمقراطية فتنطلق في مناصرة

---

(١) د. عمر الطيّب الساسي ـ دراسات في الأدب العربي ص ٨٥ ـ ٨٦.
(٢) الشيخ سليمان ظاهر ـ جبل عامل في الحرب الكونية ص ٧٥.
(٣) د. زكي المحاسني ـ النهضة العربية الحديثة ص ٥١٦.
(٤) د. رياض الصمد ـ الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ص ٥٦.

حركات التحرير الوطني في مختلف البلاد العربية، وتشترك فعلاً في بناء وقيادة عدّة تنظيمات وحدوية عربية قوميّة وتقدّميّة وثورية في نطاق الوطن العربي.

ويتمادى الحكم في لبنان في مدى الأثرة الجشعة، والطائفية، ويتلاقى بصورة حادة وانحراف مفضوح مع المشاريع الامبريالية والاستعمارية الامريكية، والأوروبية الغربية. ويقود ذلك إلى اندلاع ثورة ٥٨ اللبنانية الوطنية، ويعمق فيها الفعل القومي العربي، ويكاد يطبعها لولا جهات مرتبطة ومرتهنة منحرفة بطابعه. وإن ذلك هو ما يعبر عنه بصدق وإيمان حار أحد قادة تلك الثورة القائد الوطني المرحوم كمال جنبلاط بقوله:

«وكيف نستطيع أن ننسى هذا النفر. . . من المتطوعين من جبل العرب. . ومن دمشق ومن حمص، وحماة، وسائر مناطق سورية، ومن الأردن، ومن فلسطين. الذين جاؤا متسلّلين ليدافعوا معنا، وليثوروا معنا، وينتصروا»[١].

وما كان للقوى الوطنية اللبنانية العربية أن تستسلم لمؤآمرة ونكبة الإنفصال كفعل أمبريالي صهيوني رجعي في ٢٨ أيلول سنة ١٩٦١، بل هي مضت تتابع مسارها النضالي القومي العربي فتساند الثورة الفلسطينية الناشئة، وتصل بإخلاص وجدارة إلى قيادة الجبهة العربية المشتركة لدعم المقاومة الفلسطينية كطليعة متقدمة في حركة التحرر الوطن العربي.

ويقوى ويتقدم عطاء لبنان الوطني والقومي وإذا هو الرئة، والقلم، والصوت العالي والمدد المعنوي الأقوى، والأداة الأفعل، في محاربة الصهيونية، والأمبريالية، والرجعيّة العربية، والانعزالية، والحـدة القطرية. وقد كوّن ذلك عاملاً رئيسياً في تفجير القوى المضادة لحرب ٧٥ الأهلية اللبنانية، ولتكون وجهتها الأهم ضرب الحركة اللبنانية الوطنية الشعبية، والثورة الفلسطينية في آن معاً لصالح الرجعية والصهيونية.

وتضعف القوى الوطنية اللبنانية في احتواء وتوحيد الجهات والتيّارات العربية المختلفة والمتناقضة، ومرّة واحدة، على أرض لبنان. وقد زاد ذلك في وهن تلك القوى الوطنية، ومهّد بشكل أو بآخر للإجتياح الصهيوني عام ٨٢ بتدبير انعزالي صهوني امبريالي. .

(١) الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ص ٨١.

وتتجلّى خلال هذا الاجتياح مقاومة قومية عربية لا سيّما في معركة حصار بيروت عاصمة لبنان. إذ شارك فيها مقاومون عرب من أكثر من قطر عربي بصفة شعبية قومية رائعة، وأعطوا في هذه المعركة القومية مثالاً رائداً في النضال العربي المشترك، بل سجلوا بالدم والكلمة أمثلة خالدة في الأخوة العربية لا تنسى أبداً(١).

ويرحب العمل الوحدوي في لبنان في المدى الوطني والقومي وذلك بانطلاقة المقاومة الوطنية اللبنانية من بيروت ثم في الجنوب. وتظهر المعجزة الجنوبية اللبنانية حيث يندفع الشعب لمقاومة الاحتلال الصهيوني. ويدفق فعل إيمان وكأبهى وأسخى ما يكون الاندفاع والعطاء المقاوم. وما كان أعدّ أصلاً وبأيّ شكل لهذا النضال، أو الصدام المصيري مع المحتلّين الصهاينة وعملائهم الإنعزاليين، والطائفيين المنحرفين. ويستمر يعطي في المقاومة من إيمان عميق مكين، وقدرة إعصار وعفوية عارمة.مذهلة.

وما كان لهذه المقاومة الوطنية أن تتقدّم بعد ذلك دون نظرية متكاملة واستراتيجية شاملة، فيوجه شعب لبنان فيها التوجيه الوطني والقومي العربي المسؤول، الشامل والمصيري الحاسم، ويخلص في مساره المقاوم من الفوارق الفئوية الحادة، والطائفيّة البغضية، والإنغلاق الحزبي، ويخلص من شوائبه الذاتية المترسّبة، ويؤمن بإمكانياته كجزء من شعب عربي واحد، وأمة عربية واحدة، ذات حضارة عظيمة، ورسالة مجيدة. ويتلاقى عبر كل ذلك مع شعوب تتلاقى معه في المصير الإنساني إسلامية ومسيحية واشتراكية وغير منحازة(٢). ونصيرة للعدل والحرية، وليصر على انتزاع النصر مهما كانت الصعاب والظروف، وطال زمن المقاومة.

وليس للقوى الوطنية اللبنانية أن تفصل في نضالها الوطني بين ما هو عمل لوحدة لبنان وبين العمل للوحدة العربية بل لا بدّ لهذا العطاء النضالي الوطني اللبناني من أن يعني ومرّة واحدة الأهداف القوميّة العربية، لا سيّما وإن هذه القوى الوطنيّة تتلاقى عضوياً مع القوى الفلسطينية المقاومة، والقوات العربية السورية، وان هذا يعمّق ولا شك العمل الوحدوي العربي المنشود. ولا بدّ من أن تتحقق فيه الرؤية بل

---

(١) المؤلف ـ يوميات حصار بيروت (لم ينشر).

(٢) المقدّم الهيثم الأيوبي ـ الشعب المسلّح ص ٢٦.

ـ جورج طرابيشي: طريق ديمقراطي إلى الوحدة ـ مجلة الوحدة عدد ٢٩ ـ ٣٠ سنة ١٩٨٧.

النظرية الثورية العربية، بكل أعماقها أو جذورها التاريخية والحضارية، ومنطلقاتها الواقعية، والمدروسة، وأبعادها المستقبليّة السامية. ولا بدّ من أن يثبت ذلك على صعيد القطر، والوطن العربي كله، دونما تفاوت أو تناقض أو تضارب. وإن هذا يفرض تلقائياً وحتميا وضع الاستراتيجية العربية الشاملة، وترجمتها عملياً بصدق ووعي وإخلاص. ولا بدّ من التأكيد في هذا التوجه، وفي الأساس على البعد الديمقراطي لمنع بروز أي تفرّد في القيادة، أو منحى فئوي في المسيرة، وليكون من ثمّ في تحرير لبنان تحرير لجزءٍ من الوطن العربي، وفي تحقيق وحدة لبنان إنجاز وحدوي عربي، ولتتجسّد بذلك نظرياً وعملياً الحركة العربية الواحدة، أو حركة بناء الدولة العربية الواحدة الحرّة، والإشتراكية الديمقراطية، والعاملة من أجل توطيد السلام العالمي على أسس العدل والحرية والمساواة وكرامة الإنسان.

مجلة المنابر

المراجع

١ ـ د. محمد معروف الدواليبي ـ دراسات تاريخية عن أصل العرب وحضارتهم الأنسانية بيروت.

٢ ـ الشيخ محمد أحمد با شميل ـ العرب في الشام قبل الإسلام ـ بيروت ١٩٧٣.

٣ ـ الاستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ـ بيروت.

٤ ـ د. رياض الصمد ـ الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ـ بيروت.

٥ ـ د. عمر الطيّب الساسي ـ دراسات في الأدب العربي ـ الرياض.

٦ ـ الشيخ سليمان طاهر ـ جبل عامل في الحرب الكونية ـ صيدا.

٧ ـ المقدّم الهيثم الأيوبي ـ الشعب المسلح ـ بيروت.

٨ ـ مجلة الوحدة عدد ٩١، ٣٠ المغرب ـ الدار البيضاء.

الانتخابات الرئاسية اللبنانية والموقف الوطني

(في غمرة حمى انتخابات الرئيس المقبل، كيف ينظر المثقف اللبناني إلى هذا الحدث؟ بل ماذا يأمل من الرئيس؟ وهنا يطرح المثقف اللبناني ضمناً تصوّراته للمرحلة المقبلة، ولمواصفات الرئيس المقبل. وهنا لا بدّ لهذا المثقف من أن يطرح صيغة الموقف الموطني المطلوب ليس من منظار ثقافي فحسب، بل من منظار شامل يتجاوز الإطار الذهني نحو الإطار الوطني.

في هذا المقال وعلى مدى حلقتين يكتب الدكتور كاظم حطيط عن الإنتخابات الرئاسية اللبنانية والموقف الوطني ونطالع نحن بدورنا تصوّر المثقف اللبناني لملامح المرحلة المقبلة حيث السؤال الأهم والأخطر يطرح ذاته بقوّة الحضور الأكيد.. ترى هل تشكل الإنتخابات الرئاسية نقطة تحوّل في المصير اللبناني[1]، أم اننا سندخل أيضاً نفق إدارة الأزمة تحت قبعة رئيس جديد آخر...

(الفنان عمران القيسي ـ اللواء الثقافي)

الإنتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة مهمّة فعلاً وكما لم تكن من قبل في حياة لبنان الدولة والشعب. وهي تأتي بعد مخاض، بل معاناة لبنانية دامية ومنهكة وشاملة. وإنها تشكّل وعلى غير صعيد، في التحليل، والتقدير، والتصوّر أو التنظير محطّة بارزة، ومفصلاً لبنانياً عربياً، وتفتح أكثر من نافذة على ماضي لبنان القريب، وواقعه الحاضر، ومستقبله المنشود.

---

(١) وهذا هو ما حصل أو تحقق إلى حد ما (المؤلف).

مع ماضي لبنان القريب:

يتمثل هذا الماضي من خلال الإستحقاق الدستوري اللبناني المقبل بلبنان نظام حكم المتصرّفية، أو الولاية العثمانيّة المتميّزة ذات الحكم الإداري الخاص، الذي دخل حيّز التنفيذ، عام ١٨٦١ واستمر حتى عام ١٩١٥. ويشارك لبنان المتصرفية المنتهية بعد هذا التاريخ سائر بلاد الشام في معاناة الحرب العالمية الأولى.

وإذا ما أشرفت هذه الحرب ١٩١٤ على الانتهاء، فإن أحد قادة جيوش الحلفا الغربيين المشاركة فيها، يذيع بياناً مستوحى من معاهدة سايكس - بيكو الاستعمارية، الصهيونيّة. وهو يجزّيء سوريا إلى ثلاث مناطق: جنوبية، شرقية، وغربية. وينشيء لبنان ضمن المنطقة الشرقية من المناطق المذكورة[1].

وينعقد مؤتمر سان ريمون في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، ويقرر توزيع الإنتدابات الأوروبية الغربية، ويتضمن هذا التوزيع انتداب فرنسا على سوريا: داخلها وساحلها باستثناء فلسطين التي تضمنـها الإنتداب الإنكليزي لأمر دبّر في ليـل. ويستوي لبنان الآتي في هذا المخطّط الإنتدابي الإستعماري تحت الإنتداب الفرنسي. وقد انتزع بذلك بمسعى انعزالي طائفي من نظام حكم عربي، وليفرض، كما يقول المؤرخ محمد جميل بيهم: «بعضه الذل والإنحراف على بعضه الآخر»[2].

وفي ١١ أيلول سنة ١٩٢٠ يعلن الجنرال غورو المفوض السامي الفرنسي عن إنشاء (دولة لبنان الكبير). ويحصل ذلك بإلحاق بعض المناطق السورية أو الشامية وللمرّة الأولى بجبل لبنان المتصرفية سابقاً؛ على أن تكون بيروت عاصمة لهذه الدولة اللبنانية. ويدخل ذلك حيّز التطبيق دون أي حساب للمعارضين الذين كانوا يشكلون أكثرية عددية في الكيان اللبناني المستحدث[3].

ولا يستقر (لبنان الكبير) في أوضاعه الجديدة، فيسوده، إلى حدٍ، الخلاف والاضطراب، وتعمّه الشكوى، ويرد الإنتداب على هذه المواجهة (اللبنانية) الرافضة على أكثر من صعيد، فيمد لبنان الكبير بدستور ١٩٢٦ المستوحى من مصادر فرنسيّة

(١) الأستاذ محمد جميل بيهم - قوافل العروبة ومواكبها الجزء الثاني ص ٤٥.
(٢) الأستاذ محمد جميل بيهم - العهد المخضرم في سوريا ولبنان ص ١٧١.
(٣) الأستاذ محمد جميل بيهم - لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ١٣.

معروفة. لا سيّما دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة ٧٥. ويستمر الحكم الإنتدابي بعد ذلك في عملية المسخ والتشويه في لبنان الصغير القديم، ولبنان الكبير المستجد، في أكثر من مرفق ومجال، كالتربية والتعليم، والثقافة، والسياسة، والاقتصاد، والدفاع، والاجتماع، والانتماء القومي.. وهو يعد لبنان خلال تطبيقه هذه العملية المدبّرة والمدروسة، لتبعيّة طويلة، وموقع استراتيجي دائم. ونستشف حقيقة هذا التوجّه في نتائج ممارساته التربوية، والتعليمية والثقافيـة، والسياسيـة، وعلم لبنان في زمن الانتداب.

ويكثر تقديم شكاوى اللبنانيين الوطنيين من جرّاء هذا التطبيع إلى المراجع الإنتدابية المحلية، والمركزية[١]. وتقع الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩، وتضعف الدولة المنتدبة على لبنان، ويؤدي ذلك إلى ضعف انتدابها عليه. وتتلاقى عوامل محلية لبنانية، وأخرى عربية، وإقليمية، ودولية، فتعمّق الطموح والأمل عند وطنيي لبنان الكبير بالإستقلال عن الإدارة الفرنسية. ويتحقق هذا الإنجاز اللبناني الوطني المنشود في ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٣، على الرغم من استمرار الإنتداب وعملائه واتباعه في السلطة الإنتـدابية المحليـة[٢]. وتعـدّل بعض مـواد دستـور ١٩٢٦ اللبنـاني (الانتدابي)، ويركّز فيه على أخرى لا سيّما الخاصة بصلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية، والتمثيل الطائفي على غير صعيد.

ويمضي لبنان في مسيرة استقلاله، ويتحدّثون عن ميثاق وطني لا وجود له في الحقيقة والواقع أصلاً، ويسبغون عليه جلالة ومهابة لا يستحقها حتّى كأنه صنو دستور ٢٦ أو مساعد ورديف أو مكمل له.

وتنطلق الولاية الرئاسيّة الإستقلالية اللبنانية الأولى، فتشيع ثقة وتعطي الوعد والعهد، وتحاول أن تحقق ما وعدت به لكنّها تتجـه في الممارسة إلى ما لم يكن في الحسبان، فتزوّر الانتخابات النيابية، وما تتورع عن فعل مساوىء أخرى[٣].

وتتفجّر الإنتفاضـة الشعبية اللبنـانية العـارمة سنـة ٥٢، وتعقبها الـولاية

(١) الأستاذ محمد جمل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ١٣.
(٢) منير تقي الدين ـ ولادة استقلال ص ٥٢.
(٣) الأستاذ منح الصلح ـ المارونية السياسيّة سيرة ذاتية ص ٢٢.

الاستقلالية الثانية، وتحفل هذه الأخيرة بمواقف لا تخلو من وهج على صعيد القضيّة الفلسطينيّة لكنها تتقدم فيما بعد اشواطاً نحو تغريب لبنان على حساب انتمائه القومي العربي. ويوافق الحكم اللبناني-على مبدأ إيزنهاور الإستعماري متقدماً بذلك على الكونغرس الأمريكي نفسه. ويستمر هذا الحكم في الإنحراف، وإذا هو، كما يقول القائد الوطني كمال جنبلاط، يعمل بإيحاء أجنبي في تدعيم إبراز فكرة الوطن القومي المسيحي(١).

وتتفجر كرد على هذا الانحراف ثورة ٥٨ اللبنانية العربية. وتقترب من الإنتصار العسكري برفد عربي سوري وفلسطيني... وما هي تنتهي إلى النصر المنشود، ولتكون فعلاً ثورة ناقضة. ويقود الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب مسيرة الحكم اللبناني، ويحاول مخلصاً وجاداً إقامة التوازن والاعتدال في السياسة اللبنانية. ويعمل ولأول مرّة في لبنان لإنشاء دولة، ويجدّ في تطبيق ما عرف في زمن الانتداب بقاعدة ٦ و ٦ مكرّر. وما يفسح له أن يتقدّم في مجال العدل السياسي والاجتماعي اللبناني فيصطدم بجدار المارونية السياسية الصلب، أو بحاجزها القوي الرافض والرادع(٢).

وتتسلسل بعد عهد الرئيس الشهابي عهود استقلالية لبنانية لا تخلو أحياناً من ملامح مضيئة، ولكن المارونية السياسية الوريثة الوحيدة للمتصرّفية ثم لعهد الانتداب الفرنسي كانت دائماً تعمل على احتوائها لتجعلها طوع هيمنتها(٣).

ويتّسع خلال هذه الفترة من حياة لبنان التمايز بين بعض الطوائف اللبنانية والبعض الآخر. ويعمق في المقابل وعي وطني وقومي عربي، وطبقي اجتماعي، ويتقدّم العمل الفدائي الفلسطيني. وترتفع أصوات لبنانية إسلامية تطالب بالمشاركة الجديّة في الحكم اللبناني، رافضة تحكم طرف لبناني، وهيمنته على مقدّرات لبنانية. وتدعو جهات لبنانية إسلامية أخرى إلى انصافها على صعيد الوطن والمجتمع، ووضع حد لما تعانيه اجتماعياً ومناطقياً من إهمال وحرمان متعمّدين من قبل الحكم اللبناني

---

(١) الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ص ٢٢.

(٢) الأستاذ منح الصلح ـ المارونية السياسية ص ٦٠.

(٣) الأستاذ منح الصلح ـ المارونية السياسية ص ٦٠.

الطائفي والمتوافق في ذلك مع إقطاع جشع ومتوحش مستبد، وآخر عميل وخائن نتن، وكهنوتية سلطانية لا تمت إلى الدين الحق بصلة.

وتتفجّر حادثة عين الرمانة في جنوبي شرقي بيروت سنة ١٩٧٥، وتتحوّل بقصد طائفي لبناني، وخارجي استعماري إلى حرب أهلية. ولم يكن العدو الصهيوني غائباً عنها منذ رصاصاتها الأولى[1].

ويقوم هذا العدو الغاصب باجتياحه للبنان وصولاً إلى عاصمته بيروت، بعد احتلاله لعاصمة فلسطين: القدس.

ويمارس المجلس النيابي المنتخب سنة ٧٢ عمليتي الانتخابات الرئاسية في ظل وحماية هذا الغزو الصهيوني، وتحت سلطته: العملية الأولى في ٢٣ آب ١٩٨٢، والعملية الأخرى في ٢١ أيلول من العام نفسه.

وتتفجر المقاومة الوطنية اللبنانية في بيروت، ثم في أكثر من منطقة لبنانيّة. وتعظم معاركها وعملياتها، وتستمر حرب لبنان الأهلية كما مقاومته الوطنيّة. وتزداد معاناة شعبه عمقاً ومأسويـة.

إشكاليات الواقع اللبناني الحاضر:

ويقترب شعب لبنان من الإستحقاق الدستوري الرئاسي بعد مسيرة آلام طويلة. ويتجلّى الواقع اللبناني على ضوء هذا الاستحقاق في مختلف مجالاته. وتبرز أسباب ضعف هذا الواقع وعقده، ومشكلاته ومآسيه. وما يقوى فيه تمويه أو يطغى خداع وتزوير. ولبنان الذي أعلن الجنرال غورو عن ولادته سنة ١٩٢٠ لم يستقر كياناً ولا مجتمعاً، فقد استمر التمايز المستبد المتآمر والظالم بين طوائفه ليكون مواطنون فيه ممتازين وآخرون مجرّد رعايا تابعة ومقموعة، مضطهدة محرومة، ثم عرضة وبصورة دائمة للفتن المنهكة والقاتلة. ولم يغب عن لبنان في هذا التمايز الطائفي الأثيم طابع القرون الوسطى حيث الدرجات الهرمية الاجتماعية الراكدة، والسخرة الهمجيـة المقنّنة. وتستمر سمات القائمقاميتين والمتصرّفية، والانتداب، في أعماق كيانه. ويبرز ضعف صيغـة تركيبتـه بخلفياتهـا الطائفيـة الانعزاليـة العنصرية، والاستعـمارية

(١) شيمون شيفرز ـ أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان (ترجمة إلى العربية) ص ٢٢.

والصهيونية، ولا يجدي معها نفاق وادّعاء متبجّج وغير مسؤول، فالدستور الذي منحه المنتدب الفرنسي سنة ١٩٢٦ أشبعه أساتذة القانون وطلابهم في جامعات لبنانية وغير لبنانية دراسة وبحثاً. ولم تعد مقدّماته وخلفياته لغزاً مبهماً، أو هي كما يقول الاستاذ الجليل ادمون ربّاط: «ومن المؤسف أن نبقى جاهلين حتى اليوم كيفية وضع الدستور وتحريره لأن ما من أحد من أعضاء اللجنة المؤسّسة ترك مذكرات، وإيضاحات حول هذا الموضوع[1]. . .». وان هذه الصيغة اللبنانية (الفريدة والمنفردة) حسب تعبير بعض السياسيين اللبنانيين، هي لم تعد كذلك في الزمن الراهن، وإن بعض اللبنانيين المعنيين الذين عاصروا مقدمات دستور لبنان ١٩٢٦ لم يستطيعوا أن يكتموا مع تقدم السن، كل ما تعني هذه المقدّمات فالمرحوم الأمير خالد شهاب رئيس الوزراء الأسبق، والعضو في المجلس النيابي اللبناني سنة ١٩٢٦ يرد على السؤال التالي: «هل ميشال شيحا[1] هو الذي وضع الدستور اللبناني، وكتبه باللغة الفرنسية»؟ بقوله: «يا صاحبي في ذلك الحين كل واحد من النوّاب أعطى رأيه لموسى نمور (رئيس المجلس النيابي اللبناني) واعتقد المفوّض السامي مسيو دي جوفنيل كان له رأي آخر في ذلك الوقت. واعتقد ان الدستور كتب بعلمه، وفي لغته، ثم ترجم إلى العربية»[2].

ويقول الدكتور ملحم قربان بصراحة وموضوعية: «بتاريخ ١٩٢٦ صدر الدستور اللبناني عن المفوّض السامي الفرنسي السيد هنري دي جوفنيل»[3].

ويعرض الرئيس السابق لجامعة بيروت العربية الأستاذ الدكتور محسن خليل لما تقدّم إعلان دستور لبنان سنة ١٩٢٦، ويصف بدقّة ما حصل من خلاف حاد بين اللجنة النيابية اللبنانية المكلّفة بوضع الدستور المعني وبين المفوض السامي الفرنسي السيد دي جوفنيل، وكيف انتهى هذا الأخير إلى وضع الدستور المذكور»[4].

---

(١) ميشال شيحا: هو كاتب لبناني كتب مقالات كثيرة في الصحف اللبنانية الناطقة بالفرنسية ووضع عدة كتّب أيضاً بالفرنسية وهو يتميز على الرغم من عدم انتفاح لبنانيته بالبروز الثقافي والشفافية في الرؤية، والمستقبلية ١٨٩١ ـ ١٩٥٤.

(٢) ملحق جريدة النهار عام ٧٥.

(٣) د. ملحم قربان ـ تاريخ لبنان السياسي الحديث ص ١٩٤.

(٤) الأستاذ الدكتور أدمون رباط ـ ملحق جريدة النهار لعام ١٩٧٥.

(الأستاذ الدكتور محسن خليل ـ محاضرات في القانون الدستوري، جامعة بيروت العربية ١٩٦١.

وإنّ دراسة مقارنة بين الدستور اللبناني ١٩٢٦ من جهة، وبين دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة وما جرى فيه من تعديلات من جهة أخرى، لتجلو أكثر من حقيقة خفيّة ومنشودة، في الدستور اللبناني.

وإن صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني لا سيّما مع عدم وجود المحكمة الدستورية والمحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء[1] هي تتشابه كثيراً مع صلاحيات رئيس الجمهورية الفرنسية سنة ١٨٧٥. وإن هذه كما يقول الفقيه الفرنسي الكبير الإستاذ موريس دي فيرجي: «هي ذات مضامين ملكية أو (امبراطورية)، بشكل جمهوري»[2].

وقد أثارت صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور اللبناني ٢٦ أكثر من ردّة فعل واضطراب مؤثرين. ومن هذه الصلاحيات ما يلي:

- «يتولى رئيس الجمهورية (أي وحده) عقد المعاهدات الدولية وإبرامها، ويطلع المجلس عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة»[3].

- «رئيس الجمهوريّة يعين الوزراء، ويسمّي واحداً منهم رئيساً، ثم يقيلهم»[3].

- «يحق لرئيس الجمهوريّة أن يتّخذ قراراً معلّلاً بموافقة مجلس الوزراء (الذي يكون هو قد عيّنه) بحل المجلس النيابي قبل انتهاء عهد نيابته».

وقد صرّح الملك الحسن الثاني ملك المملكة المغربية (وهو رجل قانون وثقافة متميّزة) معلّقاً على الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهوريّة اللبنانية بقوله: «إن رئيس الجمهورية اللبنانية يملك صلاحيات لا يملكها أمير المؤمنين في المملكة المغربية، إذ يعقد وحده المعاهدات، ويعلن وحده الحرب، ويحل المجلس النيابي، ويقيل الوزراء»[4].

(١) لقد ركزت وثيقة الطائف على إنشاء هاتين المحكمتين وجرى العمل فعلاً لإنشائهما وإخراجهما إلى حيّز العمل.
(٢) د. موريس دي فرجي ـ (الدساتير والوثائق السياسية بالفرنسية) ص ١١٤.
(٣) الدستور اللبناني ـ المادة (٥١).
(٤) المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ص ٧٨.

ولقد ألغيت مواد في الدستور اللبناني ٢٦، وبقيت، وعدّلت أخرى، ومن هذه المواد ما يلي:

«إن اللغة الرسمية هي اللغة العربية (وبعض المراجع يذكر بدلاً من (الرسمية) الوطنية».

وإذا كان ما تقدم بخصوص اللغة العربية هو الثابت في الدستور اللبناني فعلاً، فإن التطبيق للمادة الدستورية المعدّلة المذكورة ما زال دون المستوى المأمول في المنحى الدستوري السليم، وعلى غير صعيد، لا سيّما في مناهج التعليم، والبرامج الإذاعية الرسمية والخاصة. والخطاب السياسي والدبلوماسي الرسمي. حيث تحلّ كثيراً في هذه المجالات لغة أجنبية، واللهجة العامية اللبنانية،«بدلاً من اللغة العربية الفصحى. والغرض في هذه المحاولات التحريفية الخبيثة غير خاف، بل هو مقصود بشكل أو بآخر لضرب اللغة العربية، وإضعافها في لبنان. وصولاً إلى ضرب انتماء هذا البلد التاريخي والجغرافي القومي، وعزله عن محيطه العربي، وربطه بمساعٍ خبيثة بمحيط ليس هو فيه أو منه[1].

المادة - ١٠ - التي تنص على ما يلي: «إن التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام، ولا يمكن أن يمس حقوق الطوائف من أجل إنشاء مدارسها الخاصة، بشرط أن يسير ذلك وفقاً للأنظمة العامّة التي تصدرها الدولة».

وتستمر هذه المادة الدستورية مجال استغلال مغرض من قبل المؤسسات التعليمية الطائفية، لا سيما الإنعزالية منها، وإن هذه الأخيرة تنزع أحياناً إلى الاستقلال عن الدولة لترفض بإصرار كل أشكال الرقابة الرسمية عليها[2].

وتمضي في مسارها الطائفي المعلوم والمتعارض مع معاني الوطنية الحقة.

- والمادة ٩٥ - وهي تنص على ما يلي: «بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف، وتشكيل الوزارة، دون أن يوصل ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة[3].

---

(١) د. جميل علوش - مجلة الوحدة عدد ٦٥ - ١٩٩٠.

(٢) لقد أكدت وثيقة الطائف ١٩٨٩ على هذه الرقابة.

(٣) لقد أشارت وثيقة الطائف - إلى إلغاء هذه المادة ودعت إلى تشكيل لجنة من أجل تحقيق هذا الغرض ويبقى ذلك مسؤولية اللبنانيين الوطنيين.

وقد استمرت هذه المادة في الدستور اللبناني، ولم تعرف نهاية لـ (صورتها المؤقتة). وأفادت منها الطائفية اللبنانية لا سيّما الطرف الطائفي الإنعزالي القادر والمهيمن. وإذا هو يصل بها في مدى التطبيق إلى عكس ما أراده المشترع في نصها المذكور، أي إلى مزيد من الاستئثار، والتمحور الطائفي المتناقض مع العدالة، والوفاق الوطني الحق والديمقراطية.

وقد شكلت هذه المادة في التطبيق فعلاً ثغرة في المنحى الوطني لمسيرة لبنان الاستقلالي، وما كان التمادي في حكمه الطائفي المهيمن أو المستأثر إلا طريقاً رحباً إلى تقسيمه وتفتيته وتقديمه لقمة سائغة للعدو الصهيوني المحتل لبعض أرضه، والمتربص به كله لأكثر من غاية وسبب.

الميثاق الوطني:

ويتراءى ميثاق ٤٣ الوطني جلياً في مرآة الاستحقاق الدستوري الرئاسي، وهو لم يعد الكلمة السحرية أو عصا موسى، وطالما أقاموا الدنيا من أجله ولم يقعدوها. ورفعوه فوق كل نقد، أو إعادة نظر، ووضعوا فيه الرسائل والأطروحات، وفلسفوه في أكثر من مجال. ، وباركوه كما لا أفضل. وحسبوا انهم يدخلونه بذلك كحقيقة واقعة وثابتة إلى نفوس اللبنانيين على اختلافهم، ولكن كما يقول المثل الفرنسيّ «لا سر إلاّ والزمن سيكشفه». وكما يقول المثل الإنكليزي «وتستطيع أن تكذب مرّة مرّتين مرّات ولكنك لن تستطيع أن تكذب دائماً».

وقد قال المرحوم الأستاذ كاظم الصلح أحد المقرّبين جداً من الرئيس الراحل رياض الصلح وهو يفضي بتصريح لمندوب ملحق جريدة النهار عن حقيقة الميثاق الوطني المعني ما يلي:

«ثم جاء الشيخ بشارة الخوري إلى مكتبي في جريدة (النداء القومي) واجتمع برياض الصلح ولم يكن معهما ثالث. وانتهى الاجتماع إلى التفاهم الذي قام بينهما بعد ذلك...».

ويتابع: «على ماذا تفاهما؟ على ما يسمى اليوم بالميثاق الوطني؟؟ كلا التفاهم حسبما نراه هو تصوّر العلاقة بين الأطراف المعنيين.. وتحويل لبنان من دولة ليس لها

طابع إلى دولة عربية مثل بقية الدول العربية.. وهذا ما جرى»[1].

وان هذا التصريح ـ الوثيقة تؤيده وتدعمه شهادة المؤرّخ المرحوم محمد جميل بيهم بقوله، وهو يتحدّث عن الرئيسين الراحلين الشيخ بشارة الخوري والاستاذ رياض الصلح: «أؤمن بأن الرئيسين كانا على رأي واحد إيجابي في قضية عروبة لبنان»[2].

ويقول السفير الدكتور حليم أبو عز الدين في موضوع ميثاق ٤٣ الوطني: «إن ما دعي بالميثاق الوطني لم يكن اتفاقاً وطنياً، وإن هذا المصطلح لم يستعمل في المرحلة التي قيل انّه وضع فيها. وإن اكتشافه، والتحدّث عنه حدث فيما بعد».

ويتابع السفير أبو عز الدين قوله: «هذا الاتفاق على عدم الاتفاق دعاه مريدوه فيما بعد الميثاق الوطني. وهنا تطلّ الاسطورة»[3].

وإن مراجع أخرى ترى في البيان الوزاري الذي ألقاه الرئيس الراحل الاستاذ رياض الصلح في المجلس النيابي اللبناني في ٧ تشرين الأول ١٩٤٣ ما قد يعني معالم ميثاق وطني.

ولا شك بأن هذا البيان الوزاري التاريخي تضمن منطلقات وطنية وقومية مهمّة مثل:

«إن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة البلاد العليا: معالجة الطائفية، والقضاء على مساوئها، وإن هذه القاعدة تعيق التقدم الوطني من جهة، وتشوّه سمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن إنّها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعدّدة».

ـ وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية (أي المناطقية) التي إذا اشتدّت تجعل الوطن أوطاناً).

ـ (إن اخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلاّ ما يريده ابناؤه الأباة

---

(١) ملحق جريدة النهار أواخر عام ١٩٧٤.

(٢) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ٢٠.

(٣) السفير د. حليم أبو عز الدين ـ مجلة المنبر أيار ١٩٨٨.

الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقراً. وهم لا يريدونه لـلاستعمار إليهم ممراً»[1].

وقد علق على هذا البيان الوزاري الاستقلالي بعد تلاوته النائب الوطني المرحوم كمال جنبلاط بقوله: «إنني والعزة تملأ نفسي أحيِّي هذه المبادرة وهذا العهد الجديد. أحيي لبنان واحييه بصفته العربية، لأن العروبة وحدها كانت تكفل لهذه البلاد الوحدة القومية والاستقلال»[2].

وإن كل ما تقدّم من شهادات وطروحات يؤكد نفي وتفنيد ما نسب زوراً إلى الميثاق الوطني ٤٣ (المنفي أصلاً) كتقاسم الرئاسات وتناهب طوائف معينة لمناصب ووظائف على غير صعيد في لبنان، وعلى حساب طوائف لبنانية أخرى، مع الإصرار عمداً على حرمانها من حقوقها الوطنية والمشروعة، ثم إن ما حدث في لبنان بعد التلاقي القومي بين الرئيسين الراحلين والبيان لوزاري المتقدّم، هو يتعارض مع هذين الحدثيـن، فقد ازدادت ويلات الطائفية وشرورها، وعمق التفاوات الطائفي، وإذا بمناطق لبنانية تزدهر وتثرى أرضاً وبشراً، وأخرى تندفع إلى مهاوي الإهمال والحرمان المتعمد، والنسيان. ثم يقدم الحكم اللبناني ما وسعه للعدوان الثلاثي الاستعماري الصهيوني على مصر سنة ١٩٥٦ وإنه يحاول جاداً، وفي أكثر من فترة في مسيرته، التفلت من التزاماته العربية. ويبلغ حتى محاولة الخروج من جامعة الدول العربية وذلك اندفاعاً مع المخطط الانعزالي، وإلحاح الحليف الصهيـوني، وتحت ضغط المشاريع الاستعمارية. وإن الاجتياح الصهيوني للبنان عام ٨٢ ما تحقق على الأرض إلا بعد طلب لبناني رسمي وشعبي انعزالي[3] وذلك لغاية مشتركة صهيونية طائفية انعزالية معلنة، وهي إخراج المقاومة الفلسطينية وغيرها من القوى العربية الشقيقة من لبنان.

والاقتصاد الحر المعتمد في لبنان هو ولا شك بدعة غير مختلف في غرابتها، كما هو شأن الميثاق الوطني سنة ٤٣. وأياً كان الخطاب الدعائي لهذا الاقتصاد فإنه فئوي طبقي طائفي وانعزالي، وغير وطني، وهو في مختلف حالاته لا يتجاوز في غايته

---

(١) ملحق جريدة البنهار ميلاد ٦٨ ورأس سنة ٦٩.

(٢) ملحق جريدة النهار ميلاد ٦٨ ورأس سنة ٦٩.

(٣) مجلة الفكر (التونسية) عدد ٢ شباط ١٩٨٤.

الأساسيه فئة لبنانية وغير لبنانية مستغلة ومرتبطة. وليس هو في أي حال الاقتصاد المطلوب في بناء دولة عادلة وحديثة تستجيب لمطالب ورغبات شعبها. وإنّه في واقعه المستمر وحقيقته، السيف المسلط على رؤوس الفئات اللبنانية الكادحة والمحتاجة وذات الدخل المحدود المؤلفة من الموظفين والمستخدمين البعيدين عن الامتيازات الطائفية، وعن الرشوة والسرقة، ومن العمال على اختلافهم، إلى غير ذلك من المحرومين والمعدمين. وإن الحرب الأهلية اللبنانية التي تفجّرت سنة ١٩٧٥ تكشف أمام الاستحقاق الدستوري غير قليل من أسرارها. وما هي تعدو أن تكون في فرارتها لبنانية لبنانية، وليست بعيدة أو منقطعة عن حرب أو ثورة ٥٨ الناقصة. وإذا ما وضح فيها الحضور الفلسطيني بصورة بارزة، فإن الفلسطينيين في لبنان اعتبرو الهدف المشترك للإنعزالية الحاقدة، والصهيونية المغتصبة الطامعة، ولم يكن لهم بدّ من اعتماد الدفاع المشروع عن النفس، ثم تأدية حق ما يوجبه عليهم واجب وحدة المسار والمصير القومي مع شعب لبنان العربي في نضاله العادل.

وإذا ما اتسعت هذه الحرب لتكون محلية، وإقليمية ودولية مرة احدة، فإن ذلك قد حصل بسبب الظروف الحاضرة والمعاصرة وترابط المصالح على اختلافها، والتحالفات الثابتة والمتكرّرة بين الصهيونية والانعزالية اللبنانية[1] والقوى الأمبريالية النافذة.

والمقاومة الوطنية اللبنانية التي انطلقت من معارك الضاحية والجبل، وبيروت والجنوب والبقاع الغربي ضد العدو الصهيوني وعملائه هي كانت وما زالت مقاومة شعب، ولم تبلغ عناية الدولة اللبنانية في الصميم وكأنها تحرّر أرضاً لا تعني هذه الدولة أو سيادتها.

وإنه لمؤسف ومؤلم جداً أن تتصارع هذه المقاومة وتتصادم فيما بينها حتى كأنها مقاومات متنابذة، وليست واحدة وما ذلك إلا بسبب افتقارها إلى وحدة في الإيديولوجية والاستراتيجية، وقد سقط في معاركها الداخلية أو الجانبية مئات القتلى والجرحى ودون أن يلامس ذلك الحكم في لبنان، وكأن أمرها لا يعنيه في كثير أو قليل بل العكس هو الصحيح.

---

(١) الأستاذ محمد جميل بيهم - لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ٣٦.

وتزداد الأمور تعثراً في لبنان بتفاقم ضعف الدولة لتقوم على حسابها دويلات متعددة ومتنافرة، وتدفع بلبنان إلى المجهول. . أو بعيداً عن أهداف شعبه الوطنية والقومية.

والثقافة تستمر في لبنان متنازعة ومتصادمة، وما زال أحد أطرافها يقوم وحده بوضع قواعد السياسة اللبنانية النافذة والتربية الرسمية والاقتصاد اللبناني الحر الدسم لفئة لبنانية معيّنة معروفة، والسم أو الاستغلال للفئات اللبنانية الأخرى بل ان هذا الطرف يبني ويرسم الفلسفة الكيانية اللبنانية فيجعل الشقيق الحق في ذلك غير شقيق، والصديق غير صديق، والعدو الصهيوني التاريخي غير علو بل جاراً وحليفاً في السر والعلن. ويرى في الامبريالية الامريكية والغربية صديقاً وسنداً رئيساً. ثم هو يصرّ على تكريس تاريخ لبنان الرسمي وإبقائه خليط أساطير، وخرافات، وفسيفساء لا ترابط أو تلاحم بين أجزائها، معتمداً كل حيلة أو وسيلة فيها لفصل لبنان عن محيطه العربي، وجعل شعبه هجيناً منعزلاً، وثغرة ينفذ منها العدو ليغرز خنجره في خاصرة الكيان العربي.

والتربية الوطنيّة الحقة يكاد يستحيل وجودها وبصورة كاملة، في لبنان، ومن أين تكون وكيف؟ وهي ما زالت تفتقر إلى مقوماتها الرئيسية وسواء ذلك على صعيد الفلسفة الخاصة بها أم السياسة التربوية، أم المناهج التعليمية والتربوية. وهي تعاني من المؤسسات الإدارية الواهية في الاعداد والتجهيز، والمستويات أو الكفاءات، والمحكومة بالنظام الطائفي كسواها من المؤسسات الإدارية اللبنانية[1] المتخلفّة.

ـ مع أبعاد الاستحقاق الدستوري الرئاسي:

وحيال واقع لبنان الحالي المتجلّي والمتردّي لا بدّ من تطلع وطني جاد وقادر، من خلال الوضع الدستوري الرئاسي المقبل، ومن ثم ردود منشوده على كل ما في هذا الواقع من عوامل تفجير، ودوافع أزمات وتلافيف عقد، ومنابت تناقضات جادّة.

وأوّل ما يجب التصدي له في هذا الواقع هو انفجار الحرب الأهلية اللبنانية واستمرارها وأياً كانت الاجتهادات غير الصحيحة أو الخبيثة لتجهيل أسباب هذه

---

(١) د. حسن شلق ـ جريدة اللواء ٧ أيلول ١٩٩٠.

الحرب كالإدّعاء بأنها حرب الغرباء على أرض لبنان، وهي أحداث مصطنعة، أو عبثية لا مبرّر لها، أو هي غريبة عن أخلاق اللبنانيين، إلى غير ذلك من تبريرات مدعية أو مزورة وكاذبة لا صحة لها.

وان هذه الحرب وكما تقدم تبقى لبنانية في المنشأ والأسباب. وإن ما حفلت به من شراسة بالغة في كثير من المواقع والمعارك والمناطق اللبنانية يثبت إنها لم تكن حدثاً مصطنعاً أو عبثياً كما يحلو لبعض المتحذلقين العبثيين، أو تفجيراً مستورداً كما يدّعي الطائفيّون المهيمنون. وهي تكشف بما قدمت وأعطت عن أسباب لبنانية بحتة، وإن الإصرار على إنهاء هذة الحرب هو فعل وطني مطلوب وهو لا يمكن أن يكون بأية حال جاداً وصحيحاً بمجرّد أن تعود الأمور في لبنان إلى سيرتها الأولى أي يعود المهيمن الطاغي إلى هيمنته وطغيانه، ويعود المحروم إلى حرمانه المفروض، أو النائي في الجنوب والبقاع، وعكار إلى نأيه وإهماله.

ولا بدّ من رد عادل ومسؤول على أسباب هذه الحرب الأهلية اللبنانية والمتكرّرة لتوفر أكثر من عامل مادي ومعنوي لها. ولا يجب بأية حال أن يستمر التمايز الطائفي والمناطقي غير المسؤول والجائر تحت أي ستار وادّعاء فارغ في لبنان، بل لا بدّ أن يسود العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في هذا البلد العربي، ولتذهب إلى غير رجعة الإمتيازات الطائفية المتحكمة به، والمستمدّة من خلفيات سايكس ـ بيكو، وسان ريمون، والمنتمية زوراً وبهتان إلى ميثاق ٤٣ المشكوك في صحته ووجوده أصلاً. وقد وضحت الحقائق بعد سقوط الأقنعة المنافقة. وكشفت الحرب اللبنانية الحالية ما كان خافياً. وما من طائفة في لبنان هي أولى بحكمه من طائفة أخرى. ولا بدّ أن يكون هذا البلد العربي خارج قبضة طائفية معينة فيستوي لكل بنيه، ولا فضل فيه لطائفة على أخرى بسبب أسطوري يركز عليه جواد بولس، وشارل افرام، وفؤاد افرام البستاني... وأخيراً الأب بطرس ضو في كتابه: «تاريخ الموارنة». وتبقى المواطنية هي الأساس والقاعدة ودون أية صيغة لها طائفية أو عنصرية، ولتسقط في المقابل الأوهام الظالمة، والمبرِّرات الباطلة، ولا بدّ من تجاوز لكل ما أراده المستعمر وعملاؤه في لبنان من خرقة وتمايز طائفي غاشم وبغيض، للعبور إلى لبنان الشعب والوطن، ودولة العدل والمساواة، ولا بدّ من أن تستمر المقاومة الوطنية اللبنانية والعربية ضد العدو الصهيوني المحتل وعملائه المتحالفين معه في لبنان، وسواء أكان ذلك في العلن أم في السر، ودونما اهتمام بوعود فارغة بانسحاب العدو من لبنان بمجرّد فعل قرار دولي، أو رغبة دولة كبرى حليفة

للعدو نفسه. ولا يصح بأية حال الانتظار أو احتمال الاحتلال الذي ليس هو في الواقع إلّا التمهيد لإستيطان. وما كان لموقف الدولة اللبنانية إلاّ أن يتغير إيجاباً من هذه المقاومة مع تحقيق الاستحقاق الدستوري المنشود، فلا يظل الحكم اللبناني مع المقاومة الوطنية ظاهراً وضدها واقعاً، أو هي لا تعنيه بل هو يتربص بها بشكل أو بآخر تحت ذرائع مختلفة سقيمة. وإن عليه تبنيها لتكون مقاومته كما هي مقاومة شعبها.

وإن هذه المقاومة هي فعلاً عطاء تاريخي، وقد وجدت لتبقى وتستمر وبكل الوسائل الممكنة، وفي مختلف الظروف لتحقيق أهدافها الوطنية والقومية.

وما كان للانتخابات الرئاسية اللبنانية المنشودة، أن تجري في إطار ضيق يتناقض مع أبسط المبادىء الديمقراطية. حيث استشارات ومباحثات تتم في خلوات خاصة، وكأن هذه الانتخابات لا تعني بعمق وشمول بلداً وشعباً أو حتى أمة في الصميم، ولا يصح أن يختصر العمل لإجرائها، أو يحصر القيام بها في ناحية أو فئة معيّنة في لبنان أو خارجه. وهي ليست وبأي شكل أو تبرير انتخابات رئاسية لبنانية عاديّة، وحسبها أنها تأتي بعد حرب ١٤ سنة. واستمرار مقاومة وطنية وقومية وروحية لبنانية عربية وإسلامية صابرة وقادرة وواثقة.

ولا بدّ من أن يسمع شعب لبنان في هذه الانتخابات صوته لمجلسه النيابي المنتخب سنة ١٩٧٢ والمستمر بفعل مراسيم الظروف القاهرة تمديداً وتجديداً أو بالأحرى تعييناً متكرراً، وليس بانتخابات نزيهة وديمقراطية حقة. ومن الواجب التأكيد حيال كل ذلك على الموقف الوطني الجاد والمسؤول ليتسع فيشمل كل القوى والفعاليات والقطاعات الشعبية اللبنانية على اختلافها، وذلك كإصرار على رفض الواقع اللبناني الطائفي والعشائري والإقطاعي السياسي، والرأسمالي الجشع والتابع والمتحالف بشكل أو بآخر مع الحركة الصهيونية العالمية، والرجعية العربية، والاستعمار، والامبريالية الامريكية وغير الامريكية، لتكون الانتخابات الرئاسية المقبلة لصالح شعب لبنان العربي وتستوي وطنية وقومية وديمقراطية فعلاً وحقيقة وليس شكلاً وتمويهاً، ولا تكون بأي حال حكراً أو وقفاً على طائفة ممتازة أو غير ممتازة، وما أوصى به الانتداب وحاول جاهدا ترسيخه وتكريسه من إجراءات وتوجهات لا بدّ من أن ينتهي بالاستقلال عن هذا الإنتداب. وما قام على ميثاق ٤٣ المزعوم أو المفتعل هو ولا شك باطل. والعرف لا يمكن بأيّة حال أن يثبت أو يستقر ويقوم على ادّعاءات

مزيّفة كاذبة أظهر الزمن كذبها وبطلانها، أو أصرار غير عادل من جانب طرف واحد.

وإنّه لأمر مؤثر فعلاً أن تستمر اتصالات حول انتخابات رئيس جمهورية في لبنان بمنأى عن قطاعات شعبية عريضة، وكأن لم يمض على استقلال هذا البلد العربي الطليعة في أكثر من مضمار قومي، عشرات السنين.

وإذا كان للإنتخابات الرئاسية اللبنانية بعدها الدولي فلا يصح أن يلغي ذلك مضمونها الشعبي المحلّي. وما هي تقوم أو تكون بالعمل السياسي الخاص والضيق أو المحدود كما راح يظهرها ويؤكد عليها بعض الإعلام اللبناني الناطق بالفرنسية[١].

وإذا هو يرفض للقطاعات العمالية اللبنانية المشاركة الفاعلة في مجريات الانتخابات الرئاسية اللبنانية، ولا بدّ من أن تعني هذه الانتخابات وطنياً وديمقراطياً كل شعب لبنان العربي. ولا بدّ من اللقاء في مؤتمر وطني لبناني يقول فيه مفكرون ومثقفون وقياديون وطنيون لبنانيون كلمة شعبهم بل يقول شعب لبنان من خلالهم كلمته في الانتخابات الرئيسية المقبلة والرئيس الجمهورية المنشود[٢].

وإن لهؤلاء أن يعلنوا عن تطلعاتهم في شأن الانتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة، وأياً كانت الظروف، وفي أي حال من الأحوال.

ومطلوب حيال هذا الشأن المعني أن يحصل الإتفاق الوطني والديمقراطي المسؤول على ميثاق وطني، يؤكد على هويّة لبنان العربية[٣]ليستقيم هذا البلد العربي في مساره الوطني والقومي وتتخلص فلسفة الحكم فيه وللمرة الأخيرة من الرواسب والسموم الانعزالية والانفصالية، وتنأى وبصورة عامة عن الدجل في الفكر والتاريخ، والحضارة، وحتّى لا تظل قطاعات لبنانية غير قليلة حائرة فعلاً أو مضلّلة في مجال الانتماء الوطني والقومي. ولا تعرف بقصد أو بغير قصد الشقيق من العدو، وليس لبنان عندها، كما هو في الأرض والتاريخ جزء لا يتجزأ أو يتحوّل عن محيطه العربي، وليكون هذا الميثاق المطلوب هو الدليل الأهم والمرشد في كل إجراء أساسي سياسي

---

(١) وهو ما راحت تبرزه كل من مجلتي (ريفي دي لبنان) و«المكازين».

(٢) قد حصل فعلاً هذا المؤتمر لكن اقتصر فيه على أعضاء المجلس النيابي اللبناني المنتخب سنة ٧٢.

(٣) وقد أكّدت وثيقة الطائف أو الدستور اللبناني الجديد على هوية لبنان العربية بالنص التالي: «لبنان عربي الهويّة والانتماء».

وغير سياسي وعلى غير صعيد كالانتخابات الرئاسية وسواها.

وإن رئيساً ينتخب في لبنان بعد حرب تزيد على ١٤ عاماً لا بدّ وأن يكون وطنياً وعربياً وديمقراطياً أولاً وأخيراً وقادراً على إعادة النظر في دستور ١٩٢٦[١] الممنوح في زمن الانتداب الفرنسي وللمصلحة الفرنسية أولاً، ويتصدّى فيه لصلاحيات رئيس الجمهورية[٢] لتكون في الإطار الوطني والقومي والديمقراطي، ولا يكتفي بما تضمنه هذا الدستور من قسم الرئيس الدستوري على إجلاله، صونا للدستور والقوانين وسلامة الوطن بل ان يعمل لإنشاء المحكمة الدستورية للنظر في دستورية القوانين، والمحكمة العليا لمحاكمة الرؤساء والوزراء[٣] وليكون رئيس الجمهورية اللبنانية مواطناً لبنانياً حقيقة يخضع لدستور بلاده وقوانينها لا حاكماً وغير مسؤول في آن معاً.

ولا بدّ من موقف وطني قادر وفاعل من المادة (٩٥) من دستور ١٩٢٦[٤] الخاصة بطائفية المناصب الوزارية والوظائف ولا يجب بأية حال استمرار مفعولها غير العادل والأمين.

ولا سلامة مطلقاً لانتماء وطني وقومي مع تكريس طائفية الحكم والمنصب الوزاري والنيابي والوظيفة والحكم اللبناني بصورة عامة. وهذا ما أثبتت صدقه التجربة اللبنانية، ولم تعد بحاجة إلى مزيد من الإثبات والبراهين أو الحروب الأهلية المدمّرة، وتبقى مصلحة شعب لبنان كله هي الأولى والأهم من مصلحة أيّة فئة فيه ومهما أبرزت من مزاعم تاريخية كاذبة، وادّعاءات حضارية مضلّلة.

اللواء في ١٧ و١٨/٨/١٩٨٨

المراجع

١ ـ الاستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب بيروت ١٩٧٠.

٢ ـ الاستاذ منح الصلح ـ المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ـ بيروت.

---

(١) تحقق هنا ما توقعنا لجهة إعادة النظر في دستور ٢٦.

(٢) وصدق هنا وإلى حد ما تطلعنا إليه.

(٣) وصدق هنا أيضاً توقعنا.

(٤) لقد كان تركيزي على التصدي لهذه المادة ذا أهمية ويبقى إنجاز إلغائها مسؤولية اللبنانيين الوطنيين.

٣ ـ الاستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية بيروت.
٤ ـ سيمون شيفر ـ أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان ترجمه إلى العربية، بيروت.
٧ ـ ملحق جريدة النهار عام ٧٥ بيروت.
٨ ـ مجلة المنبر عدد أيار الندى ١٩٨٨.
٩ ـ ملحق جريدة النهار بيروت ٦٨ ـ ١٩٦٩.
١٠ ـ مجلة الفكر التونسية عدد ٤ تونس ١٩٨٤.
١١ ـ جريدة اللواء ٧ أيلول بيروت ١٩٩٠.
١٢ ـ مجلة الوحدة العدد ٣٠ الرباط ١٩٨٦.
١٣ ـ مجلة الوحدة العدد ٢٩ ـ ٣٠ الرباط ١٩٨٧.

معركة انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية
جـــذورها وأبعـــادها

«اليوم قد يحدث التحوّل المنتظر، وبمعنى آخر قد تحدث المعجزة، وربما تصبح الانتخابات جزءاً من ذكريات الماضي. ولكن مهما كانت الصورة فهذا الحدث أي الانتخابات هي نتاج أيديولوجيّة النظام القائم وهي كنتاج ستصير بدورها شيئاً لنتائج أخرى. ومن هنا لا بدّ من تحليل خاص للموضوع فكيف ينظر إليه المفكّر اللبناني الحر المتعامل مع واقعه انطلاقاً من ارتباطه بالمصير الذي بات محكوماً به، ومشدوداً إليه».

(الفنان عمران القيسي ـ اللواء الثقافي)

تشتد معركة الإنتخابات الرئاسيّة في لبنان، وتتجاوز حدوده إلى أكثر من بلد عربي، ونطاق إقليمي، ودولي. ولا غرابة في هذا المنحى، فهو منتظر، ولا بدّ منه، وأياً كانت المواقف. وان هذه المعركة السياسية اللبنانية المستمرّة هي ولا شك وطنيّة بكل ما في الكلمة من معنى؛ ومن الواجب الـوطني والقومي العـربي استجلاء جذورها، والتأكيد على أبعادها المستقبلية في مسار الحرب الأهلية اللبنانية وغير الأهلية، واستمرار المقاومة الوطنية اللبنانية، ومسألة لبنان حاضراً ومستقبلاً.

ـ مع جذور المعركة الإنتخابية الرئاسية اللبنانية:

إن جذور هذه المعركة تضرب عميقاً في الماضي وهي التالية:

التأسيس الكياني:

لبنان جزء لا يتجزّأ من الشام، قلب الوطن العربي، وما نحن نقول ذلك بدعة

أو اندفاعاً كما يدّعي بعض الإعلام اللبناني الناطق بالفرنسية[1] بل بموضوعية مطلقة، ومسؤولية تاريخية راسخة، وموثوقة، فالعرب هم في بلاد الشام أو سوريا قبل السيّد المسيح بآلاف السنين أهل وسكّان، والمراجع العربية[1] وغير العربية[2] في هذا المجال عديدة وغزيرة. ولم يحلّ العرب في هذه البلاد غزاة كما يرى بعض المؤرّخين اللبنانيين المنحازين[3]. وإن لبنان كان دائماً جزءاً من بلاد الشام ولم يثبت في أي وقت أو زمن أمّة قائمة بذاتها كما يدّعي ويزعم دعاة الإنعزالية اللبنانية[4]. وهو لم يبرز كما أعلنه الجنرال غورو تحديداً سنة ١٩٢٠، في أية حقبة من التاريخ. وإنه في زمن الحكم العربي الخلافي لم يكن سوى قطع أو أجزاء من هذا الجند العربي وذاك الجند العربي[5].

وتتوالى عصور لاحقة ويستمر لبنان جزءاً لا يتجزّأ من بلاد الشام وعلى غير صعيد. أمّا ما يقال عن لبنان في عهد الأمراء فإن هؤلاء الذين ينسب إليهم زعماً حكم لبنان، أياً كانت سطوتهم وقوّتهم، وكان نزوع بعضهم إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال مثل الأمير فخر الدين المعني الثاني، فما هم تعدوا كونهم موظفين خاضعين أساساً للحكم التركي العثماني، وضمن الامبراطورية العثمانية وإذا ما برزت المسألة الشرقية ونفذت الإدارة الفرنسية في إنشاء المتصرْفية[6]. فإن هذه الأخيرة لم تستقر بأهلها، ولم تنفصل بأي حال عن محيطها، وما هي عرفت الإستقلال عن الباب العالي العثماني.

وتقع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ وينتهي مع إعلانها وبإرادة تركية عثمانية زمن حكم المتصرّفية. ويعلن الجنرال غورو سنة ١٩٢٠ دولة لبنان الكبير وذلك لأكثر من غرض انتدابي وطائفي انعزالي[7] ولم يكن هذا التأسيس الفرنسي بصورة خاصّة

---

(١) مجلة ريفي دي ليبان، ومجلة الماغزين...

(٢) د. أسد رستم ـ العرب في لبنان قبل الإسلام ـ مجلة الثقافة العربية عدد ١ ـ السنة ٣ ـ سنة ١٩٦٢.

ـ الشيخ محمد أحمد باشميل ـ العرب في الشام قبل الإسلام ص ١٣.

ـ د. إبراهيم بيضون ـ مجلة الوحدة عدد ١٩ سنة ١٩٨٦.

(٣) الأستاذ جواد بولس ـ محاضرة (بالفرنسية حول تاريخ لبنان مجلة الندوة عدد ٢٩ سنة ١٩٥٤).

(٤) الأستاذ جواد بولس ـ مجلة الفصول عدد ١٤ سنة ١٩٨٤.

(٥) د. إبراهيم بيضون ـ لبنان في الحكم الغربي مجلة الوحدة عدد ١٩ سنة ٨٦.

(٦) يوسف حدّاد مجلة فكر ـ عدد تموز ـ أيلول ١٩٧٩.

(٧) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ قوافل العروبة عبر العصور ج ٢ ص ٩٨.

والغربي بصورة عامة للكيان اللبناني الجديد يفصل هذا الأخير وطنياً وقومياً عن محيطه العربي والشهادة في ذلك انطلاقة الحركة الوطنية اللبنانية السورية الهادفة بجلاء لا لبس فيه إلى الوحدة السورية كمقدّمة للوحدة العربيّة الشاملة على قاعدة القومية العربية.

وقد استمر النضال المشترك بل الواحد للشعب العربي في كل من سورية ولبنان في زمن الإنتداب حتى كان استقلال هذين البلدين العربيين في فترة تاريخية واحدة. ولم يكن هذا الإنجاز الوطني والقومي صدفة بل هو ثمرة نضال عربي مشترك يتجاوز بلاد الشام إلى سواها من الوطن العربي، وقد أكّد الرئيس اللبناني الراحل رياض الصلح في بيانه الوزاري الاستقلالي التاريخي بجلاء بارز على عروبة لبنان وذلك على الرغم من مواربة الفئة اللبنانية الانعزالية، وممالأتها الماكرة والمعبّرة في هذا المجال..

ولقد كان للطرف اللبناني الطائفي النافذ في زمن المتصرّفية ثم خلال إجراء محادثات الصلح إثر الحرب العالميّة الأولى ١٩١٤ أن ينفذ في عهد الانتداب، فيشارك السلطة الإنتدابية بشكل أو بآخر في التخطيط، والتنفيذ. وإذا ما رحل المنتدب، الحاكم في الدستور اللبناني، قبل الاستقلال، عن لبنان فليحلّ الطرف اللبناني المذكور مكانه في رئاسة الجمهورية أو الدولة اللبنانية الجديدة[١]. ثم هو يضيف إلى ما ورثه عن المنتدب الفرنسي نصيباً في ما ادّعاه وسمّاه من جهته كطرف واحد الميثاق الوطني سنة ٤٣، وليلحقه منذ ذلك الحين بالدسور اللبناني كبند أو فصل طوائفي رجعي وليكون دون هذا الدستور على صعيد العصر والتقدم. ثم يعمد الطرف اللبناني المعني إلى فرض طابعه الطائفي على نظام الحكم اللبناني، فسائر الطوائف اللبنانية، وإذا هو يحدّد لهذه الأخيرة مجالات نمّوها وآفاقها لتكون تابعة خاضعة، وبالطريقة الإقطاعية المعروفة لطائفته،ولتخدم مناطقها العائرة والمتكودة منطقته أو أماكن تواجده الممتازةأو المختارة[١]. وإن الواقع اللبناني، كما يقول كاتب فرنسي، يتمثل بطائفة واحدة تحكم طوائف، ومنطقة لبنانية معيّنة تنمو وتزدهر على حساب سائر المناطق اللبنانية[٢].

التدميك السياسي الطائفي الإقطاعي الرأسمالي:

وما دام الطرف الإنعزالي المهيمن والمتنفذ وله الأمر من قبل ومن بعد، ويقدر على

---

(١) البير روندو ـ الطوائف في الدولة اللبنانية ص ٣٢.

(٢) البير روندو ـ الطوائف في الدولة اللبنانية ص ٣٢.

كل شيء في الدولة اللبنانية فهو يسعى ليختار حسب مقاييسه المحدّدة مساعديه من مختلف الطوائف اللبنانية ثم أتباع ومحاسيب هؤلاء المساعدين. وهو يراعي في ذلك أوضاعاً لبنانية ثابتة ومعيّنة، واتباع سياسة معروفة في عهود الاحتلال العثماني. وربما حاول أن يمدّ يده فيحتوي أطراف جاه وتراث، في مجتمعه اللبناني. ويغدق على أتباعه واشياعه وعبيده ما يستطيع من نعم وألقاب ومناصب ونفوذ وقوّة وتسلّط. ويتجسّد في ذلك حكم الرأس ـ الملك، والفئة الخاصة المساعدة ومن يبقى فأفراد ورعيّه. ويستوي بذلك مفهوم الدولة في ما قبل عصر الأنوار في فرنسا، وبروز المنحى الديمقراطي[1].

وقد يقوم أولئك المساعدون والأتباع المختارون بدورهم باختيار من يشاؤون من محاسيب وأنصار لهم، ولتستوي بذلك سياسة الدولة اللبنانية (الميثاقية) مزيجاً طائفياً إقطاعياً ورأسمالياً جشعاً من الرأس حتى أخمص القدمين، وتستقرّ «الصيغة الفريدة».

ـ التوتير الاجتماعي:

ولم يكن الحكم اللبناني يجهل حقيقة ما يفتك بلبنان من آفات، وما في مجتمعه من ثغرات. وذلك يتمثل في أميّة بيّنة في ملحقاته، وعشائرية مستعصية في أكثر مناطقه، وعائلية متمادية في الحقد والضغينة في قراه، وطائفيّة تبلغ حدّ العنصرية في مختلف أريافه، وبطالة تشيع عبثاً وفساداً في بعض قطاعات شعبه، وانحلال في غير قليل من ناشئته، وغياب التوجيه العلمي الرصين عن أفواج من شبابه، واندفاع في الفرديّة الطامعة، والفئوية الجشعة والشرهة حيث لا تربية صالحة ثابتة، وتنمية اجتماعية فاعلة مؤثّرة. وما دامت منطقة الجهة اللبنانية الحاكمة والمتنفذة، أو أماكنها الخاصّة، هي في منأى عن بعض هذه العيوب والآفات الاجتماعية المذكورة لأكثر من عامل وسبب فلا بأس بأن تستمر هذه الأخيرة في مناطق وجهات لبنانيّة معيّنة. وان هـذا التباين الاجتماعي في لبنان أهاب بالمرحوم د. مصطفى خالدي ليقول: « . والأصحّ أن يقال أن كل الجهـود دائماً تبـذل لتحول دون التقـدّم والتطوّر في منـاطق لبنان الإسلامية»[2].

ولاحظت الباحثة الاجتماعية الدكتورة جمال حرفوش كـرم بصدق ومسؤولية ما

---

(١) د. عبد الله العروي ـ مفهوم الدولة ص ٨.

(٢) د. مصطفى الخالدي ـ حاضر لبنان الإسلام ص ١٥.

في لبنان من اهتراء على الصعيد الاجتماعي فقالت وهي تحاضر عن اجتماعية الدولة: «على أن مصير الدولة الحديثة أصبح مرتهناً بمصير الشعب، لذا أصبحت الدولة أداة تحديثية، وكان لا بدّ لها من أن تضيف إلى وظائفها وظيفة الرعاية الاجتماعية لتتمكّن من تحقيق معناها الحديث»[٢].

ولكن لعلّ الدولة اللبنانيّة تخشى من أن تبادر إلى القيام بهذه الوظيفة الاجتماعية وإلاّ وصلت غير راضية إلى النتيجة التي حدّدتها المحاضرة الدكتورة حرفوش. وهي: «التخفيف من حدّة الولاءات الضيّقة، وخلق إرادة اجتماعيّة واحدة في الفئات المتعدّدة لتسعى بكليتها لحفظ سلام المجتمع اللبناني، وتعزيز سيادته..»[٢].

وقد بلغت «الرعاية الاجتماعية» الذروة عند الدولة اللبنانية وذلك حينما طلب أحد رؤساء الجمهورية وهو الرئيس كميل شمعون من قائد الجيش اللبناني اللواء فؤاد شهاب إبادة العشائر في منطقة بعلبك ـ الهرمل ولولا حس وطني وإنساني عند هذا القائد العسكري اللبناني لحلّت كارثة كبرى في تلك المنطقة اللبنانيّة.

ولعلّ قوّة الحكم في لبنان لم تكن تتمثل في غير ضعف شعب هذا البلد العربي وتفكيك عراه.

تطييف الاقتصاد اللبناني وفئويّته:

لم يسبق لنظام الحكم في لبنان أن وضع قواعد ثابتة لاقتصاده وذلك بالتخطيط له علمياً ومرحلياً وإلى مدى بعيد. وهو يندفع في نظام الخدمات والتجارة ذات الربح العاجل أو دونما تعمق لمركزيّة هذه الخدمات وتحديثها أو عصرنتها الجادّة والمطلوبة، أو اهتمام ثابت ببعد أجل الإنتاج التجاري. وإنه ليتجنّب لأكثر من سبب وغاية تأسيس اقتصاده بالمعاني العلمية الأوفى ضمانة له وصيرورة، بل هو يقلب فيه الأمور رأساً على عقب مبتدءاً في مساره بالخدمات والتجارة ومنتهياً إلى الزراعة وذلك هو ما حدا مرّة بالدكتور سليم الحص في محاضرة ألقاها سنة ٦٤ إلى السخرية من ترتيب الاقتصاد في لبنان فيذكر قول الخبير الاقتصادي الامريكي (ادوار ماسون): «إن أولئك الذين

---

(١) د. جمال حرفوش كرم ـ نشرة الندوة اللبنانية حزيران ٥٦.

(٢) د. جمال حرفوش كرم ـ نشرة الندوة اللبنانية حزيران ٥٦.

يعتبرون النمو الاقتصادي كتدرّج من النشاط الزراعي إلى النشاط الصناعي ثم إلى الخدمات قد يضطرون إلى الخلوص للقول إن لبنان هو اليوم إكثر بلدان العالم نمّواً وإنه بلغ الغاية[1]. .

ولكن نظام الحكم الإنعزالي هو يعني فعلاً وقصداً ما يقوم به في المجال الاقتصادي، وذلك انسجاماً مع اتجاهه الفكري والسياسي والطائفي والفئوي وإلاّ فإن عليه أن يشيع الإنماء في مناطق لبنانية لا تعنيه طائفياً أو فئوياً في الصميم مثل الجنوب، والبقاع الغربي وعكار وسواها، وإن يصل بالكفاية العزيزة إلى فئات لبنانية هي في اعتقاده لا تستحقها، وإلاّ فإن ذلك يؤدّي إلى إعادة نظر في سلم الكيان اللبناني الذي يرعى ويريد. وهو ما يرفضه حتماً. ولعلّ طائفيّة الاقتصاد اللبناني وفئويّته وطبقيته وتبعيّته، هي الأساس فعلاً في نظام الحكم اللبناني الطائفي وان هذا الاقتصاد يفتقر كما يقول الدكتور سليم الحص في محاضرته المذكورة إلى سياسة اقتصادية مرسومة واضحة المعالم[1]. ولكن دولة الفرد، والطائفة، والفئة والتبعية المعروفة لا يمكن بأيّة حال أن تكون دولة الوطن والشعب والعدالة والمساواة. وما من تعارض أو تناقض بين سياسة الحكم اللبناني وبين اقتصاده وكلاهما ينبع من رؤية أو نظرية لبنانية معيّنة وواحدة، وإلاّ لضعفت عوامل الهجرة والبطالة، والتشرّد والشعور بالدونيّة لدى أكثر من فئة لبنانية معروفة، ولأثّر ذلك سلباً في منحى الخدمات والتجارة ذات الربح المستعجل، وضعفت الحيلة في اصطناع الأزمات، وقلّت حماسة العدو الصهيوني الحليف التوأم في معاهدة سايكس - بيكو ١٩١٦ في تحقيق أطماعه في مياه وسائر خيرات الجنوب.والبقاع الغربي وسواهما من المناطق اللبنانية.

وإذا كان لنظام الحكم اللبناني أن يتعمّد الإهمال وعدم التخطيط في أكثر من قطاع ومجال ومنطقة في لبنان، فإنه كان ولا شك يتشدّد ما استطاع في تربّصه بالوعي الوطني عند هذه الفئة، أو تلك الفئة، من شعب لبنان العربي. وإذا هو يسوق أعداداً كبيرة من الموظفين إلى دوائر مختلفة في التفتيش والتأديب وصولاً بهم أو بأكثرهم إلى النتائج المأسوية المنتظرة كالطرد أو كفء اليد. وإن جريمتهم الكبرى في أكثر الأحيان هي «إنهم تدرّبوا على استعمال السلاح في بلد عربي شقيق لمقاومة العدو الصهيوني»

(١) د. سليم الحص (رئيس مجلس وزراء فيما بعد) حول الاقتصاد في لبنان مجلة الثقافة العربية عدد ٤ سنة ١٩٦٤.

وذلك قبل غزو هذا الأخير للبنان سنة ٧٨ وبعدها. أو أنهم عارضوا بغي السلطة وانحرافها. والمرجع في ذلك هي ملفات التفتيش الإداري لمن يرغب بالمزيد من التحقق واليقين[١].

وطالما حارب هذا النظام المعني الوطنية والوطنيين والقوميين العرب، والديمقراطيين والتقدميين، تحت ستار محاربة الشيوعية المستوردة، و(اليسار الدولي الهدّام) والعمالة للمقاومة الفلسطينية، أو لبعض أنظمة الحكم العربي الوطنية. وقد كان يتراخى في المقابل حتى لا مزيد حيال تعسّف الإقطاع، واستغلاله المجرم والمشين للفئات الشعبية على مدى الجنوب اللبناني وسواه من المناطق اللبنانية، وتمادي التعصب الديني والطائفي أو المذهبي وتمثل ذلك في أحزاب وحركات. . ويروز العمالة بصور فاضحة للعدو الصهيوني الطامع والمغتصب حتى لا مانع أبداً من أن يرتقي العميل الصهيوني عند بعض مسؤولي هذا النظام، والإعلام التابع له، لا سيما الناطق بالفرنسية وغير الفرنسية، إلى مستوى البطل، أو الظاهرة الأعجوبة. وما الأمر في هذا المجال بحاجة إلى تقديم لبعض الشواهد والبراهين وخاصة في الإطار التاريخي القريب اللبناني السياسي والشعبي.

سياسة التوظيف:

لم يكن للوظيفة أن تقوم عند نظام الحكم اللبناني بمعناها الفلسفي الإداري الوطني[٢] بل ثبت إن إنشاءها أو الغرض الأهم منه هو أن تستوي أقرب ما يكون إلى خدمة مصلحة، أو مصالح فئويّة معيّنة. وهي لم تكن في الأساس إلاّ وقفاً على أصحاب اللون الطائفي الخاص والمعروف، وكل من شايعهم واتّبعهم، وأعلن الولاء لهم، وليتقدم هذا الأصل أو المبدأ على معاني الكفاءة أو الجدارة المطلوبة. وإذا بالوظيفة اللبنانية تمنح في هذا السياق، وفي أكثر الأحيان لمن ليس من أهلها وعلى حساب المصلحة العامة أو الوطنية.

---

(١) وشهادة للتاريخ فقد عرف التفتيش لإداري في تلك المرحلة المعينة مفتشين إداريين شرفاء عرفوا كيف يردّون على طغيان السلطة بتطبيق القانون بنزاهة وتجرّد (المؤلف).

(٢).القاضي في مجلس شورى الدولة عزت الأيوبي محاضرات في الإدارة سنة ٦٤.

وقد أدرك الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب هذا الإنحراف الإداري اللبناني العام. فسعى جاداً ومخلصاً لوضع سياسة إدارية لبنانية مشروعة أو مقبولة، وعمل على إنشاء مؤسّسات إدارية عصرية حصينة لتكون ذات أهلية مرجعية مسؤولة مثل مجلس الخدمة المدنية، وهيئة التفتيش المركزي، وهيئة الإصلاح الإداري، ومجلس البحوث العلمية، وغيرها. ولعلّ ذلك لم يكن منتظراً ومقبولاً عند أركان المارونية السياسية، وسواها من الجهات الطائفية المشاركة لها في منافع الحكم اللبناني. وإذا بهذه الشركة الطائفية على اختلاف أطرافها تقلب ظهر المجنّ بشكل أو بآخر لما أوجده الرئيس شهاب في مجال الإدارة اللبنانية. ثم هي تختلق بدعة التطهير وما يتفق معه، أو يمهّد إليه مثل الإغراء والترهيب، وذلك من أجل أن يحتوي الحاكم في لبنان وشركاؤه الإدارة اللبنانية، ويملأوها ما أمكن بالمحاسيب والأتباع والأشباح ومجرّد الأسماء.

وتتمادى أطراف مسؤولة في استغلال الإدارة اللبنانية، وإذا بالموظف الواحد وربما كان عادياً جداً، ولا علاقة له بكفاءة أو اختصاص[1]، يشغل ومرة واحدة أكثر من وظيفة مهمة، ولا حجة له أو ذريعة في ذلك سوى انتماء طائفي مناسب، أو ولاء سياسي مطلوب. وقد يشغل موظف هنا أو هناك وظيفة إضافية، وبصورة مؤقتة ريثما يتوفر لها، أو يصل إليها موظف من طائفة معينة، ولا مانع من أن يستمر هذا الإشغال إلى ما لا يعلم إلّا الله، ولغاية في نفس الراعي الأوحد.

وتتبدّل الأحوال في لبنان وتنقلب إلى أسوأ وإذا بمكاتب بعض المسؤولين والوزراء تتحوّل إلى جمعيات خيرية طائفية، أو تجمعات وظائفية هي أقرب إلى المنافع الخاصة منها إلى أية مصلحة عامة، ليستوي أولئك المسؤولون والوزراء الطيّبون جداً، والشعبيّون مجرد شيوخ عشائر أو قبائل بل مخلصين جداً في الفئوية ومارقين فعلاً في الوطنية.

وقد تكرّست عدّة وظائف في الإدارة اللبنانية وبصورة خاصة الكبرى لصالح جهات طائفية معيّنة حتى يستحيل على أيّة جهة لبنانيّة أخرى، ومهما امتلك أبناؤها من الكفاءات والشهادات الوصول إلى تلك الوظائف. ويفرغ غير قليل من وظائف الدولة اللبنانية من معناه حتى كأن الوظيفة العامة أصلاً قد وجدت في هذا السياق من أجل

(١) د. حسن شلق - دراسة إدارية جريدة اللواء ٢٦ تموز ١٩٩٠.

النفع الخاص الطائفي، والعشائري، والحزبي، وليست هي كما في المبدأ للخدمة الوطنية العامة[1].

التمثيل النيابي:

يعمل نظام الحكم في لبنان شأن البلاد المتقدِّمة بممارسة التمثيل النيابي ليكون بذلك لشعب لبنان ممثلون وما هم يخلصون في ذلك من التمثيل الطائفي. وقد حصل التمييز الفاضح في تقسيم المقاعد في المجلس النيابي اللبناني على الصعيد الطائفي[2] وما تم هذا التقسيم على أساس من الإحصاء النزيه والعادل بل بعامل أو حافز الإستئثار الديني أو الطائفي ولغاية في نفس يعقوب[3].

ويقول المؤرخ محمد جميل بيهم في هذا الموضوع: «وكان المرسومان ٥٩ و ١٥٠ اللذان صدرا بتاريخ ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣. ويتعلق أولهما بزيادة عدد النوّاب، وثانيهما بتوزيع هذه الزيادة كأنّهما من مجموعة التدابير التي اتخذت لمحاربة خطر الاتحاد العربي»[4].

ويقول الدكتور مصطفى الخالدي في الموضوع نفسه بجرأة وتحدٍّ وموضوعية: «مع أن الإحصاء الرسمي إجباري قانوناً كل عشر سنوات، ولأن إجراء هذا الإحصاء من شأنه أن يكشف عن أكثرية حاسمة غير مسيحية في هذه البلاد، فإن السلطة المارونيّة ترفض بعناد إجراء الإحصاء الذي يدمّر الخرافة الزاعمة بأن لبنان بلد مسيحي»[5].

وإن التمثيل النيابي اللبناني الوطني إلى حدّ ما دستورياً، والطائفي انتخاباً وتوزيعاً، ما زال وقفاً على فئات لبنانية تكاد تكون محدّدة باستثناء نفر قليل شذ عن

---

(١) الوزير زاهر الخطيب ـ مشروع وثيقة لإصلاح الإداري ـ جريدة الشرق في ١ حزيران ١٩٩١.

(٢) قد تغيّرت قسمة النواب في المجلس النيابي اللبناني في وثيقة الطائف ٩١ فتساوى فيها عدد النواب المسلمين مع زملائهم المسيحيين.

(٣) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ النزعات السياسية بلبنان ص ٢٢.

(٤) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ النزعات السياسية بلبنان ص ٢٢.

(٥) د. مصطفى الخالدي ـ حاضر لبنان المسلم ص ١٩.

هذا التحديد، وذلك حسب دراسات إحصائية وعلمية موثوقة[1].

أمّا طرق إجراء الإنتخابات النيابية فهي تبعث فعلاً على القرف والإشمئزاز والسخرية والتندر المضحك المبكي[2]. وقد رسخ ذلك في عهد الإستقلال والشهادات في هذا المجال هي أكثر من أن تحصى. وجاء في مجلة (الأزمنة) «أما الحقيقة عن الشيخ بشارة الخوري فقد شابها بعض الأخطاء، وأهم دليل على ذلك هو الإنتخابات النيابية في أيّار ١٩٤٨. وقد انصبغت هذه الانتخابات بالذروة في عالم التنزوير»[3].

وتتكرّر هذه الحالة الانتخابية اللبنانية في عهد الرئيس كميل شمعون سنة ١٩٥٧. ثم هي تأخذ منحى آخر في عهد الرئيس شارل حلو سنة ١٩٦٨.

ويكتب المؤرخ محمد جميل بيهم عن هذا المنحى الانتخابي ما يلي: «عقدت الجبهة الديمقراطية اجتماعها الأوّل إثر الانتخابات. وأذاع رئيسها رشيد كرامي عقب انتهاء الاجتماع ما يلي: «لقد تتبّعت تطوّر المعركة الإنتخابية، فإن هناك مخططاً يسعى بمختلف الوسائل من أجل ضرب النهج[4] الوطني الاجتماعي والسياسي الذي يهدف إلى الوحدة الوطنية» ويضيف المؤرخ بيهم قائلاً: «وعقد الأستاذ كمال جنبلاط في ١٩ نيسان ١٩٦٨ مؤتمراً صحافياً اتهم فيه السفارة الأمريكية (في بيروت) بفتح صناديقها لشراء الأصوات، كما ندّد بالسيد هنري فرعون متّهماً إيّاه ببذل المال، وتسخير أجهزة وزارة الداخلية...»[5].

وقد استمرّت الانتخابات النيابية اللبنانية بعد تحقيق الاستقلال اللبناني مجالاً يجسّد فيه نظام الحكم اللبناني الديمقراطية حسب طريقته الخاصة، لتكون فعلاً غريبة عجيبة وبعيدة عن مفاهيم الديمقراطية الجادّة والمعقولة، جيث كان يسقط في تلك الانتخابات المرشح الفائز، وينجح المرشح الخاسر. وعند رؤساء أقلام الإقتراع في هذا المجال آلاف الأخبار التي تدخل في نطاق القصص والحكايات المدهشة والطريفة. وكل ذلك كان يجري ويحصل من أجل أن يأتي الحاكم اللبناني المنظور أو غير المنظور،

(١) د. إيليا حريق ـ من يحكم لبنان.

(٢) وقد شاهدت ذلك بأم العين بسبب تعييني أكثر من مرة رئيس قلم اقتراع (المؤلف).

(٣) مجلة الأزمنة تاريخ ١٥ أيلول سنة ١٩٨٨.

(٤) (النهج): المقصود به هنا النهج الشهابي نسبة إلى المرحوم اللواء فؤاد شهاب.

(٥) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ١٩٨.

بأكثرية نيابية مطواعة ليحقق بها مآربه وأطماعه الذاتية والطائفية، وربما مصالح سادته المستعمرين والصهاينة والامبرياليين. وهذا أمر لا يحتاج إلى براهين محدّدة، فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من المسيرة اللبنانية السياسية العامة وأحد مفاصل الأزمة اللبنانية.

علامات سلبية:

إثارة الحرب الأهلية:

ليست الحرب الأهلية في لبنان كما يزعم الطارئون في السياسة اللبنانية، نتيجة صدفة أو حادث طارىء، أو فعل عبثي، بل لقد كانت دائماً في حقيقتها سلاحاً جاهزاً يستعمله الحاكم اللبناني، أو من هم وراءه أو حوله، في الزمن المناسب لتمرير مشاريع مشبوهة، أو لضرب وعي وطني أو قومي أو إسلامي إصلاحي كما في سنة ٧٥. وهي أكثر ما تكون دليل جمود وعجز في التعاطي السياسي والديمقراطي، وقمع شرس للتحرّك الشعبي، ورفض للتغيير في النطاق الاجتماعي والوطني.. وإصرار على مواصلة بناء لبنان سايكس بيكو، وسان رايمون، أي مشروع الوطن القومي الطائفي المعروف والهجين والفاشل حتماً.

- التفرّد بالحكم:

وقد تمثّل ذلك عند أهل النظام اللبناني في أكثر من مجال. ويبرز بجلاء فاضح في الإكثار من وضع المراسيم الإشتراعية، والتوسّع ما أمكن في ما لرئيس الجمهورية من صلاحيات دستورية تتعارض مع أبسط مبادىء الحكم البرلماني والديمقراطي. وطالما أقال رئيس الجمهورية في لبنان الحكومة أو بعض الوزراء تحت ستار الإستقالة. واستدعى لدعم سيطرته وتفرّده في القرار، وإمعانه في التبعيّة قوى أجنبية استعمارية وصهيونية كما حصل في سنة ٥٨، ثم في سنة ٨٢[١]. وكانت تشتد روح التحكم عند الحاكم اللبناني فإذا هو يندفع إلى تصفية خصومه السياسيين كما حصل للمناضل الوطني الكبير الصحافي اللبناني المرحوم الأستاذ نسيب المتني، صاحب جريدة التلغراف، ولسواه من لبنانيين وطنيين.

---

(١) مجلة الفكر (تونس) عدد ٤ سنة ١٩٨٤.

ـ التحالف الإنعزالي الصهيوني:

لم يعد هذا الأمر أو الجانب السياسي اللبناني يتطلّب المزيد من البحث والتنقيب فالشواهد عليه وافرة وكثيرة. وقد جاء في خطبة للبطريرك عريضة، وهو يرد على رئيس الطائفة اليهوديّة في لبنان، بمناسبة توديعه له، قوله: «قيل عني إنّي بطريرك اليهود، فأنا اليهود، وسأحامي عن اليهود..»[1].

ويقول المطران مبارك: «نؤكّد لكم يا أبناء «إسرائيل» الذين طردتم ولم يقبلكم العرب في فلسطين: أن لبنان يكفينا ويكفيكم، ووجود اليهود في فلسطين جعل الأراضي مقدّسة في العالم»[2].

ويتحدث المطران مبارك عن لبنان وفلسطين منسجماً في ذلك مع خفايا معاهدة سايكس ـ بيكو فيقول: «إن لبنان بلد كاثوليكي، يحاول المسلمون أن يستعبدوه... ويجب أن يكون وطن قومي لليهود في فلسطين»[3]. ولم تعد اجتماعات الإنعزاليين والصهاينة السريّة في مفاوضات سايكس ـ بيكو سرّاً. وكذلك هي الصداقات الحميمة والقديمة بين مسؤولين لبنائيين وزعماء صهاينة. وإن ما كتب أخيراً في العبرية وترجم إلى أكثر من لغة، هو يكشف بجلاء وصراحة حقيقة التلاقي المزمن بين لبنانيين انعزاليين وقادة الحركة الصهيونية العالمية، لا سيّما في فلسطين وهي تحت الإنتداب الإنكليزي[4].

وإن الاجتياح الصهيوني للبنان سنة ٨٢، وما أفرزه، لما يزيد في وضوح هذا التحالف الصهيوني الإنعزالي الجهنمي، والمعادي لعروبة لبنان، ولحركة القومية العربية..

عروبة الدولة اللبنانية:

لا لبس في أن لبنان عربي أرضاً وشعباً كما الشمس تطلع صباحاً وتغرب

(١) مجلة فكر ـ عدد تموز ـ بيروت ١٩٧٩.
(٢) مجلة فكر ـ عدد تموز ـ بيروت ١٩٧٩.
(٣) مجلة فكر ـ عدد تموز ـ بيروت ١٩٧٩.
(٤) شيمون شيفرز ـ أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ٢,.

مساء. وأيّاً كان التمادي العميل في تحريف تاريخه، وسياسة حكمه، فمن دساكره وقراه ومدنه أنطلق رجال في أواسط القرن التاسع عشر وما بعده كما لا أنقى، ولا أبهى عروبة ليشاركوا روّاداً قادرين في تأسيس النهضة العربية الحديثة في بلاد الشام، ووادي النيل، وبلاد الرافدين، وبلاد الاغتراب، الأمريكي وغير الأمريكي[1]. ثم يشارك لبنان عبر قواه الوطنية والقومية في مختلف النضالات العربية التحريرية والإستقلالية على مدى الوطن العربي كله، وعلى غير صعيد.

وإن ما قامت به إرساليات مختلفة من تشويه متعمّد لمفاهيم وعادات ومعتقدات لبنانية، ما قدر بأية حال على إسدال الستار على ما قدّمه شعب لبنان العربي في النهضة العربية المعاصرة، لا سيّما الطائفة المارونية اللبنانية، وحسبها في هذا المجال ما أعطته من مفكرين وكتاب وأدباء وشعراء مثل شيوخ آل اليازجي والبساتنة سليمان وبطرس وغيرهما، وجبران خليل جبران، والريحاني، ومارون عبود والأخطل الصغير.. وتوفيق يوسف عواد وانطوان غطاس كرم وسواهم.

وما كانت العروبة مجرّد وجه ولسان كما نودي بها مصانعة وخبثاً اثر استقلال لبنان، بل هي فعل إيمان، وحياة لا تقبل التجزئة. ولا مغالاة في إنّها كانت الدافع الأبرز للوطنيين في ثورة ٥٨ اللبنانية[2]، وفي حرب ٧٥ الوطنية والأهلية في آنٍ معاً.

تحرير لبنان من الإنعزاليين:

لا بـدّ من تفعيل وتعميق معركة الانتخابات الرئاسية اللبنانية لتحرير لبنان من الإنعزالية الجزء الذي لا يتجزأ من الرجعية المحلية، والإقليمية، والدولية، والتابعة للامبريالية، والحليف المزمن، ولو بقصر نظر، وخطأ تاريخي، للصهيونية العالمية، المناهضة بخبث وكيد وتآمر لحركة القومية العربية وللإسلام والمسيحية معاً.

الإصلاح الإداري:

لا بـدّ من القيام بالإصلاح الإداري، وذلك بمتابعة ما أنشأه الرئيس الراحل

---

(١) د. محمد بن شريف ود. زكي المحاسني ـ النهضة العربية الحديثة ص ٥١٦.
(٢) الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ص ٧١.

فؤاد شهاب في مسار الإدارة، ولكن على أعمق وأفعل في فلسفة، وسياسة العمل الإداري الوطني. ولا معنى للتقدم أو التحديث في إدارة هي ملاذ الوصوليين، ومن أيّة جهة أتوا، وأوكار للمحاسيب الفارغين إلاّ من المحسوبيّة، والتبعيّة الذليلة. ولا بدّ من سعي إلى تحديث الإدارة اللبنانية على صعيد الفكر والعمل، وتأكيد جدية الرقابة فيها، وإعمال مبدأ الثواب والعقاب في مختلف مجالاتها، وأن يذهب إلى غير رجعة عهد الموظف العبد على غير صعيد، والسمسار تحت أكثر من ستار، والمتحايل بألف شكل وشكل على القانون، والمتمادي في الإختلاس المصان، والظاهر فعلاً في أكثر من وجه ولون. ولا بدّ هنا من التأكيد على وجوب اعتماد مبدأ «من أين لك هذا» صوناً لنزاهة الوظيفة والمصلحة العامة.

ومن الواجب الوطني أن يتمتّع الموظف اللبناني بحقوقه المدنية أو السياسية كاملة غير منقوصة، وفي طليعتها حق حرية الرأي والكلمة والنشر، وأن تثبت له المشاركة الفاعلة في الإطار الوظيفي، بعيداً عن التسلّط البروقراطي الأعمى، لتتأكد الممارسة الديمقراطية بتوجه متميز ومعينّ فلا يغيب في هذا المجال الحس الإنساني والوطني. وينبغي أن ينطوي عهد الموظف الواحد غير المتخصص الذي يشغل، ودون أدنى حق عدة وظائف ومرّة واحدة، وأن يحل الشخص المناسب في المكان الإداري المناسب، وتستوي الوظيفة العامة للدولة بل للشعب أولاً وأخيراً وليست لفئة أو عشيرة أو طائفة لبنانية معيّنة، أو محور طائفي لبناني متميّز غير خاف وعادل.

الإصلاح الديمقراطي:

إنّ لـلإصلاح الديمقراطي أن يأخذ مداه في لبنان، وعلى غير صعيد. فيكون سياسياً، واقتصاديا واجتماعياً وثقافياً وتربوياً حيث لا تطغى سلطة على سلطة فتعتدي على صلاحياتها[1]، أو تهيمن طائفة على طائفة، أو جماعة على جماعة، أو طبقة على طبقة. ويثبت نظام الكفاءة والكفاية والعدل. وتكافؤ الفرص، والضمانات العادلة والواجبة على اختلافها، لتكون الدولة فعلاً في خدمة الشعب وليست مستغلة أو مسخّرة له، أو عاملة لصالح فرد أو فئة أو طائفة أو طبقة معيّنة. وتكون وطنية وقومية وديمقراطية بصورة شاملة.

---

(١) وثائق الحركة الوطنية ٧٥ ـ ٨١.

قوميّة لبنان العربية:

وما دام لبنان عربياً تاريخاً وحضارة ومصيراً، فلا بدّ من أن يكون قومياً عربياً. وليس ذلك كما قال أحد المطارنة: «إن اعتماد لبنان اللغة العربية لا يدلّ على عروبته». وأن يثبت لبنان دولةً وشعباً في قوميته العربية، فذلك يعني أن تكون قضايا أمته العربيّة الواحدة هي قضاياه، وأن تكون كل همومه ومشاكله هي همومها ومشاكلها. . ولقد مارس شعب لبنان حتّى وهو في حربه الأهلية دوره القومي. ولا بدّ من أن تعمق هوية لبنان الدولة والشعب فيكون الجزء في الكل القومي والكل القومي في الجزء القطري. ولا تنسيه مشاكله الداخلية ومقاومته للعدو الصهيوني مقاومة أشقائه في فلسطين، وسورية لهذا العدو التاريخي المشترك. وكذلك يكون حاله مع كل قطر عربي يناضل من أجل حريته واستقلاله ولا يعسر عليه، وأياً كانت الردود الانعزالية الشعوبية والاستعمارية والصهيونية، الدخول في أي مجال من مجالات الوحدة العربية، لا سيما مع الشقيقة التوأم سورية، وغيرها من أقطار الوطن العربي.

التربية والتعليم والتنشئة:

وإن معركة رئاسة الجمهورية لا بدّ من أن تعني الأساس في لبنان أي التربية والتعليم والتنشئة[1] وإلاّ فلا تغيير يستقيم أو إصلاح يتم. وإن ذلك لا يحصل عفواً بل هو عطاء فلسفة تربوية تستمد من ثقافة وطنية وقومية. وإن مصيبة لبنان الكبرى هي كانت دائماً في ضعف تربيته وتنشئته الوطنية. وكما أن نظام الحكم يدل على نظام التعليم كما يقول الفيلسوف الألماني سبنسر[2] فإن نظام التعليم يدل على نظام الحكم. بل وعلى مستقبل البلد أو الوطن. وإذا ما صلح نظام التربية والتعليم في بلد فإن ذلك يعني الطريق الصالح إلى بناء مستقبل ذلك البلد وكل ما عدا ذلك باطل.

القضاء على مكامن الحرب الأهلية:

وإذا ما صدق العاملون في إصلاح نظام الحكم في لبنان بدءاً من رئاسة الجمهورية فإن ذلك سيكون الطريق الأفضل إلى إزالة بؤر الحرب الأهلية. وما كانت

---

(١) لقد ركزت وثيقة الطائف ٩٠ فعلاً على التنشئة الوطنية وما زال ذلك حبراً على ورق.

(٢) سبنسر: فيلسوف انكليزي (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣).

هذه الأخيرة إلّا نتيجة الثغرات في مجتمع لبنان، ونظام حكمه. ومن أبرز هذه الثغرات التباعد القائم بين الشعب في لبنان والدولة وكأنها ليست له في رسالتها أو هو لا يعنيها في مطالبه وطموحاته ومشكلاته ومآسيه.

ولا بدّ من مواصلة معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية وطنية وعربية وديمقراطية، وليكون كذلك لبنان وهو قادر على تحقيق إرادته.

جريدة اللواء في ٢٢/٩/٨٨

المراجع

١ ـ مجلة الثقافة العربية عدد ١ السنة ٣ بيروت ١٩٦٢.

٢ ـ محمد أحمد باشميل ـ العرب في الشام قبل الإسلام ـ بيروت.

٣ ـ د. إبراهيم بيضون ـ مجلة الوحدة ١٩ ـ الرباط ١٩٨٦.

٤ ـ الاستاذ جواد بولس ـ مجلة الفصول عدد ٤ بيروت ١٩٨٤.

٥ ـ مجلة فكر عدد تموز بيروت ١٩٧٩.

٦ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور جزءان ـ بيروت ١٩٤٥.

٧ ـ البير روندومة ـ الطوائف في الدولة اللبنانية ـ بيروت.

٨ ـ د. عبد الله العروي ـ مفهوم الدولة الدار البيضاء ١٩.

٩ ـ د. مصطفى الخالدي ـ حاضر لبنان المسلم بيروت.

١٠ ـ د. جمال حرفوش كرم محاضرة ـ نشر الندوة اللبنانية حزيران ٥٦.

١١ ـ د. سليم الحص محاضرة مجلة الثقافة العربية عدد ٤ بيروت ١٩٦٤.

١٢ ـ الأستاذ جواد بولس محاضرة نشرة الندوة اللبنانية عدد ٢٩ بيروت ٥٤.

١٣ ـ د. عزت الأيوبي محاضرات في الإدارة ـ بيروت ١٩٦٤.

١٤ ـ د. حسن شلق دراسة إدارية جريدة اللواء العدد.

١٥ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ النزعات السياسية في لبنان ـ بيروت.

١٦ ـ د. إيليا حريق ـ من يحكم لبنان ـ دار النهار بيروت.

١٧ ـ مجلة الأزمنة ـ ١٥ أيلول ـ سنة ١٩٨٨.

١٨ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ـ بيروت.

١٩ ـ مجلة الفكر عدد ٤ ـ تونس ١٩٨٤.

٢٠ ـ شمون سيفر ـ أسرار الغزو الإسرائيلي كرة الثلج (ترجمة حسّان يوسف) بيروت ١٩.

٢١ ـ الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية بيروت.

٢٢ ـ وثائق الحركة الوطنية اللبنانية ـ بيروت.

٢٣ ـ وثيقة الطائف ـ جريدة الثورة السورية.

٢٤ ـ نص الدستور الجديد ـ جريدة السفير.

حكم الانعزال الطائفي الى زوال

لبنان جزء من بلاد الشام، والوطن العربي ذاك هو موقعه الراسخ في التاريخ والجغرافيا، وشعبه جزء من الأمة العربية منذ آلاف السنين[١]. ولن تضير هذه الحقيقة التاريخية والجغرافية والقوميّة معارضة فئة قليلة جداً ضالة ومضلّلة، ما زالت تتمادى وتمعن سرّاً وعلناً في الإنعزال والتغريب.

وقد حرّر العرب أكثر من مرّة لبنان وسائر أجزاء الشام أو (سوريا) من المحتلّين والغزاة، فهم الذين أجلوا البيزنطيين في القرن السابع الميلادي عن الجزء الشامي الذي هو لبنان اليوم[٢]. وهم الذين طردوا الصليبيين من الشام في أواسط القرن الثالث عشر الميلادي[٣]، وعادوا فحرّروه مرّة أخرى في النصف الثاني من القرن المذكور من المغول[٤].

وإذا ما وقعت البلاد العربية تحت الاحتلال التركي العثماني، فإن مناطق لبنان الحالية أمست في ذلك الحين أجزاء من ولايات عربيّة[٥]، ولم يبرز أيّ تباين أو انعزال في أي جزء من هذه الأجزاء. وانطلق من هذه المناطق المعنية روّاد كبار يشاركون إخوانهم في الضاد في أكثر من قطر عربي لا سيّما وادي النيل بشق دروب الإنبعاث والنهضة. وحينما اشتد الصراع بين القوى القوميّة التركية وبين القوى القومية العربية لم

(١) د. أسد رستم ـ العرب في لبنان قبل الإسلام ـ مجلة الثقافة العربية.
(٢) د. محمد عمارة ـ معارك العرب ضد الغزاة ص ١٠٤ .
(٣) د. محمد عمارة ـ معارك العرب ضد الغزاة ص ١٠٤ .
(٤) الأستاذ محمد جميل بيهم قوافل العروبة عبر العصور ج ١ ص ١٣٧ .
(٥) د. داود صايغ ـ ممارسة الوظيفة التشريعية في لبنان (بالفرنسية) ص ٢٤ .

تجد هذه الأخيرة بدّاً من مقاومة الاستبداد العثماني، واندفعت تقاتل المحتلّين الأتراك العثمانيين جنباً إلى جنب مع الحلفاء الغربيين في الحرب العالميّة الأولى. وقد خاضت تلك الطلائع القوميّة العربية المسلّحة معارك ظافرة ضد الجيش التركي العثماني خصوصاً في بلاد الشام[1]. ويغدر الحلفاء الغربيون بالعرب، ويتم ذلك خلال معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ التي قسمت المشرق العربي بمنطق استعماري وحشي، فقضت بانتداب فرنسا على لبنان وسورية، وتشاركها في ذلك لا سيّما في حكم لبنان فئة طائفية معروفة، وبانتداب بريطانيا العظمى على فلسطين، وتشاركها في ذلك الحركة الصهيونية العالمية وعلى غير فلسطين.

وتمضي فرنسا في خطتها الإنتدابية المرسومة فيعلن الجنرال غورو من مركزه في قصر الصنوبر في بيروت في أوّل أيلول (سبتمبر) سنة ١٩٢٠ ولادة دولة لبنان الكبير على رغم معارضة أكثرية مواطني هذه الدولة الجديدة لهذا الإعلان، أو للبنان الانتدابي الفرنسي الإنعزالي الجديد[2].

وما استكان الشعب العربي في هذا اللبنان الكبير للإنتداب الغربي فانطلق لمقاومته بعفوية وطنية وقومية أصيلة، في جبل عامل أو الجنوب اللبناني، والبقاع الغربي[3]. وكان لهذه المقاومة الشعبية العاملية اللبنانية أن تتجاوز في مداها التحريري موضع انطلاقها فتكون الشرارة الأولى للثورة السورية الكبرى على الانتداب الفرنسي.

وتشتد المعارضة السياسية للحكم الانتدابي في كل من لبنان وسورية. ولم يكن لهذا الحكم أن يخفي في لبنان علاقته العضوية[4] بشريكه الإنعزالي الطائفي في مفاوضات سايكس ـ بيكو سنة ١٩١٦. وقد برزت هذه العلاقة للعيان، وبصورة فاضحة حينما تأكّد فوز الشيخ محمد الجسر في انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية إذ أثار هذا الفوز غير المنتظر أو المفاجىء المندوب السامي الفرنسي السيد بونسوا فاستدعى الشيخ الجسر، وطلب منه سحب ترشيحه. وما استجاب الشيخ الجسر له.

---

(١) زين نور الدين زين ـ الصراع الدولي في الشرق الأوسط ص ٧٦.

(٢) الأستاذ محمد جميل بيهم قوافل العروبة ومواكبها ج ٢ ص ١٠٥.

(٣) رفعت سعيد ـ أسرار الثورة العربية.

(٤) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ص ٣٢.

فرد المفوض الفرنسي باصدار قراره بتعليق الدستور، وحلّ المجلس النيابي اللبناني في ١٢ تشرين الأول (أوكتوبر) سنة ١٩٣٢[١].

لم يكن قرار الجنرال غورو الذي تضمن الإعلان عن ولادة لبنان الكبير يظهر كل ما يبطنه أو يعنيه، والدليل على ذلك هو بروز السياسة الانتدابية العملية الفرنسية والطائفية اللبنانية المشتركة القاضية بالتمييز الفاضح والعجيب بين مناطق لبنان، وكذلك بين طوائفه. ومن ثمراتها، التي حكي عنها كما لا أجلى وأعمق تأثيراً أدب الشعب في جنوب لبنان، التجهيل والإفقار والتطويع الذليل لمناطق لبنانية معينة ومعروفة لصالح مناطق لبنانية أخرى. ولعل ذلك هو ما تمثل في الجنوب اللبناني بصفة أكثر خصوصية، ومن أمثلته التاريخية الصارخة: أن الرئيس الإنتدابي اللبناني السيّد أميل إدّه يفاجأ ذات يوم بعجز خطير غير منتظر في مشروع الموازنة اللبنانية. ويسأل عن سببه أو أصله، ويدركه على حقيقته، وإذا هو رصد مبلغ معين من المال لإنشاء عدد لا بأس به من المدارس في لبنان الجنوبي، فيسارع إده إلى شطبه درءاً لشر لا يمكن احتماله، ودفعاً لخطر داهم على الطائفة اللبنانية الانتدابية الممتازة.

وتشارك فرنسا في الحرب العالمية الثانية، وإذا هي تنقسم على ذاتها. وتنال الحرب منها في الصميم. ويساعد ذلك وطنيين في لبنان وسورية على اقتناص وعود من قادة فرنسيين بالاستقلال.. ويتحقق هذا الإنجاز الوطني والقومي الموعود بنضال لبناني وسوري مشترك، ودعم عربي فاعل وضغط دولي مؤثر[٢].

وإذا ما حكي في لبنان عن (ميثاق وطني) طائفي ثنائي أو متعدّد، فإن الوقائع أثبتت بما لا يفيد الشك أن أحد طرفي هذا الميثاق الافتراضي أو الإستشاري المعني نفى بشكل أو بآخر أية علاقة له به. وما رد عليه الطرف الميثاقي الآخر مكذباً، أو نافياً نفيه في حينه. وأياً كان ما تضمّنه هذا الميثاق المفترض، وما اتبعه من تلاق أو اتفاق لبناني لبناني، فإن سيّد العهد الاستقلالي الأول قد عمل بقصد أو بغير قصد ليقضي على أية صلة له بما تقدم، وذلك على أكثر من صعيد. وإذا هو لا يسعى لتحقيق العدل والمساواة بين المناطق والطوائف كما ورد في أوّل بيان وزاري لحكومة الاستقلال[٣]، بل

---

(١) الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ص.....

(٢) منير تقي الدين ـ استقلال لبنان.

(٣) ملحق جريدة النهار ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩.

تعدّى الإغراق في المنحى الطائفي إلى التمادي الفاضح في الفئويّة والعشائرية والعائلية (المتسلّطة)، وإطلاق أيدي الإقطاعيين بصورة شرسة وهمجية لا سيما في الجنوب اللبناني وسواه من المناطق اللبنانية المنسية، ليتجاوز تراجعاً عهد الاستقلال إلى زمن الانتـداب، فعهود الإحتلال التركي العثماني[1]، ويمتلك في ظله البشع غير قليل من الاقطاعيين البلاد أرضاً وبشراً، ويشيعوا القتل المباح والسلب والاستعباد، ويغتالوا منارات علم وهدى في جبل عامل[2] وسواه. ويدب الفساد في الكيان اللبناني حتى تكون النقمة الشعبية عامة وعارمة، ويسقط سيد العهد الاستقلالي الأول سنة ٥٢ ليحل مكانه سيد العهد الاستقلالي الثاني الرئيس كميل شمعون. وما أن يستقر هذا الأخير في سلطانه وسلطاته حتى إذا به يقلب ظهر المحن لكل الشعارات التي وصل على بريقها إلى رئاسة الجمهورية. ويعمد إلى ربط لبنان بحلف بغداد الاستعماري[3] ويعمل جاداً لربطه أيضاً بمبدأ ايزنهاور الامبريالي الأمريكي. ويتحوّل لبنان في هذا العهد الاستقلالي الثاني إلى أوكار للدسائس والمؤآمرات على اختلافها[4]. ويتلقى حكم هذا العهد المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية، وهي لم تكن تعني في المقابل سوى وضع اليد الأمريكية على مقدرات لبنان واستقلاله. وتمتد يد هذا الحكم إلى خزينة الدولة لتنفق أموالها على كل ما هو غير عام أو وطني[5]. ويضرب في ظله أكثر من قطاع اقتصادي لبناني،ويستفحل أمر الدعارة المدعومة رسمياً، فتشكل خطراً ولا أدهى على المجتمع في لبنان. ويبرز انحراف نظام الحكم اللبناني على الصعيد العربي، ويدعو وزير الخارجية اللبنانية الدكتور شارل مالك إلى حياد لبنان تجاه كل القضايا العربية. ويجاهر وهو في مؤتمر باندونغ بنفيه لوجود الاستعمار في العالم. ويعمد هذا النظام الطائفي إلى إثارة الفتن الطائفية، وذلك خدمة لأكثر من غرض رسمي واستعماري. ويعمل كل ذلك على تفجير حرب أو ثورة ٥٨ اللبنانية. ويعيد التاريخ نفسه فتستقدم الجهة الطائفية الإنعزالية الحاكمة زعيمة الاستعمار الجديد الولايات المتحدة الأمريكية لقمع هذه الثورة التي انتهت فيما بعد إلى النتيجة المأسوية تحت شعار

(١) جوزف مغيزل ـ الواقع العميق ـ مجلة الآداب عدد ٩ و ١٠ سنة ١٩٥٨.

(٢) ومن ضحايا هذه الفترة العلّامة المجاهد المرحوم الشيخ أحمد رضا.

(٣) ابن خلدون ـ أضواء على الثورة في لبنان ـ الثقافة الوطنية عدد ٥٨.

(٤) ابن خلدون ـ أضواء على الثورة في لبنان ـ الثقافة الوطنية عدد ١٩٥٨.

كاذب ومخاتل هو «لا غالب ولا مغلوب»، وذلك بسبب ضغوط دولية مختلفة. وقد كان المغلوب فيها فعلاً هو القطاع الأكبر من شعب لبنان بل لبنان العربي نفسه.

وإذا ما وصل الرئيس اللواء فؤاد شهاب إلى الحكم وحاول جاداً التغيير في غير مجال في النظام اللبناني، لا سيما في النطاق الإداري، فإن الجهة اللبنانية الطائفية المهيمنة تضيق ذرعاً بمواقفه الإصلاحية[1]. وما هو يستطيع أن يتابع مساره السياسي المنشود، وإلاّ اتهمته تلك الجهة بالهرطقة والخروج، وجوبه بأكثر من مشروع تقسيم[2].

وعندما رفض اللواء الشهابي التجديد له في رئاسة الجمهورية فإن الجهة المعنية ذاتها تصر على أن تكون هي الحاكمة بعده وبأسماء شتى لتمضي في التسلط إلى حيث لا حدّ، وإلاّ فليكن التقسيم وفي أكثر من شكل وحال. وما تموت أبعاد ثورة ٥٨ اللبنانية الوطنية. وتتمثل في نمو الوعي الوطني اللبناني والقومي. وترد الفئة الإنعزالية اللبنانية على هذا التطوّر، فتفجر حرب ٧٥ اللبنانية، وما هي تنفصل في هذا التفجير عن شريكتها الصهيونية في الزوايا المظلمة في مفاوضات سايكس ـ بيكو[2]. وتدفع القوى الوطنية اللبنانية مكرهة إلى خوض غمار هذه الحرب وهي ترى أنها فرضت عليها، وما كانت قد أعدّت نفسها لها. وتؤكد وهي في ميدان القتال على مواقعها الوطنية العادلة، وتطرح مشروعها الإصلاحي الديمقراطي. وما تبتغي فيه تغيير هيمنة طائفية بهيمنة طائفية أخرى بل تطالب بتحقيق قدر من العدل والمساواة بإسقاط حدّة الإمتيازات الطائفية في ممارسة الحكم اللبناني[3]، ليكون القانون اللبناني لا سيما دستور ١٩٢٦ في خدمة شعب لبنان، ولصالحه في كل فئاته لا من أجل تغليب فئة لبنانية معيّنة على سواها من الفئات اللبنانية الأخرى. وما ذلك إلاّ لإدعائها وراثة المنتدب أو التبعية الكاملة له واستنادها إلى مزاعم تاريخية باطلة.

وما ضعفت القوى الوطنية اللبنانية في مقاومتها للجهات الإنعزالية وشركائها بل كادت تصل لولا الخوف من اختلال في الأمن المحوري، أو القومي، إلى مشارف

---

(١) المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية.

(٢) مجلة الطريق عدد ٣ سنة ٨٩.

(٣) لقد بدأت حرب ٧٥ اللبنانية بحادث عين الرمانة في ١٣ نيسان ١٩٧٥.

الانتصار الوطني، ويتدخل طرف عربي من موقع قومي لوقف القتال على الأرض اللبنانية. ولم تعرف قوى الإنعزال اللبناني لهذا الطرف العربي نبل غرضه وشرف موقفه بل هي تمعن في التنكر له لتستقدم ومن موقعها الرسمي، وغير الرسمي العدو الصهيوني وتمنيه بالمغانم الكبيرة، وتساومه وبصورة خاصة على الجنوب اللبناني[1]. وتحقق في ظلّ غزوة للبنان ٨٢ أكثر من إنجاز طائفي رسمي. وتظهر وهي تستقدم القوى المتعدّدة الجنسيات إنها فعلاً كما يقول الرئيس أمين الجميل (القوّة المتقدمة للغرب) وكأنها لا تمت بصلة إلى محيط لبنان العربي.

وما ضعفت القوى الوطنية اللبنانية والعربية في المقاومة والتحرير في لبنان. وتستطيع وحدها بفعل صمودها التاريخي، وإيمانها بقضاياها العادلة استعادة بيروت العاصمة العربية الحبيبة من الغزو الصهيوني والغربي على اختلافه. وتحاول المارونية السياسية أن تلعب أدواراً أخرى في الحرب اللبنانية الأهلية، فتلجأ إلى اعتماد المفاوضات والمؤتمرات والقمم السياسية، وما هي تبتغي في ذلك سوى المزيد من المناورة والاستنزاف وكسب الوقت. وتمعن في التمثيل والمناورة فتدعو إلى إنشاء اللجان، أو هي تقبل بها، ومنها لجنة إصلاح الدستور.

وما كانت الجهة اللبنانية المهيمنة تبتغي في ذلك أي إصلاح بصورة عملية وإن جلّ ما تطمع فيه، لضعف حدث في مواقعها، هو مجرّد تغيير على الورق. وإن طرفاً فيها ما زال في الواقع بوعي أو بغير وعي يتشبّث فعلاً بمشروعه الإنعزالي اللبناني الكامل و لمزمن. وإنه ليصعب بل يكاد يستحيل عليه أن يتخلى عن هذا المشروع الطائفي الانفصالي التابع والعميل، أو يتخلص منه، ولعل ذلك غير جائز أو مسموح له به من قبل أكثر من مرجع استعماري وأمبريالي. وإذا ما فشلت الجهة اللبنانية المهيمنة في دور تمارسه فإنها تبادر إلى القيام بأدوار أخرى، وتتحوّل من مفاوض سياسي إلى مهاجم عسكري تحت شعار التحرير الكاذب أو التدمير الهمجي، وتواصل في ذلك صلب لبنان خمسة عشر عاماً، وكأنها يصح فيها قول كارل ماركس في اليهود وهو: «لا خلاص لليهود مما يعانونه إلاّ بخلاصهم من اليهودية».

وما كان لهذه الجهة أن تستقيم في وطنية أو قومية إلاّ إذا ما أعادت النظر وبصورة حقيقية في كل ما استوت عليه واغتذت به، وحسبته، وهي واهمة، نافعاً

---

(١) شيمون شيفر ـ أسرار الغزو الاسرائيلي للبنان سنة ٨٢ ص ٣٧.

ومجدياً وممكناً وواقعاً[1]. وإن في دراسة التاريخ بصفاء ورويّة خير وسيلة لكشف حقيقة الأمور الملتبسة، وخير مانع للمخاتل من أن يستمر في مخاتلته، أو اندفاعه في غيّه وضلاله، وتنكبه جادّة حركة التاريخ القومية والإنسانية. وفي وقفة هادئة مع الحرب اللبنانية الأهلية التي تفجرت في سنة ٧٥، وازدادت في الضحايا والخراب، تتضح النتائج والمعطيات التالية:

ـ لقد زلزلت الحرب اللبنانية الحالية نظام الحكم اللبناني فتساقطت أقنعته المزمنة، فظهر لغير قليل من اللبنانيين على حقيقته، في بشاعته، وتعدّد أصناف ظلمه، وتبعيّته، وضحالة ارتباطه بمحيطه العربي.

ـ أفلت الأمر من الأشخاص أو الأعوان والأقطاب والأعيان الذين اصطفاهم الحكم اللبناني من أكثر من طائفة ومنطقة، وأغدق عليهم من نعمه، وإذا بطوائفهم ومناطقهم توالي الخروج من قبضاتهم القذرة والمترجرجة إلى آفاق العدل والحريّة.

ـ ظهر زيف ما كدّسه هذا النظام، وكرّسه في السياسة والتربية والثقافة والاقتصاد، والاجتماع والعلاقات، وإذا هو إما منحرف وإما خادع ماكر، ولا يمت بأيّة صلة إلى الوطنية الحقة والعروبة، والعدالة، والكرامة الإنسانية.

ـ تكسّرت محاولات هذا النظام المتكرّرة الإستقواء بالقوى الامبريالية والاستعمارية على صخرة إرادة القوى الشعبيّة والوطنيّة اللبنانية والعربية المؤمنة بالعدالة والحرية، والحياة الكريمة في وطنها، وعروبتها، وإنسانيتها.

ـ لم يعد باستطاعة الجهة اللبنانية المستأثرة والمهيمنة إقناع القوى الاستعمارية بكل مقولاتها المدعية أو المخادعة، فقد أصبحت هذه القوى تقر ولو بقدر ما بالإصلاح في لبنان، وعلى الرغم من معارضة الجهة المعنية لأي تغيير إصلاحي وطني لبناني جدّي وحقيقي.

ـ لقد ثبت أن الجهة مستغلّة النظام اللبناني كانت دائماً على استعداد لبيع أي شيء ممكن من أجل أن يبقى لها هذا النظام، وإلاّ فقدت معناها الذي عاشته أو استمرّت تعمل من أجله.

---

(١) جوزف أبو خليل ـ لبنان وسوريا مشقة الأخوة.

ـ يزداد يوماً فيوماً عدد العازفين في مناطق الجهة المتحكّمة الأساسية بالنظام اللبناني عن التهليل لعدم تغيير هذا النظام، وإن هذا لشأن تاريخي وطبيعي، لأن النظام المعني قد فرض أصلاً على لبنان وليس هو بأيّة حال عطاء شعبه أو أمته العربية.

ـ إن الجهة التي حكمت وتحكّمت في لبنان هي في الأساس مرتبطة كل الارتباط بالاستعمار، وإنها لأعجز من أن تأخذ عبرة من تداعيه، وما ذلك إلّا لأنها تكاد تكون منه في الصميم. وهو ينتهي في ذاته عندما لا يستطيع الحياة، أو ينعدم ارتباطه بكل ما حوله، وكذلك هي الجهة المعنية. وما مثل هذا الأمر بمفترض أو غريب إنما هو واقعي ومعروف في مسار حركة التاريخ وتجارب الشعوب.

ـ لقد ركّز أهل نظام الحكم اللبناني الطائفي في لبنان وعلى مدى ما يقرب من نصف قرن على إنعاش مناطقهم الخاصة والمحظوظة، وأمنوا خلال ذلك من ضعف وحرمان المناطق اللبنانية الأخرى، ولكن الحقيقة هي أقوى من أن تموت وتضعف، وقد خرج الجنوب اللبناني والبقاع الغربي والهرمل وعكار وإقليم الخروب وأحزمة البؤس في بيروت وسواها من القمقم المظلم، وهي لن تعود إليه أبداً ومهما نوّعت الجهة الطائفية اللبنانية المعنية في مكائدها وتحالفاتها وصيغها.

ـ إن نظام الحكم في لبنان كان قبل الاستقلال وبعده السبب الأكبر لأكثر من حرب لبنانية أهلية. ولاجتياح صهيوني، واستعماري. وإن استمرار هذا النظام غير المتوازن، والممعن إلى حدّ في الطائفية العنصرية لا بدّ من أن يعرف كما هو في الحقيقة، وينتهي كبؤر للصراعات الأهلية، ويكون الأمر فيه لشعب لبنان لا لطغمة طائفية أو فئوية طبقية من هنا وهناك.

ولقد ثبت أن النظام الذي حكم لبنان قبل حربه الأهلية ٧٥ وخلالها، هو دون إرادة شعبه وطموحاته. واستحال على أهل هذا النظام أن يحكموا شعب لبنان به. وهو وجد في البدء للإنتداب وليس للاستقلال. وإن العلة هي أيضاً في من يتولّاه، ويتشبّث ما استطاع بفئويته، وعدم ديمقراطيّته. وأمام كل ذلك فلا بد من أن تستمر بقوّة وفعالية حركة إزالة الظلم والانحراف، والتقويم في لبنان. وقد انطلقت وهي لن تتوقف مطلقاً ومهما كانت المصاعب والعراقيل، وما ذلك إلّا لأنها فعل إرادة شعب، أو ما تعني عند (برجسون) يقظة الحياة. وقد تجاوزت كل اعتبارات التراجع والمساومة، وتعدّت إرادة أو مشيئة فرد أو أفراد كما حصل في ٥٨، ولن تثنيها

التسويات الخبيثة الماكرة، ومهما كان إرباكها لها. وإنّها أوجدت هذه المرّة في لبنان ما لم يكن، وهي طلائع الشعب المنطلق من صفوف الكادحين[1]، ورحم الطوائف والعشائر والعائلات والمتلاقي، رغم شياطين الاستغلال والعبودية، على العدل، ووحدة الوطن، ومساواة أبنائه في الحقوق، والواجبات، وتكافؤ الفرص،والمتلاحم بقصد ويقين بشكل أو بآخر، رغم كل المنازعات ومكائد العملاء والطفيليات، في جبهة التحوّل التاريخي، والمصير، ضد العدو الصهيوني المحتل،وحلفائه في الداخل وإن شعباً يصبر على خمسة عشر عاماً من الحرب، والمقاومة من أجل أن يكون بلده أو وطنه له، وليس لفئة قليلة منه غير أمينة على حقوقه بل خارجة عليه، ومتحالفة جهاراً مع عدوه المغتصب لأرضه، والمعتدي على سيادته وكرامته، هو لن يعود بأيّة حال يرضخ لهيمنة هذه الفئة، وشركائها على اختلافهم في الداخل والخارج أو من هم على شاكلتها. وإنه سيقاوم كل حالات التقسيم المعلنة أو المستترة لوطنه، ولن يسمح بتكرار المؤآمرة الدولية الكبرى في فلسطين ٤٨ على أرضه. وإن معركته ضد محتلي بعض أرضه، ومستغلّيه، ومذلّيه، وبائعيه بالثمن البخس ليست وطنيّة قطرية فحسب بل هي قوميّة بكل ما في الكلمة من معنى. وهي إنسانية أيضاً. ولن يضير حقيقتها معارضه قوى استعمارية وأخرى محلية عميلة. وإنها لجزء من معركة تحرير وتغيير عربيّة شاملة ومستمرة. ويبقى لبنان عربي الأصل والمسار والمصير. وما شاءه الاستعمار وارتضاه فيه فهو يعني هذا الاستعمار صنائعه وعملاءه. ويبقى الشعب العربي في لبنان أكبر من كل من استعمره واستعبده، وخرج مهزوماً من أرضه، ومن تضعضع وانهار وهو في موقع قراره. وستستمر معركة التحوّل والتقويم في لبنان دون انفصال عن مقاومة العدو الصهيوني الغاصب والطامع حتى يصبح الوطن في هذا البلد العربي هو وحده مصدر الحقوق ومرجع الواجبات،وتكون الهوية فيه منه وإليه، فما هي تعطى بسبب طائفي أو عرقي واستعماري، أو خارجي قريب أو بعيد. وإنها لمعركة لبنان الحاضر والمستقبل. ولا بدّ من أن ينتصر فيها العدل والحرية والمساواة والعروبة والديمقراطية، وتذهب، وإلى غير رجعة الطائفية، والتبعية العميلة الانعزالية المارقة والمتآمرة الخبيثة الحاقدة. والحليفة للصهيونية والساقطة حتماً السقوط التاريخي الأخير.

(مجلة القومي العربي ٧/١/١٩٩٠)

---

(١) ولا بدّ من التذكير هنا بالمسيرة العمالية والشعبية التاريخية التي انطلقت في بيروت في أيار ٨٨.

المراجـــع

١ ـ مجلة الثقافة العربية ـ عدد ١ السنة الخامسة آب ١٥ ـ بيروت ١٩٦٢.

٢ ـ د. محمد عمارة ـ معارك العرب ضد الغزاة ـ بيروت.

٣ ـ الاستاذ محمد جميل بيهم ـ قوافل العروبة ومواكبها عبر العصور ـ بيروت ١٩.

٤ ـ د. داود صايغ ـ ممارسة الوظيفة التشريعية في لبنان (بالفرنسية) ـ بيروت.

٥ ـ د. زين الدين زين ـ الصراع الدولي في الشرق الأوسط ـ بيروت.

٦ ـ رفعت السعيد ـ أسرار الثورة العربية ـ القاهرة.

٧ ـ ملحق جريدة النهار سنة ٧٥ بيروت.

٨ ـ مجلة الآداب عددا ٩ و ١٠ سنة ١٩٥٨ ـ بيروت.

٩ ـ مجلة الطريق عدد ٣ بيروت ٨٩.

١٠ ـ سيمون شيفر ـ أسرار الغزو الإسرائيلي سنة ٨٢ ترجمة حسّان يوسف ـ بيروت.

١١ ـ د. علي فاعور بيروت ـ ٧٥ ـ ٩٠ بيروت ١٩٩٠.

١٢ ـ الشيخ محمد أحمد باشميل حروب الإسلام في الشام ـ بيروت ١٩٨٤.

١٣ ـ مجلة القومي العربي عدد ٥٤ السنة الثالثة.١٥ آب بيروت ١٩٩٠.

القسم الثاني

● في مسالك التغيير الوطني اللبناني

في مسالك التفجير الوطني

مهما تباين تفسير أسباب الحرب الأهلية اللبنانية الموشكة على إنهاء فصلها الأخير، أو اختلفت الاجتهادات في دوافع نشوبها، فإن ذلك لن ينفي بأية حال من الأحوال أساسيتها المحليّة أو اللبنانيّة بصراحة، ودقّة في التعبير، وأياً كانت الجهات العربية الأخرى وغير العربية التي شاركت فيها، أو ما زالت، فإن هذه الحرب عرفت شعارات لبنانية وطنية، وقومية عربية وتقدمية وديمقراطية وأممية، وأخرى طائفية ضيّقة وعنصرية، وتقسيمية وانعزالية، ومرتهنة، وعميلة للصهيونية، ولأكثر من جهة استعمارية وأمبريالية، ورجعية عربية، وغير عربية.

وقد سقط في هذه الحرب حسب إحصاءات أخيرة أعلنتها بعض وكالات الأخبار المعروفة[1] (١٣٠ ألف قتيل، و٣٠٠ ألف جريح، إلى غير ذلك من المفقودين، وخسائر مادية يصعب أو يستحيل إحصاؤها).

ولا شك بأن القوى الوطنية اللبنانية فوجئت فعلاً بتفجير هذه الحرب. وشاركت فيها أولاً دون أي تصميم مسبّق أو أدنى تخطيط، وعلى أي صعيد، وذلك من أجل الدفاع المشروع عن النفس فحسب. ثم هي تستمر فيها لتحقيق مطالبها المشروعة في أكثر من مجال. وليس صحيحاً أو مقبولاً نفي هذا التأكيد والتصنيف، أو حتى التشكيك في صحته، وإلاّ فإن عودة إلى الصحف الصادرة خلال السنتين ٧٥ و ٧٦[2] وما تلاها تزيد في الإثبات المعني، وتنفي معارضته. وإن هذه القوى الوطنية

---

(١) وكالة رويتر ونقلت عنها بعض الإذاعات اللبنانية الرسمية والخاصة. وربما ١٥٠ ألف.

(٢) ملحق جريدة النهار وهو يحوي ملف (حرب السنتين ٧٥ ـ ٧٦) (الفترة الأشد من الحرب اللبنانية الأهلية.

ذاتها قد طرحت خلال السنوات الأولى من هذه الحرب لوقف الصراع الدموي والانتقال إلى الحوار، أكثر من برنامج إصلاحي مثل «البرنامج المرحلي للحركة الوطنية اللبنانية ٧٥» و (مشروع الحركة الوطنية اللبنانية من أجل حل سياسي متكامل للأزمة اللبنانية في ١٤/٤/٨٠[١]. وقد رفضت عدة مشاريع وفاقية مثل مشروع الوثيقة الدستورية، وسواها من المشاريع الإصلاحية المقترحة. وساهمت في هذه الحرب قوى عربية حليفة فلسطينية، وسورية جنباً إلى جنب مع القوى الوطنية اللبنانية. .

وخاضت المقاومة الفلسطينية خلال هذه الحرب ودون شك معارك دخل بعضها التاريخ مثل معارك مثلث الصمود: جسر الباشا والنبعة وتل الزعتر[٢]. وأن معركة حصار تل الزعتر بلغت حدّ الملحمة، وتجاوزت في شهرتها لبنان إلى البلاد العربية وأكثر من بلد أجنبي لتدرس كعمل عسكري غير عادي في بعض الكليات العسكرية[٣]. وإن ذلك كله لا ينفي أن هذه الحرب المعنية هي في أبرز أسبابها وسماتها لبنانية عربية، وأياً كان حجم القوى الحليفة أو المساعدة فيها، وسواء أعملت إلى جانب الحركة الوطنية اللبنانية كبعض القوى العربية، أم إلى جانب حركة الإنعزال اللبنانية كجهات صهيونية وأخرى استعمارية مأجورة[٤]. وإن كل ذلك لم يعد يحتاج إلى المزيد من أدلة الإثبات والتأكيد. ولا ينفيه أي ادعاء معارض أو رافض له، أو انتهازي وصولي، أو مرتد، أو متلوّن آفّاق قذر.

وقد سبقت هذه الحرب دعوات إلى الإصلاح، وتقويم التوجه من قبل جهات وأطراف مقبولة عند القوى اللبنانية الإنعزالية، مثل ميشال شيحا[٥] وموريس الجميل[٦].

ويتّسع إطار هذه الدعوات إلى الإصلاح؛ وتشارك فيه أطراف محافظة ومعتدلة

---

(١) وثائق الحركة الوطنية اللبنانية ١٩٧٥ - ١٩٨١ بيروت.

(٢) ملحق جريدة النهار ملف حرب السنتين ٧٥ - ٧٦.

(٣) وقد أفيد عن حصول ذلك في عاصمة الاتحاد السوفياتي في موسكو.

(٤) شيمون شيفر - أسرار الغزو الصهيوني للبنان سنة ٨٢ ص ٣٢.

(٥) ألف هذا الكاتب عدة كتب عن لبنان بالفرنسية فكتب في السياسة والاقتصاد، والإدارة، والدبلوماسية وعن فلسطين وتنسب إليه جهات كتابة الدستور اللبناني ٢٦ بالفرنسية.

(٦) الشيخ موريس الجميل - الرهان اللبناني (بالفرنسية) بيروت ١٩٦٠.

أو منتمية إلى الوسط مثل د. سليم حيدر[1] د. وفيق طبارة[2] الرئيس صائب سلام[3] الوزير سليمان الزين[4] جوزف أوغورليان[5] الوزير فيليب تقلا[6] د. جمال حرفوش كرم[7]. ويعطي في الإطار نفسه مثقفون ينتمون إلى النخبة مثل: د. ألبير بدر[8] الأستاذ غسّان تويني[9] الأستاذ كمال جنبلاط[10]، المهندس النابغة إبراهيم عبد العال[11]، والمفكر الفيلسوف رينه حبشي[12]، والوزير حميد فرنجية[13]، ود. ادمون نعيم[14]، وسواهم.

وقد استجلى هؤلاء بشكل أو بآخر مواطن الضعف والإهتراء في النظام اللبناني، ولكن الحكّام اللبنانيين المتوالين لم يكونوا يعطون الأذن الصاغية لنقد نظامهم[15]، ولما يجب أن يصحب هذا النقد أو يتبعه من حلول وتطلعات مخلصة ومسؤولة.

وإن الحرب اللبنانية الأهلية ٧٥ هي نفسها قد كشفت وإلى حدّ بعيد مساويء المجتمع، ونظام الحكم في لبنان. وقد عرّت جوانب كثيرة من واقعها السيء، لا سيما على صعيد المعاصرة، والطموحات الوطنية والقومية الصحيحة، وأبرزت بشدة التباين في قمة السلطة التنفيذية وصولاً إلى درجات أولى، ومجالات أخرى. وإن ذلك وسواه

(١) د. سليم حيدر ـ محاضرة ـ التعليم في خطر ـ الندوة اللبنانية ١٩٥٤.
(٢) د. وفيق طبارة ـ الاقتصاد اللبناني ـ مجلة العرفان ـ نيسان ص ١٣٥.
(٣) الرئيس صائب سلام ـ حول بناء الدولة اللبنانية ـ نشرة الندوة سنة ٥٤.
(٤) سليمان الزين ـ تأملات في الوجدة ـ الندوة اللبنانية ٦٧.
(٥) جوزف أوغورليان ـ الشؤون لاقتصادية والمالية في لبنان ـ نشرة الندوة ٥٤.
(٦) فيليب تقلا ـ حديث في السياسة اللبنانية ـ الندوة اللبنانية ٥٤.
(٧)) د. جمال حرفوش كرم ـ السياسة الاجتماعية اللبنانية ـ نشرة الندوة ٥٦.
(٨) د. ألبير بدر ـ السياسة الاقتصادية اللبنانية ـ نشرة الندوة ٦٦.
(٩) الأستاذ غسان تويني ـ الديمقراطية على المحك ـ محاضرات الندوة ٦٦.
(١٠) الأستاذ كمال جنبلاط ـ لبنان في واقعه ومرتجاه ـ الندوة ٥٧.
(١١) الأستاذ ابراهيم عبد العال ـ كيف نبني لبنان ـ محاضرات الندوة ٥٦.
(١٢) الأستاذ رينه حبشي ـ توحيد الضمائر ـ محاضرات الندوة ٥٦.
(١٣) الأستاذ حميد فرنجية ـ في سبيل تطوير الحكم ـ الندوة ٥٧.
(١٤) د. ادمون نعيم الوضع الاجتماعي والقانون للمواطن اللبناني ـ الندوة ٦٠.
(١٥) الأستاذ حميد فرنجية ـ في سبيل تطوير الحكم ـ الندوة ـ ٥٧.
ـ د. البير بدر ـ السياسة الاقتصادية اللبنانية الندوة ٥٦.

قد زاد في قناعة القوى الوطنية بمواصلتها الحرب الأهلية وحتى إصرارها على عدم إنهائها في غير صالح شعب لبنان[1] وأيّاً كانت الظروف والصعاب.

وإن كلّ تلك العوامل المتقدمة، والتناقضات الظاهرة، في الجسم اللبناني قد أثبتت إلى حدّ فعلها، وفرضت ثقلها على الطرف اللبناني المستأثر والمهيمن لتدفعه مكرهاً إلى القبول بلقاءات الحوار في لبنان، ثم خارج لبنان، وصولاً إلى اللقاء اللبناني ـ اللبناني في سويسرا.

ولم تنتج كل هذه المحاولات الحوارية سوى ظلال وعود في الهواء لتؤكد أن الخلافات اللبنانية هي واقع عميق الجذور.. وكان لا بدّ من أن تنفجر. ولا يضعف هذا التقدير ادّعاءات سطحية مارقة وغير مسؤولة يطلقها هنا وهناك منتهزو السياسة أو الوصول السياسي، مثل ان الحرب الأهلية اللبنانية هي نتيجة خلافات العرب الآخرين ومنازعاتهم على أرض لبنان. وما هم يركزون على مثل هذه التفسيرات، ولا يتجاوزونها إلّا خدمة لأغراض ومآرب فردية وفئوية سيّئة لم تعد خافية على غالبية الشعب في لبنان، وكأنّهم لا يريدون لعهود الظلم والجور الطائفي والاستبداد المقنع أن تولّي الأدبار، أو أن الحرب الأهلية اللبنانية ٧٥ لم تبلغ بكل ما تعنيه أذهانهم، أو هي لم تلامس وجداناتهم البليدة الخامدة بل الملعونة الرجيمة.. وقد فعلت تلك اللقاءات الحوارية المذكورة فعلها السلبي فقادت إلى ما سمي بحرب «التحرير» المزعومة والخادعة والمفتعلة.

وما كانت هذه الأخيرة في أعماقها وأبعادها إلّا لتغطية عجز وفشل المحاور اللبناني المهيمن، والمتسلط في مجال الكلمة والحجة، وتأكيده على متابعته المسيرة الطائفية ذاتها، وصولاً إلى تحقيق مشروعه الإنعزالي الاستعماري المتصهين، أي من أجل بناء لبنان الجهة الواحدة أو الطائفة الممتازة أو المختارة، ولتجسيد الحلم المنطلق من الزوايا المظلمة في مفاوضات سايكس ـ بيكو[2] وسان ريمون.

ولقد كان لحرب التحرير المزعومة أصلاً والتدميرية واقعاً، و«التنفيسية» تبريراً ضعيفاً أن تؤدّي فعلاً ولأوّل مرة إلى بحث القضيّة اللبنانية وبصورة معمّقة في مدينة (الدار البيضاء) بالمغرب، على صعيد قمة الملوك والرؤساء العرب، ولكي يتم

---

(١) وثائق الحركة الوطنية ١٩٧٥ ـ ١٩٨١.

(٢) د. صالح زهر الدين ـ المنطقة العربية في ملف المخابرات الصهيونية ص ٣٦.

الوصول بعد ذلك مجدّداً إلى الحوار اللبناني ـ اللبناني، لا من قبل رؤساء الميليشيات أو أمراء الطوائف، لكن عبر من بقي على قيد الحياة من أعضاء المجلس النيابي اللبناني، المنتخب سنة ١٩٧٢. ويسفر هذا الحوار عن (وثيقة ـ الطائف) أو ما سمي بوثيقة الوفاق الوطني. . . .

وما كان لأي لبناني على جانب من الوعي الوطني والمسؤولية الوطنية، أن يمر بهذه الوثيقة من حيث إنشاؤها والظروف التي سبقتها وأحاطت بها مروراً لا مبالياً، أو عادياً أو معارضاً بصورة كاملة(١). وهي تضمنت من حيث صيغتها النيابية الأولى في (الطائف) ردوداً بشكل أو بآخر، رغم ما فيها من تناقض، على بعض ما دارت الحرب اللبنانية الأهلية ٧٥ بسببه ومن أجله، مثل اتساع صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية. أو أطلاقيتها، وعدم ضبط مسؤولياته، وضعف كل من مجلس الوزراء، والمجلس النيابي حياله، والإجحاف الفاضح بحق المسلمين اللبنانيين في مجال التمثيل النيابي، وفوضى الاقتصاد اللبناني وفئويته، وما تعانيه بغير حق العلاقات الأخوية بين لبنان والشقيقة سورية، إلى غير ذلك من الأمور الإدارية والعسكرية والاجتماعية، والشؤون الطائفية. . .

وما دامت هذه الوثيقة المعنيّة قد مثّلت إلى حدّ ما خطوطاً عريضة وخاصة في بناء النظام اللبناني. وهي تعني ولو بقدر ما فاصلاً ما بين زمن الحرب اللبنانية الأهلية ٧٥ وما بعدها، وما هي ترضي وبأي شكل الطموحات اللبنانية الوطنية والقومية، أو هي تعادل في معطياتها الراهنة ما أصاب لبنان من خسائر خلال حربه الأهلية الطويلة. وهي ليست جامدة، أو منزلة ثابتة، أو شاملة كاملة، أو نهائية بأيّة حال، ومهما كانت الأطراف التي تقف خلفها وتدعمها(٢). وإنها ومهما كان شأنها فهي طروحات، ومن ثم معطيات مطلوبة وقابلة، وإن أصبحت في أساسيتها جزءاً من الدستور اللبناني، لإعادة النظر والتعديل والتبديل والتطوير.

ولا بدّ حيال كل ذلك من أن تستمر حركة التغيير وتتعمّق في لبنان، ودون أن تتوقف وتقتصر على جلاء ما في وثيقة الطائف، ومجرّد تشريعها أو وضعها في صلب

---

(١) ولا يجب أن تكون وثيقة الطائف إلّا عطاء انتقالياً، وفي اتجاه المزيد من التغيير لصالح لبنان العربي والديمقراطي.

(٢) ويبقى لشعب لبنان أن يجسّد بحرية إرادته من موقع ذاته ومحيطه وعبر مفكّريه الشرفاء.

الدستور، بل تعمل على استجلاء ما هو مطلوب أيضاً وملحّ، ولم تتضمنه هذه الوثيقة أساساً. وتتمثّل هذه الحركة التغييرية المنشودة في المجالات اللبنانية التالية.

- في الواقع اللبناني:

لا بدّ للتغيير الوطني من أن ينفذ ويتعمّق في مختلف أوضاع لبنان النظري التأسيسي أو الايديولوجي، والسياسي، والاقتصادي، والإداري، والدفاعي، والتربوي، والإعلامي، والاجتماعي، والثقافي، والديمقراطي، والحزبي، وفي بنيوية الدولة اللبنانية بصفة عامة، وفي مجال التحرير أولاً وأخيراً. ولا مندوحة من أن يكون هذا التغيير المنشود في البدء عطاء يعني المفكرين والمثقفين اللبنانيين الوطنيين، والقوميين العرب، قبل سواهم. ولا يمكن أن يكون هذا التغيير المطلوب بصورة صادقة وعميقة فعل من تعبّدوا للنظام اللبناني الموروث من الإنتداب الفرنسي، والمستمر في ميثاق ٤٣، والذين استظلوا به واستغلوا الشعب في لبنان خلاله أبشع استغلال. هذا النظام الذي قاد فعلاً وحقيقة وبكل التأكيد إلى أكثر من حرب لبنانية أهلية، ومنازعات لبنانية عربيّة. وما ينبغي لهذا التغيير أن يكون ليستمر أو يستقرّ من حيث المبدأ والإمكان ولو إلى حين، عطاء ظروف وأحوال طارئة أو استثنائية لبنانية وعربية ودولية. وليس من المنطق المعقول أو المقبول أن يرتكز النظام اللبناني بعد الحرب اللبنانية الأهلية ٧٥ وما سبقها، وأنتجته، على أسس قديمة بالية وفاسدة، وإلاّ فلن يكون هو النظام المطلوب (وعبثاً يفعل أو يحاول البنّاؤون الغرباء)[١].

- التأسيس الإيديولوجي:

لا بدّ من التأسيس الفكري أو الايديولوجي للبنية اللبنانية المتجدّدة. وما ذلك يعطى من فراغ أو من تخيّل مريض مغرق في الوهم والأساطير والمزاعم، أو رؤية الطرف اللبناني الواحد بل هو يستجلى من ثوابت تاريخية وجغرافية، وحضارية راسخة، وأصيلة معروفة، فلبنان هو في التاريخ القديم والوسيط والحديث، وأياً كانت ادعاءات اللبنانيين الإنعزاليين، جزء لا يتجزأ من بلاد الشام[٢] وما سبق أن

---

(١) هو مضمون قول للسيد المسيح.

(٢) الأستاذ محمد جميل بيهم - عروبة لبنان ص ٩ - ١٣.

عرف في رقعته الجغرافية الحالية حدوداً ثابتة وراسخة أو جامدة بينه وبين سائر هذه البلاد، أو الأجزاء الشامية، وأن هذه الأخيرة هي جزء لا يتجزأ، وأياً كانت المزاعم الإنعزالية والشعوبية، والاستعمارية والصهيونية، من الوطن العربي والأمة العربية[1].

وما عرفت بلاد الشام في كل مراحل التاريخ حدوداً ثابتة بينها وبين سائر أجزاء الوطن العربي[2]. وهي كانت دائماً منتجع العشائر والقبائل العربية، تفد إليها من جنوبي شبه الجزيرة العربية، وشماليها[3]. وحيال ذلك لا بدّ من أن تسقط وتتهاوى المقولات والتخرّصات «التاريخية» الإنعزالية الباطلة، والمعارضة لهذا التأسيس، المؤكد عليه، التاريخي والواقعي والثابت والبنيوي اللبناني الشامي العربي، وكذلك الحال مع مقولات أخرى انتدابية استعمارية خبيثة وطامعة[4].

السياسة اللبنانية:

ولا يمكن للسياسة اللبنانية إلّا أن تقوم على التأسيس التاريخي والجغرافي الحضاري والإيديولوجي المتقدّم لتكون سياسة لبنان البلد العربي الصميم تاريخاً وواقعاً ومساراًومصيراً، ولتعني فعلاً حقيقة لبنان الوطن والمواطن والشعب، وتنقى من خفايا ومكائد صيغ لبنان المتصرفية والإنتداب والاستعمار. ومن توجهات ومعتقدات وأدبيّات انعزالية هي بعيدة كل البعد عن حقوق المواطن والإنسان في أزمنة متقدمة[5]. ولا بدّ من أن تجسّد هذه السياسة اللبنانية المطلوبة مبادىء العدالة، والمساواة في المنطلقات والصيغ والأنظمة وذلك في المجتمع أو على الأرض، ويبرز كل ذلك في الدستور اللبناني المنشود، ويعني لبنان الداخل والخارج على حد سواء[6].

---

(١) د. ابراهيم بيضون ـ لبنان والعروبة ـ مجلة الوحدة ـ عدد ١٣ سنة ١٩٨٦.

(٢) د. أسد رستم ـ العرب في لبنان قبل الإسلام ـ مجلة الثقافة العربية ١٩٦٢.

(٣) د. أسد رستم ـ العرب في لبنان قبل الإسلام ـ مجلة الثقافة العربية ١٩٦٢.

(٤) عبد الإله بلقزيز ـ لبنان بين الحل الوطني والحلول الطائفية ـ مجلة الوحدة عدد ٣٠ ـ ١٩٨٦.

(٥) د. مسعود ضاهر ـ البعد الطائفي للمسألة اللبنانية ـ مجلّة الوحدة عدد ٣٠ ـ ١٩٨٦.

(٦) لقد جاء في وثيقة الطائف: «لبنان عربي الهوية والانتماء. وهو عضو مؤسّس وعامل في جامعة الدول العربية». وللعروبة مفهوم واحد وهو في الماضي نفسه في الحاضر والمستقبل ليكون لبنان العربي جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي والأمة العربية. وليس لمن يعارض ذلك سوى أن يحرث البحر أو يهلك في انعزاليته المنحرفة والساقطة. وأياً كان موقعه أو دوره.

ويتجلّى بصورة واضحة وجلية لا تتطلب التأويل والاجتهاد. وما هو ينأى عن روح العصر، وبروز حقوق الشعوب كاملة على أنقاض تسلط الأفراد والإمتيازات العنصرية والطائفية على اختلافها[1]، ولتكون السياسة اللبنانية المنشودة رسمية وشعبية سياسة الوطن، والشعب والمواطن والإنسان[2] ويعني فعلاً وحقيقة لبنان البلد العربي ذي الإرادة الوطنية والقومية الحرّة والمسؤولة، ودون أي انتقاص أو احتواء طائفي مرفوض، أو عجز عن التوجّه الطليعي العربي[3] في شتى الميادين والمجالات.

التمثيل النيابي:

إن السياسة اللبنانية الوطنية المطلوبة لن تقوم لها قائمة ما لم تتقعّد[4] وتتعمّق في تمثيل نيابي وطني وديمقراطي سليم. وإن هذا شأن لم يعرفه لبنان وبصورة مطلقة قبل الطائف، ولا معه. وما هو يعني، باستثناء نفر قليل جدّاً، من شارك من اللبنانيين في اجتماع الطائف. ولا مجال هنا للتمويه والادعاء، وفاقد الشيء لا يعطيه وإن أجهد مخلصاً النفس فيه. ولا بدّ من إعادة النظر في كل ما عرفه لبنان من طرق ومناهج وقوانين انتخابية نيابية. فقد كانت هذه الأخيرة، وعلى غير صعيد، لا سيّما في مدار التطبيق، في غياب شبه كامل، أو كامل عن الديمقراطية[5]، وإذا هي تكرّر دائماً نفسها، على الرغم من كل محاولات التعديل والتبديل، والتغيير، لتحفل العمليات الانتخابية النيابية اللبنانية بالفضائح والمخازي وجرائم التزوير[6]. ويستوي التمثيل النيابي اللبناني في مختلف الأحوال، وقفاً على أصحاب الجاه الموروث، ورجال الإقطاع المزمن التابع والمستبد، وأرباب الاحتكار، والجشع الرأسمالي[7]. ومن يقدم نفسه تابعاً ذليلاً لهؤلاء الإقطاعيين والمحتكرين، أو يقدم نفسه رخيصة لهم على مذبح الوصولية الحقيرة[8] من متعلمين وحملة شهادات كبيرة وفارغة استعجالاً للشهرة، وللحصول

---

(١) و (٢) وإن في هذا التوجه انسجاماً مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٧.

(٣) إن محاولات تبذل للتأسيس التربوي المشبوه في لبنان ويجب أن لا يرى هذا التأسيس النور وهو يعني الانعزالية المنحرفة والعميلة والمتخاذلة المكابرة وبأوجه مراوغة مفضوحة.

(٤) تقعّد: تأسس.

(٥) د. باسم الجسر ـ الدولة والعملية الانتخابية في لبنان ـ العملية الانتخابية والديمقراطية ص ٤٩.

(٦) المراجع السابقة.

(٧) د. إيليا حريق من يحكم لبنان ـ بيروت.

(٨) وإن في ذلك ما يبعث على الهزء والقرف إذ نجد صاحب الشهادة الجامعية العالية يتبع تبعية عمياء المتنفذ الاقطاعي شبه الأمي أو الأمي.

على الثروات، ومراكز الجاه. وقد يشذ عن هذه القواعد الانتخابية أو التمثيلية النيابية أفراد قليلون جداً[1] وليجتازوا في ذلك حواجز كبيرة تتمثل ضعفاً أو فراغاً في قانون الانتخابات اللبنانية.

وقد أطلق أفراد من الشعب في لبنان تسميات معبّرة وموجعة تقطر سخرية ومرارة حاقدة لنوابهم أو ممثليهم في المجلس النيابي اللبناني وشهد على صدقها وردّدها أحد رؤساء الجمهورية اللبنانية السابقين[2]. ولا بدّ من التأكيد على سلامة التمثيل النيابي اللبناني، وتجسيد ذلك بوضع قانون انتخابات جديد يصعب بل يستحيل معه جدياً فعل الضغط، والتزوير، ويتأبى على إرادة الإقطاعية القذرة والهرمة، والرأسمالية الاحتكارية الجشعة، والمناطقية الضيّقة، والانعزالية والطائفية البغيضة، والرجعية العميلة، ويفسح المجال حقاً لأهل الفكر الوطني، والقومي، والممثلين النقابيين الوطنيين، والعمال والفلاّحين والحرفيين وأصحاب الدخل المحدود من الموظفين وصغار الكسبة، والكادحين والمحرومين. ولا يصح أن يشارك في وضعه وطرق تطبيقه من شبوا وشاخوا في رواق النظام النيابي اللبناني المتخلّف والمشبوه. وليكون ذلك هو الطريق السليم إلى بناء سلطة تشريعية لبنانية ديمقراطية، بل مجلس شعب لبناني عربي صادق التمثيل، والتعبير عن الإرادة الشعبية اللبنانية العربية، ولتثبت لهذه السلطة صلاحياتها التشريعية بمفهومها الفلسفي أو المدني، ويستحيل انتزاعها منها في كل حين، ودونما حق ديمقراطي أو تشريعي سليم حتى يكاد لا يبقى لها في حالات وظروف كما في الممارسة اللبنانية الطويلة والمعروفة، من التمثيل النيابي أو العمل التشريعي سوى اسمه[3] وهو ما رفضته أكثر من سلطة تشريعية عربية وغير عربية.

ـ السلطة التنفيذية:

وإذا ما سلمت الانتخابات النيابية، وساعد على إنجاحها كل من الحكم والشعب في لبنان، واستوى التمثيل النيابي اللبناني في مساره الديمقراطي الصحيح، فإن ذلك يعني التقدم الجاد نحو إيجاد سلطة تنفيذية لبنانية واثقة وعادلة بل ممثلة حقيقة

---

(١) د. إيليا حريق ـ من يحكم لبنان.

(٢) الرئيس كميل شمعون وهو معروف بتعبيراته الحادّة والمقذعة.

(٣) داود صايغ ـ ممارسة الوظيفة التشريعية في لبنان (بالفرنسية) ص ١٥٨.

لإرادة الشعب عبر نوابه أو ممثليه. وليس لهذه السلطة إلاّ أن تعني ذاتها أو كما هي في الأصل الفلسفي التشريعي أو التنظيمي، وتنسجم مع ما أنشئت من أجله، أو ندبت في الأساس له. فما هي تتـولّى كلما شاءت وبصورة طرفية أو غير موجبة صلاحيات السلطة التشريعية، فتفرغ هذه الأخيرة ولمدد غير محددة من معانيها التمثيلية الحقيقية، كما فعلت أكثر من حكومة لبنانية سابقة بإعمالها الهائل للمادة ٥٨ من الدستور اللبناني وسوى ذلك من التفويضات التشريعية المختارة أو غير المختارة ليصبح عدد المراسيم الاشتراعية في مراحل معينة أضعاف اقتراحات القوانين[1] حتى تكاد السلطة التنفيذية أن تكون وحدها السلطة الحاكمة والمطلقة، وهي المجسدة ضمناً لإرادة رئيس الجمهورية اللبنانية. ويضمر بذلك أو يكاد يغيب معنى الدولة البرلمانية الحديثة. وهو ما يتعارض بحدّة مع نظام الحكم الديمقراطي القويم، ويرفضه الفقه اللبناني والعربي المتقدم.

ولا بدّ في هذا السياق من الفصل الثابت بين النيابة والوزارة فما يجتمعان مرة واحدة لشخص واحد[2]. وذلك من أجل أن يظل لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية سلامتها وفعاليتها، وحتى لا يكون الوزير النائب هو الخصم والحكم في آن معاً. وإن ذلك قد يعني الإفتئات على النظام البرلماني، وربما على مصالح الشعب أو المواطنين. ولا ينفي هذا التخصيص الواجب التعاون الجاد والكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة الواحدة والحديثة التي لا بد من أن تنفتح في التشريع كما في التنفيذ على كافة الجهات الفكرية المتخصصة القادرة والديمقراطية، والـوطنية الملتزمة.

الاقتـصـاد:

وليس للاقتصاد اللبناني إلاّ أن يكون عطاء سياسـة لبنانيـة وطنية عـربية ومعاصرة. وما يصحّ وبأية حال، وتحت أيّة ذريعة أن يتفلّت من تخطيط مركزي جاد وشامل[3] يعني لبنان كله شعباً وأرضاً، ويؤكد على موقعه ووضعه الفاعل في محيطه العربي. وما كان لهذا الاقتصاد أن يستمر نظرياً وعملياً لصالح أي قطاع لبناني معيّن،

---

(١) داود صايغ - ممارسة الوظيفة التشريعية في لبنان ص ١٥٤.

(٢) وهو ما كان يطالب به ويلح على تحقيقه القائد الوطني كمال جنبلاط.

(٣) د. البير بدر - السياسة الاقتصادية اللبنانية - الندوة اللبنانية حزيران ٥٦.

وأياً كان هذا القطاع أهو التجارة أو الصناعة أو سواها على حساب قطاع معين، أو بقصد إهمال قطاعات أخرى[1]. وليس له أن يتعارض أو يتناقض في هذا التحوّل المنشود مع مقوّمات، ومعطيات، وتوجّهات الاقتصاد العربي. وما كان لهذا الاقتصاد اللبناني أن يندفع فيبلغ الإباحية حتى لا ضابط له أو رادع، بل لا بدّ من تقييده ما وجب وطنياً التقييد، ومن إطلاقه إذا ما وجب الإطلاق المدروس والمسؤول[2]. ولا ينبغي بأيّة حال أن يسود التناقض بين قطاعات اقتصادية مثل التجارة، والصناعة، والزراعة، وقد أثبتت الأحداث مثل هذا التوجه الاقتصادي غير المتوازن، والمتكامل، وإذا بخطط ومشاريع تتكدّس في مجال الزراعة، وما هي ترى النور أو تتجاوز إطارها النظري إلى التنفيذ. وما كان لاقتصاد وطني أن تبقى جوانب وطاقات فيه دون استغلال واستثمار[3]. وإن ذلك ولا شك قد أجبر فئات لبنانية كثيرة وحتى قبل حرب ٧٥ اللبنانية على ترك مناطقها لتتجمع في مدن لبنان الكبيرة، لا سيما في العاصمة بيروت. ولا بدّ حيال كل ذلك من إنشاء مجلس للتخطيط والإنماء، يؤكد على مرجعيته المركزيّة الواجبة في وضع مختلف البرامج والقيام بالنشاطات الاقتصادية المطلوبة. وأن توضع من خلاله الخطط المرحلية الإنمائية المدروسة[4]، ويركز في مجاله على ما برز في لبنان من المعطيات الخدماتية، ودون أن تستمر فيها الأمور كما كانت قبل ٧٥، بل لا بدّ من أن تؤخذ على صعيدها التحوّلات العربية والإقليمية والدولية بكل الاعتبار لأكثر من غاية في الاستمرار والانتاج.

وإذا ما كان للبنان أن يتقدّم فيما مضى في ناحية أو أخرى من النواحي الاقتصادية بسبب أحداث، ومعطيات تخلف في هذه المنطقة العربية، أو تلك المنطقة العربية، فإن مثل هذه الأوضاع تتغيّر. ومن هنا يجب التركيز في كل حال على ثوابت اقتصادية، لا سيما القرى اللبنانية في المجال الزراعي والحرفي، على غير صعيد نظري وعملي وإقامة التعاونيات على اختلافها[5] الإنتاجية والاستهلاكية والعمل على تشجيعها وحمايتها. ولا بدّ من رعاية المهارات في المجالات الزراعية والصناعية

---

(١) و (٢) د. يوسف صايغ ـ اقتصاد البلاد العربية (لبنان) مجلة قضايا عربية العددان ٩ ـ ١٠ سنة ١٩٨١.

(٣) الأستاذ المهندس إبراهيم عبد العال ـ كيف نبني لبنان ـ محاضرات الندوة ـ شباط بيروت ١٩٥٦.

(٤) لقد نصت وثيقة الطائف على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولم ينته الخلاف حوله.

(٥) د. جمال ـ السياسة الاجتماعية اللبنانية ـ الندوة اللبنانية ـ حزيران ـ ٥٦.

والعمرانية وسواها. وينبغي أن يكون دخول لبنان السوق العربية بعمق وفعالية، وبروح اقتصادية تكاملية ثابتة يمليها عليه انتماؤه الجاد والفاعل وتميّزه في الخبرة والمعرفة والانفتاح.

ويجب أن يبزر التبويب والتصنيف في الاقتصاد اللبناني فتنشأ في هذا المجال المؤسّسات المراقبة والمتخصصة، وأن تزداد عناية الدولة بالقطاع العمالي على الصعيد الإنتاجي فتعزّز التدريب والتأهيل والحماية، والتخصيص لعناصره. وأن تراعي فيه كما في سواه من القطاعات اللبنانية الحدود العادلة للأجور، فلا تتأثر هذه الأخيرة سلبياً بالتقلبات السياسية والاقتصادية[1]، فيسودها التدنّي والإجحاف وبروز الحاجة حتى لا أثر في سياقها للتكافؤ بين قوة العمل وشرائها. ولا مندوحة في ذلك من الرد على ما يصيب الأجور من التدهور، من إنشاء ضمانات ثابتة لها، وأن يصار وبصورة وافية إلى تنفيذ السلم المتحرّك للأجور. وحيال ذلك فلا تراجع عن إعادة النظر في التشريعات والأنظمة النقدية النافذة لتكون أكثر استيعاباً وجدية في توقع تغيّر الأحوال والظروف. وإذا ما ثبت أن سريّة المصارف قد تصبح كما يرى بعض الخبراء الاقتصاديين أو المسؤولين الماليين[2] عاملاً مسيئاً إلى النقد الوطني اللبناني، أو ستاراً للمصارف المستغلة الجشعة والمنحرفة. فلا يجب أن تبقى عند ذلك أو تستمر. وإن حماية النقد الوطني اللبناني لا بدّ من أن تستوي ركناً من أركان الاقتصاد الوطني اللبناني بل من أولى أولوياته[3] ولا بدّ من إعادة النظر في نظام الضرائب لتحقيق ما يمكن من الكسب والعدل والتنمية على غير صعيد ويلغى في هذا المجال أي امتياز فئوي جشع.

وينبغي التأكيد وبصورة عامّة على التعاون بين أزباب العمل والعمال كوسيلة جادة ومسؤولة لمنع الاستغلال الشرس من جهة والبروز الطبقي الحاد والناقم من جهة أخرى، ولتلافي الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وهجرة الأيدي العاملة الماهرة أو الفنيّة أو انتزاعها بشتى طرق الإغراء أو الترغيب المغرض.. وإنه لملح وأساسي الأخذ بعين الرعاية المسؤولة، وعلى أكثر من صعيد إمكانيات لبنان ومعطياته السياحية والتعليمية والثقافية والحضارية[4] وذلك من أجل تعزيز موارده الاقتصادية. ومن هنا

---

(١) د. يوسف صايغ ـ اقتصاد البلاد العربي (لبنان) مجلة قضايا عربية ـ أيلول ١٩٨١.
(٢) حاكم المصرف اللبناني المركزي السابق د. ادمون نعيم جريدة السفير في ١٩٩٠/١٢/١.
(٣) فرنان أميل سان ـ واقع الاقتصادي اللبناني وتطوره ص ١١٣.
(٤) توصيات ومقررات المؤتمر الوطني الثالث للإنماء سنة ١٩٨٢.

يبدو وجوب الربط المحكم بين السياسة والاقتصاد، والاجتماع، وهذا هو ما أشير إليه في وثيقة الطائف اللبنانية، أو الإصلاحات الدستورية الجديدة شرط أن يكون تشريعه وتنظيمه بجلاء ووضوح للصالح الوطني اللبناني العام. وليس لاستغلال فئة معيّنة وحرمان فئات لبنانية أخرى، أو تسييره في غير ما هو مطلوب له. وإذا هو لم يعن تماماً تجمع (الطائف)، فإنه مسؤولية القوى الوطنيّة اللبنانية الفاعلة.

الإدارة:

لا شك في أن الإدارة اللبنانية الرسمية قد عرفت أكثر من محاولة إصلاحية في عهد الاستقلال مثل سنة ٥٢ وسنة ٥٨- ٥٩ و ٦١. ولم يكن لكل هذه المحاولات أن تثبت وتعمق لافتقارها دائماً إلى فلسفة سياسية إدارية لبنانية وطنية، وإلى تصميم جاد بعيد الرؤية والأبعاد، لتكون المؤسّسات والمرافق اللبنانية العامة هي للدولة اللبنانية الوطنية. وحتى تكون في هذا المستوى كان لا بدّ من أن يحكمها قانون لبناني وطني يخلو من كل الثغرات أو الامتيازات والهنات الطائفية والعشائرية، وهو أمر لن يتم أو يحصل ما لم تزل كل موانعه الأولى، وبصورة خاصة في الدستور اللبناني، ثم في الإصلاحات الدستورية الجديدة. لا سيّما في المادة ٩٥ الدستورية[1] ثم في المادة ٩٦ من قانون الموظفين الصادر في سنة ١٩٥٨، لتستوي الوظيفة العامة في لبنان بعيدة كل البعد عن المعطيات والتدخلات الفئوية، وتكون المؤسسات والمرافق الرسمية وطنية فعلاً أولاً وأخيراً، وتثبت الوظيفة عملاً عاماً خالصاً في الدولة، ولا تكون ملكاً أو إقطاعية دائمة لهذه الطائفة المعينة، أو تلك الطائفة المعينة، كما هو شأنها منذ زمن بعيد، ومن أجل ذلك فلا بدّ من أن تنقى شروط التوظيف أو التعيين الرسمي من كل ما يتعارض مع الكفاءة والجدارة والسلوك المطلوب، والصالح العام، وتبرز شروط علمية وموضوعية ومحدّدة إلى حد لحمتها وسداها الكفاءة العلمية والخلقية، ودون انتقاص في ذلك من درجات علمية صحيحة، وأمينة. ويحل الشخص أو الموظف المناسب في المكان أو الوظيفة المناسبة.

وينبغي أن يترسّخ في هذا النطاق مبدأ الثواب والعقاب فتتساوى حقوق

---

(١) لقد نصّت وثيقة الطائف على الغاء المادة ٩٥ في الدستور ولكن بلا تحديد مدة زمنية لهذا الالغاء. وهنا يكمن خوف الوطنيين من المماطلة والتسويف المتعمدين بدافع طائفي انعزالي واستعماري.

الموظف ومكافآته مع واجباته ومعطياته. وكما يركز على جدية موظف وزيادة إنتاجه يتشدّد في محاسبة آخر على إهماله أو انحرافه واستغلاله لوظيفته، أو الخروج بها عن نطاقها العام. ولا بدّ من إعطاء الموظف حق التأهيل، ومتابعة التحصيل العلمي أو التخصص المطلوب،والمأجور ما طلبه، أو وجب ذلك له، ومن الملحّ أو المهم جداً أن تتعزّز في هذا الحقل مؤسّسات إدارية مركزية ورئيسية مثل مجلس الخدمة المدنية، ومركز البحوث والتوجيه، والتفتيش المركزي، والقضاء الإداري، وفي مختلف درجاته، وكل ما له صلة من قريب أو بعيد بالإدارة اللبنانية على اختلاف أطرها ونشاطاتها. ويذهب إلى غير رجعة حرمان الموظف اللبناني من حقوقه المدنية والسياسية ويستقيم له مباشرة حق حرية الرأي والكلمة[١]، وتعود إليه حقوقه المواطنية المسلوبة بسبب قوانين وأنظمة متعسفة جائرة لا تمتّ إلى الديمقراطية الحقّة أو العدالة بصلة. وقد تجسّدت فيها ثلاثية النظام المرفوضة: الإقطاعية الباغية، والرأسمالية الجشعة والهيمنة المستبدة وما يشبه حكم الفرد، والفئة الواحدة.

وإن له أن يتلاقى في الراتب المطلوب مع أخيه العامل في تحقيق السلم المتحرّك للأجور والرواتب، وتراعى شؤونه الصحية والاجتماعية في مختلف الظروف. ويستقيم له وضعه الثقافي، وينتهي عهد راتب الموظف لمجرد سد الأود أو بعضه بما يعنيه من إذلال، ويكون الراتب حقاً لتوفير العيش الكريم، والسلامة الصحيّة والاجتماعية والحياة العزيزة للموظف، ويشكل مانعاً له من السقوط في السرقة أو الرشوة، والإهمال المتعمّد، والتبعيّة المهينة، وذل السؤال أو صغارة الاستعطاء[٣].

ولا بدّ من أن يعاد النظر في قانون الموظفين ليكون عادلاً ووطنياً ومعاصراً تنتهي معه فكرة الوظيفة الشرك أو المصيدة للشاب الطموح والراغب في التغيير والمعارضة[٤]، وتستوي الوظيفة خدمة وطنية مأجورة، ومسؤولة وليست عملاً يمتلىء بالمكر والمصانعة والمراوغة والمساومة، أو مجرّد فعل ارتزاق بعيد عن وفرة الإنتاج والإبداع. ولتكون الإدارة فعلاً وحقيقة (عين الدولة ويدها) بل أحد أعمدتها

---

(١) د. حسن شلق ـ ملف الإدارة اللبنانية ـ جريدة اللواء آب ١٩٩٠.
(٢) الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية المادتان ١٨ و١٩.
(٣) وهو يتراءى واضحاً ومؤسفاً دون حاجة إلى بحث واستقصاء في أكثر من مؤسسة أو مرفق عام.
(٤) د. عزت الأيوبي ـ محاضرات في الإدارة ١٩٦٤.

الرئيسية، ولترتقى الدولة وتعزّ برقيها وعزتها، وتتقدّم بتقدمها، وتشبع عبرها رغبات الشعب وطموحاته وتطلعاته وتعمل في تقويمه وحسن توجيهه.

وليس تغيير الإدارة في لبنان بالأمر السهل، ولا يمكن أن يستقيم ما لم يكن جزءاً من تغيير وطني لبناني شامل[1] وإلاّ فسرعان ما يتصدع البناء وتعود الإدارة اللبنانية إلى ما كانت عليه من الفوضى والفساد. وفي تاريخ هذه الإدارة أكثر من شاهد على ذلك وحجّة دامغة.

التربية والتعليم والبحث العلمي:

ليس للبنان الوطن والشعب العربي، والمستقبل المنشود أن يكون، أو تقوم له قائمة ما لم تكن التربية الوطنية الحقّة فيه جزءاً لا يتجزأ من نظرية نظام حكمه الوطنية والقوميّة العربية، ولتكون هذه التربية هي ذاتها الخط الأعمق في تكوين أجياله الآتية لتنقى من الطائفية والعنصرية والعشائرية، والفئوية الجشعة، والتقاليد الجامدة والتعبد المقيت والأعمى للماضي، وللأشخاص على اختلاف أنماطهم. ولا بدّ من أن ينمو هذا التأسيس التربوي ويتقدّم بتوجيه وطني وقومي هادف، ويجب أن تثبت لهذه التربية الوطنية اللبنانية العربية فلسفتها المستمدة أسساً ومنطلقات من الثقافة الوطنية اللبنانية العربية، وتستقيم لها طرقها ومناهجها الأصلية والحديثة وغير المستعارة أو المستوردة مضموناً. ولا بدّ من إنشاء المجلس التربوي الوطني أساساً وشكلاً للتخطيط والإنماء، ودون أن يمت بأيّة تبعيّة لهذا الطرف الأجنبي الامبريالي، أو ذلك الطرف الأجنبي. ويخطط بروح وطنية خالصة، وعلميّة ومعاصرة مختلف المراحل التربوية. ولا يتاح العمل فيه إلاّ للأكفاء القادرين والمخلصين الوطنيين الموثوقين في أخلاقهم ومعارفهم.

وليس للتعليم في لبنان إلاّ أن ينطلق على أساس من هذه التربية المرجوّة وبها، ولا يغيب في ذلك عن العصر والمجتمع والمحيط القومي والمستقبل. ولا يمكن أن يكون كذلك إلاّ إذا ما خطّط له في المناهج فلسفة ومواد، لا سيّما في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة. ولا بدّ من أن يغنى بانفتاح قومي وإنساني وأن تتجسّد هذه المعطيات في قواعد ومبادىء وأهداف، وتستوحي مجتمعه في التأليف المدرسي؛ فلا يكون الكتاب

---

(١) الوزير زاهر الخطيب ـ الاصلاح الإداري ـ جريدة الشرق ـ ١ و٢ حزيران ١٩٩١.

المدرسي منفصلاً بأيّة حال عنها أو ضعيفاً فيها. وينبغي أن يعي شخصية التلميذ، أو الطالب الإنسان أولاً وأخيراً. ولا يغيب عن التنشئة الوطنية المطلوبة وأياً كانت معطياته علمية أو أدبية أو فنيّة أو اجتماعية. وليس لأحد أن يعمل في هذا الحقل من التأليف إلّا إذا ما عمقت ثقافته ووثق في تخصصه المطلوب، وتأكد وعيه التربوي، والتزامه الوطني والقومي ونضجت تجربته أو خبرته التعليمية. وليس للتدريس المنشود إلّا أن ينطلق من القواعد التربوية المعنيّة، ومنطلقات التأليف المدرسي المتقدّم ذكرها. وتكون طرق التدريس على اختلافها منسجمة بل منصهرة مع التربية والتأليف المعنيين في التوجه والتوجيه والتنشئة، وذلك من أجل بناء التلميذ أو الطالب الإنسان أو المواطن الصالح، والعضو العامل في مجتمعه الوطني والقومي والإنساني.

أمّا التعليم الجامعي اللبناني الوطني فلا بدّ من أن يكون ملتزماً بمجتمعه مستوعباً أصوله ومقوّماته، وإيجابياته وثغراته وسلبياته، وقيمه وتقاليده وأعرافه وقوانينه وشرائعه، وتطلعاته وطموحاته، وما يعنيه ماضياً وحاضراً ومستقبلاً في واقعه الذاتي ومحيطه العربي وعالمه، وعصره. وتستقيم له القدرة على كشف ودرس تلك العناصر، وتقديم التوجيهات والحلول والمنطلقات على غير صعيد. وتستوي الجامعة اللبنانية الوطنية وسواها من الجامعات العاملة في لبنان المرجع الأهم للدولة في البحث والدرس وتخطيط المشاريع، وما تتوق إليه أو تودّ القيام به في مجالات الإصلاح والتغيير والانماء والتجديد في نظامها اللبناني، ومداها القومي ونشاطاتها في النطاق الدولي والعالمي[1].

ولا بد هنا من تعزيز البحث العلمي على الصعيد المؤسسي، ورفده بكل ما يتطلبه ويعينه انطلاقاً بلبنان العربي في السياق الحضاري والعصري والرد الواجب والعملي على التحدي الصهيوني والأمبريالي. ومن ثم مقاومة التخلف والضعف بأنجع الوسائل العملية، والعصرية القادرة والناجعة[2] للانتقال إلى التصنيع والتقدم.

وإن من الأولويات التربوية والتعليمية والوطنية أن يستوي للعامل في التربية والتعليم والبحث في لبنان مربياً، ومعلماً، واستاذاً أو باحثاً، وضعه الكريم الخاص فيعطى حقوقه المدنية، والسياسية، والمادية والمعنوية كاملة غير منقوصة، فيتأكد له

---

(١) مجلة الوحدة (ملف التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي) السنة السادسة العدد ٧٢ أيلول ١٩٩٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

كمواطن حق الانتماء الحزبي والنقابي، والنشاط السياسي، وحق إبداء الرأي وحرية الكلمة. والنشر كما هو منصوص عليه في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والإنسانية. ويستقيم له حق المشاركة الفاعلة في كل ما يمت إلى التربية والتعليم[1] والبحث العلمي بصلة مثل التخطيط التربوي ووضع البرامج أو المناهج التعليمية، واختيار الرؤساء في المدار التربوي والتعليمي، وإنشاء المؤسّسات التربوية والتعليمية، والعلمية، ويفسح له أن يتابع تحصيله العلمي، والقيام بالأبحاث العلمية، دون أن يتحمل في ذلك أعباء تكاليف مادية. وينال ما يستحقه من المكافآت التقديرية والتشجيعية لقاء ما ينجزه من أعمال. ولا بد من إنشاء اتحاد نقابي وطني عام يضم جميع العاملين في التربية والتعليم، والبحث العلمي على مستوى لبنان ودونما تمييز أو تفرقة في ذلك بين قطاع عام وقطاع خاص وتعليم ما قبل الجامعة، والتعليم الجامعي. وتبقى وطنية التربية والتعليم والبحث العلمي هي الأهم في بناء الدولة والمجتمع أو الكيان الوطني والقومي. ولا بد هنا من موقف حازم من هجرة الكفاءات العلمية.

السلطة القضائية:

لقد خص الدستور اللبناني ١٩٢٦ في مادته العشرين القضاء بصفة السلطة. وإن في ذلك إكباراً ولا شك لدور القضاء وأثره في حياة مجتمع لبنان ودولته. ثم هو يعلن في المادة المذكورة عن الضمانات اللازمة للقضاة والمتقاضين. وإن في هذا الإعلان أمراً لا بدّ منه انسجاماً مع الدور المعني للقضاء. وإذا ما كان قد تحقق من ضمانات للقضاة فإن المطالبة تستمر بتوفير المزيد من الضمانات للمتقاضين وعلى غير صعيد، أو في أكثر من حال ومجال وأعمالاً في ذلك لإعلان حقوق الإنسان.

ويؤكد الدستور نفسه في الفقرة الثانية من مادته المتقدمة على استقلال القضاة في إجراء وظيفتهم. وإن في هذا التأكيد تدليلاً بشكل أو بآخر على الفصل بين السلطات ويتبين ما ورد في الفقرة ذاتها: «وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني». وقد دفع هذا التشريع القوى الوطنية اللبنانية إلى المطالبة بتعزيز صلاحيات مجلس القضاء الأعلى، وسواء ذلك على صعيد شؤون القضاة على اختلافها أم على صعيد الحكم اللبناني عامة، «كتخويله صلاحية اقتراح القوانين

(١) مجلة الطريق عدد ١٠ (ملف قضايا التربية والتعليم)، بيروت ١٩٧٢.

والأنظمة الآيلة إلى رفع مستوى القضاء، وإعطائه صلاحية الطعن بـدستوريـة القوانين، والأنظمة أمام المحكمة العليا، إلى جانب المتضرّرين من أشخاص القانون العام والأشخاص الطبيعيين»[1].

ولا بدّ من توسيع نطاق القضاء المدني ليشمل بطريقة أو بأخرى مختلف الأحوال الشخصية في لبنان كخطوة لا بدّ منها على طريق الوحدة الوطنية اللبنانية.

وتبقى للقضاء أهميته على غير صعيد أمني ووطني وحضاري ولعلّه العنصر الأقوى في الأمن إذا ما نقى وسلم فعـلاً تشريعاً وتنظيماً وممارسة أو سلوكاً.

الجـيـش:

إن الجيش اللبناني هو في الأصل أو المبدأ قوة الحكم الجاهزة الأهم في الدفاع عن الوطن. . وهو كما جاء في تصريح لقائده الحالي: «يعود في قيادته إلى وزير الدفاع الذي ينفذ قرار مجلس الوزراء»[2] ولن يكون كما أريد له من قبل مجرّد حارس للنظام يحمّله هذا النظام ظلماً، قدراً من أوزاره، وهو في الواقع والأساس عطاء الشعب ليكون عبر الحكم، للقانون العادل والوطن والشعب. ومن هذا المنطلق فهو في عمله المؤسسي فعل إيمان وطني، وتفان في ذلك حتى الشهادة.

ولا يمكن لهذا الجيش أن يعمل بأيّة حال بالفعالية القادرة والمطلوبة، أو يكون في مكانه الراسخ والحصين والقوي دون أن يمتلك عقيدته العسكرية الوطنية[3] اللبنانية العربية، وينأى من خلالها أو فيها عن كل ما ينمى إلى الطائفية البغيضة، والعشائرية الجامدة، والماضوية الحاقدة، والإنعزال المنحرف، والمناطقية المنغلقـة وسواها من الآفات والعيوب المعروفة في لبنان، ومن مواقف حكم مرتجلة وغير مصيبة. ومن واجبه أن يعرف في هويته العسكرية الوطنية والقومية، ما له وما عليه، ولا بدّ من أن يعرف بوعي صحيح ومسؤولية، شعبه، ووطنه، وحدوده الدستورية دون أي لبس أو اشتباه، وافتئات، وأخذ بمزاعم عدو، ومحتل، وطامع، وإن عليه أنْ

---

(١) وثائق الحركة الوطنية اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨١.

(٢) العماد أميل لحود قائد الجيش اللبناني ـ مجلة الجيش العدد رقم ٦٦/٦٧ ت[1] وت[2] ١٩٩٠.

(٣) كارل فون كلاوزفيتز ـ في الحرب ـ الجزء الأول (ترجمة أكرم ديري) ص ٢٢٩.

يدرك بجلاء وصدق، ودون تحريف أو تضليل تاريخ بلاده، وحقيقة انتماء وطنه لبنان تاريخياً وجغرافياً إلى الأمّة العربية، وأن يؤمن بهذا الإنتماء كمبدأ، وحقيقة ثابتة لا شك فيها أو تراجع عنها.

وينبغي أن يكون توجّه هذا الجيش لوطنه في حدوده وانتمائه أولاً، فلا يطغى على هذا التوجّه نزوع أو بروز فردي أو فئوي أياً كان مصدره وتطلّعه. وللجيش اللبناني في هذا المجال أكثر من درس وعبرة مؤلمة ومعبّرة. ولا بدّ من أن يحيا هذا الجيش المعاني والقيم الوطنية والخلقية، مترفعاً كواجب ومسؤولية، عن الحزازات والمنازعات الفئوية والحزبية والمناطقية والشخصية[1] وهي التي ما زال يعاني منها مجتمع لبنان، وما هي تنتهي عاجلاً بسحر ساحر أو بفعل قرار ظرفي خاطف.

وإن من حق الجيش اللبناني أن يحظى بالعناية الهادفة والمدروسة، وبالاعتبار اللائق ليكون فعلاً وحقيقة جيش الوطن، والشعب والأمة[2]. ولا بدّ له من الصقل والصهر الوطني، والاعداد النامي والمتحرّك، والتعليم والتوجيه المتطوّر والواثق والسديد، والتدريب والتسلح المتجدّد والهادف، واستمرار التأهيل ليواكب الزمن أو العصر، وليجيد دائماً الرد المطلوب على تحديات العدو الصهيوني بقي داخل خطوط الهدنة أم تراجع إلى ما وراءها، والقوى المضادة والمعادية لبلده لبنان وشعبه وأمّته. وما كان لهذا الجيش أن ينفصل أو ينعزل فعلاً عن الناس في بلاده فيتناءى مستعلياً ومبتعداً عنهم بل أن من مناقبيته أو وطنيته أن يشاركهم، ما وجبت المشاركة، العناء في ظروفهم الصعبة، وفي كوارثهم ومآسيهم: وإن عليه أن يكون معهم كلما دفعتهم الحاجة إليه، ودون أن يغرق في ذلك أو خلاله في حياة مدنية عادية، أو مترفة ومغرية، ليظل له طابعه العسكري، وتبقى له روحه القتالية، وعلاقته بالخشونة ويتأبّى على الدعة[3] ويستمر حاضراً للأمر العصيب.

وعليه أن يشعر برابطة الأخوة القومية مع سائر الجيوش العربية لا سيّما مع شقيقه الأقرب والألصق جواراً الجيش العربي السوري، دونما مراعاة في ذلك

---

(١) كارل فون كلاوز فيتر ـ في الحرب ـ الجزء الأول (ترجمة أكرم ديري) ص ٢٣٩.

(٢) الجنرال ف. ن. جياب ـ حرب الشعب جيش الشعب.

(٣) وما زالت وصية الخليفة عمر بن الخطاب في هذا المجال للقائد العربي أبي عبيدة بن الجرّاح هي المرجع الأهم والعاصم الموثوق.

لاتجاهات مغرضة لهذا الطرف اللبناني المنغلق، أو ذاك الطرف اللبناني، ومنطلقاً في هذا المجال من الاصلاحات الدستورية[1] ثم من معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسورية، ومع ما تنص عليه معاهدة الدفاع العربي المشترك. ولا بدّ له وفي الأساس من أن يمتلك محبّة مواطنيه، ويمنع حيال ذلك (زجّه في مشكلات الحكم والشؤون الداخلية المعقّدة للبلاد)، ولكي لا يكون فريقاً في أية حال[2] بل لجميع فئات شعبه على حدّ سواء. ومن الواجب أن يواصل طلب المعرفة كجيشٍ وطني للوطن وللشعب بكل تطلعاته وطموحاته، وحربه، وسلمه، وأن يكون دائماً وكيفما كانت الظروف والأحوال بالمرصاد للعدو الصهيوني التاريخي الطامع بأرض لبنان راهناً ومستقبلاً ومصيراً، وتبقى الصهيونية ذاتها وما هي تتغير وتتبدّل في الصميم.

وأن له وعليه أن يتحصن وبشمولية بالوعي والحذر ليعرف كيف يمتنع على طمع الطامعين من داخله أو خارجه، أو المغامرين، أو المتربصين به. ولا بد أمام ذلك من تعزيز صلاحيات مجلس الدفاع الأعلى لا سيّما في مجالي التخطيط والتجديد في البناء والدفاع، ومتابعة الطريق.

وإذا ما كان من أولى مهمات هذا الجيش الدفاع الوطني، فإن ذلك لا بدّ من أن يعني فعلاً أساساً له التحرير الوطني أو المقاومة الوطنية. ولا بدّ من أن يكون في ذلك جزءاً لا يتجزّأ من شعبه وأمّته ليكون شعبه وأمّته له.

وينبغي أن يفيد الجيش اللبناني بعمق ومسؤولية من كل ما وقع في لبنان من أحداث، ولا يمر بها عرضاً أو من موقع السياسيين التقليديين المتخمين.. بل إن عليه أن يستوعبها جيداً من مصادر علمية ووطنية موثوقة وملتزمة لتكون جزءاً من وعيه العسكري الوطني، ليكون دائماً جيش وطنه قبل أي طرف آخر، وفي مكان الصدارة منه.

وليس له ألا أن يكون مع الحريات العامة المؤكدة في الدستور اللبناني، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، ومع الديمقراطية وليس ضدها، ليجد المحبة والرفد من رجال الفكر الوطني في وطنه وليس العكس.

---

(١) اللواء أركان حرب طلعت أحمد مسلم ـ التعاون العسكري العربي ص ٢٥٤.

(٢) وثائق الحركة الوطنية اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٨١.

الإعــلام:

لا شك بأن للإعلام في العصر الحاضر المكانة الأبرز في الدولة[1]، ونعنيه هنا شاملاً دون فصل ثابت فيه بين ما هو عام، وخاص. وهو في القطاع العام يعني مهمات عديدة ثابتة وواجبة تتضمّن التقديم والتوضيح لسياسة الدولة على اختلاف منطلقاتها ومعطياتها وتوجهاتها. ولا بدّ من أن يقصد في ذلك الشعب، ثم ينطلق معه ومنه في همومه، ومشاكله، ومصاعبه ومطامحه. وما هو يغيب عن أي شأن أو موضع في مجتمعه، وما يرتبط به أو يعنيه.

وما كان الإعلام الرسمي في لبنان يوماً في المستوى المرضي أو المطلوب منه. وليس له بأيّة حال أن يستمر في ضموره وإمكانيات ضعيفة ومحدودة. ولا بدّ له من أن يكون وطنياً وديمقراطياً، وشاملاً. ولكي يستوي في هذا المسار فإن له أن يقوى ويتّسع ويتقدّم ويوجه ويقود ويعطي في كل مجالات الحياة في لبنان، فيلمّ، ويحيط بكل ما يهم المواطن ويعنيه، فيكون معه، وبوعي ثقافي مسؤول وفعّال في مركز عمله، وبيته[2] وسائر مجالات نشاطه واهتماماته. ولا يجب أن يغيب عن أي شأن من شؤون لبنان الوطنية والعربية والخارجية، فيشارك المشاركة القاصدة والفاعلة في التربية والتعليم، والاقتصاد في كل نواحيه وأبعاده، ويجوب مجتمعه في مختلف خلاياه وآفاقه، وترحب دوائر توجيهه الوطني فيعم ذلك البشر والأرض. وما هو يكتفي في مهامه بالوصف أو النقل أو التبليغ والعرض والترفيه ومجرد التغطية، بل يدرس ويحلل ويرشد ويحاور ويوحي ويحفّز، ويهدم ويبني وذلك على كل الأصعدة، وفي كل المجالات المعيّنة. ويجمع ما بين العلم والفن على أساس من التخطيط الشامل في الوطن والحياة.

والأعلام الرسمي هو بصفّة عامة حق للدولة اللبنانيّة وواجب عليها نحو ذاتها، ومواطنيها. وهو يعني في حدّ ذاته قوّة وعطاء على غير صعيد. ولا بدّ له من أن يقوى في التغيير، والصهر الوطني العربي، والتجذير الديمقراطي. وليس للدولة اللبنانية المنشودة إذا ما أخلصت إلاّ أن تنمّيه وتزيد في شأنه، وتدرك فعلاً مغزاه وتأثيره بعد أن غابت عن ذلك زمناً طويلاً، وإلاّ انعكس سلباً عليها، وعلى شعبها في مسار الوحدة الوطنية والعربية الشاملة.

---

(١) محمد أحمد إسماعيل علي ـ مجلّة الوحدة العدد ٥٤ الرباط ١٩٨٩.

(٢) د. شارل رزق ـ الوحدة من طريق الاعلام ـ محاضرات الندوة ـ النشرة سنة ١٩٦٧.

وليس للإعلام الخاص في لبنان إلّا أن يكون وطنياً وصادقاً في الصميم، وفي السر والعلن، وشعبياً وديمقراطياً حقاً وغير تابع، وأن يلتقي مع الإعلام الرسمي اللقاء اللبناني الوطني العربي الواجب، والمخطط والمدروس، ولا بأس بأن يزيد عن الإعلام الرسمي إذا ما توفّرت له الإمكانيات والمعطيات الوطنية والقومية النامية. وما كان لهذا الإعلام أن يغيب وبأية حال عن الرقابة الوطنية المسؤولة والقادرة، وذلك حتى لا تمتدّ إليه الأيدي المشبوهة والمغرضة من هنا وهناك، فتضع السمّ في الدسم أو «يروج للدعايات الأجنبية ويدعو للتفرقة»[1] أو يعمل تحت ستار وطني خادع وغادر أيضاً، ويصبح وبالاً على الوطن بدلاً من أن يكون قوّة وخيراً له.. وما كان هذا التخوّف أو التحسّب يحجب معطيات وطنية رائعة بل خالدة لهذا الإعلام لا سيما في ما مرّ به لبنان من مراحل صعبة، وأزمات حادّة. وليكون هذا الإعلام ذاته هو السلطة الأقوى التي تسقط ما عداها من السلطات ويستوي السلاح الأمضى للقوى الوطنية اللبنانية كما في سنة ٥٢ وغيرها من المفاصل الوطنية التاريخية.

وما كان للتجارة أن تنفذ أو تسود هذا الاعلام فتطبعه بطابعها، وإلّا فهو يفقد بذلك رسالته الطليعية الوطنية اللبنانية العربية.

وما كان للإعلام الخاص أن يقل مطلقاً عن الإعلام الرسمي أهمية فهو لا يمكنه وفي أي ظرف أو حال، أن يتخلّى عن مسؤوليته الوطنيّة والقوميّة. ولقد كانت الصحافة أحد أبرز عوامل النهضة العربية الحديثة ومعطياتها المتقدّمة.

ولا بدّ من التخطيط لاعلام لبناني فيكون له مجلسه الأعلى الموحد ويتلاقى فيه ممثلو القطاعين الإعلاميين اللبنانيين العام والخاص، وتثبت له استراتيجيته المرحلية والعليا الشاملة. وتشمل رقابته قطاعي الإعلام اللبناني، ليظلّ التوجيه الوطني اللبناني العربي في لبنان واحداً وموحداً ودون أن يعني ذلك استحالة أن يكون لكل واحد من القطاعين المذكورين محوره الإعلامي الخاص.. ولا بدّ من موقف ثابت ومسؤول للمؤسّسات الثقافية اللبنانية الوطنية، وللمثقفين الوطنيين اللبنانيين من الاعلام في لبنان. وكذلك الحال مع القوى الوطنية والقومية، ودائماً كانت الثقافة الوطنية والقومية هي المصدر الأهم والأعظم للإعلام اللبناني في شتى قطاعاته ومجالاته ومنطلقاته. وإن الإعلام ولا شك هو اليوم الطليعة المتقدّمة والعاملة والمسؤولة في الوطن، والمجتمع،

---

(١) الأستاذ كمال جنبلاط ـ في السياسة اللبنانية ـ أضاع وتخطيط ص ١٤٣.

وعلى مختلف الأصعدة، وإنه القوة الفاعلة في الحرب والسلم. وفي التحرير والتغيير والانماء والتوحيد، وسواء أكان ذلك على صعيد الدولة أم الشعب[1] أو عطاء الحكم وفعل الأفراد والجماعات والفئات. وإن ذلك يحتم فعل التنسيق الكامل بين الإعلام اللبناني الوطني والإعلام العربي وصولاً إلى وحدة إعلامية عربية في مسار الوحدة العربية الشاملة والمصير العربي المشترك.

الثقافة:

وما كان للثقافة أن تظل في لبنان العربي في تناقض حاد، وتشتّت وعجز عن سلوك الطريق الوطني العربي الواحد والقويم. وما كانت ثقافة بلد أو شعب في الأصل فعل هوايةٍ لا منتمية، وغير وطنية، وقومية أو فوضى، بل لا بدّ من أن تكون ومهما كانت الظروف والأحوال وطنيّة وقومية في بلدها ومحيطها القومي. وإنه لمن الواجب الحتمي والمطلق أن تكون ثقافة لبنان البلد العربي لبنانية وطنية عربية وإنسانية بل عربية في البدء والمصير، ودون أن تتناقض بذلك في معطياتها الوطنية والعربية والإنسانية. وإنه لمسلّم به أن تعني هذه الثقافة في لبنان الركائز أو الأسس والمنطلقات للسياسة والاقتصاد، والتربية والتعليم، والإدارة، والإعلام، وسائر نشاطات المجتمع على اختلافها وتستشف آفاق المستقبل في مختلف المجالات.

وليس للثقافة الوطنية اللبنانية إلاّ أن تكون واحدة مهما تنوّعت توجّهاتها ومعطياتها أي لبنانية عربية خالصة، ولتذهب إلى غير رجعة كل المحاولات الثقافية المفتعلة والمستوردة والمزعومة، والإنعزالية، والشعوبية المضادة والمعادية لهوية لبنان العربية المباشرة، ودونما تداخل قومي غير عربي أياً كانت تسميته أو سيكون عبر طروحات التعددية الثقافية التقسيمية الخبيثة.

وإذا كان لثقافة لبنان الوطنية والقومية أن تعني قواعد المجتمع والحياة فيه، فما هي تفترض في ذلك مجرّد افتراض، بل تعني وبالذات عطاء التاريخ، واستمرار الحضارة العربية في هذا القطر كما في سائر أجزاء الوطن العربي، وليجسّد في حقيقتها تفاعل الفكر الوطني والقومي العربي مع بيئته عبر تسلسل العصور، وصولاً إلى قواعد ومفاهيم وقيم وحقائق قومية عربية راسخة وفاعلة. وإن ذلك لا بدّ من أن يعني تعزيز الثقافة الوطنية اللبنانية العربية، والمؤسّسات الثقافية اللبنانية الوطنية لتستوي في مكانها

---

(١) د. شارل رزق ـ الوحدة عن طريق الاعلام ـ نشرة الندوة رقم ٦ ـ ١٩٦٧.

الأساسي والطليعي وتكون مصادر الإنماء والتغيير والتطوير والنهوض والتقدّم في لبنان وسائر البلاد العربية، وتتابع بصدق وفعالية وعلى كل صعيد في المجتمع العربي، والحياة العربية مسيرة النهضة العربية الحديثة جامعة في ذلك الأصالة النقيّة الراسخة والجادة والإيجابية، والحداثة المنتمية الهادفة في القومية والإنسانية، ووحدة المصير القومي العربي وتكون المرشدة للعمل العربي في مواجهة تحديّات الحاضر والمستقبل.

تحرير الأرض:

ما كان للمقاومة الوطنية اللبنانية أن تعني في أصل مسيرتها جزءاً من شعب لبنان بل لا بدّ لها من أن تشمل وفي كل حال، وبشكل أو بآخر، كل هذا الشعب بمختلف طوائفه وفئاته، وأن تطرق بإيمان وحق وصدق أبواب فئة لبنانية ما زالت متحالفة وبإصرار فاضح مع العدو الصهيوني، لتصلها وتنتزعها من أضاليل هذا العدو المحتل، حتى قبل حدود الهدنة، لجزء من الجنوب اللبناني والبقاع الغربي، والطامع بمياه لبنان وسهوله وسائر أرضه وموقعه الجغرافي والاستراتيجي، وإن تحرير ما اغتصب من جنوب لبنان قبل فرض شروط الهدنة وبعدها، هو لا يعني وطنياً مواطني هذا الجزء وحدهم إنما هو مسؤولية لبنانية وعربية شاملة. وهو يعني في ذلك واجباً وطنياً لبنانياً عاماً وفرضاً روحياً إسلامياً ومسيحياً مقدّساً. وإن عدم القيام به وعلى أي صعيد هو، وأيّاً كانت الذرائع والتبريرات، خيانة وطنية كبرى، وانحراف إيماني وهرطقة وضلال مبين. وإن كل ادّعاء للوطنية اللبنانية خارج هذا النطاق، وعلى أي مستوى آخر هو باطل وعمالة مفضوحة. ولا يجب أن يستمر تحرير الأرض في الجنوب والبقاع الغربي وقفاً على قوى وطنية معروفة. أو دينية معيّنة بل إن من الواجب الحتمي أن يدخل في مشروع الحكم اللبناني الوطني، وحتى في غير منحى القرارات الدولية، لتكون الشرعية اللبنانية وطنيّة وعربية فعلاً وعملاً، ودون تخلٍ منها عن أي حق لبناني وطني أو عربي فلسطيني أو غير فلسطيني، وليتلاقى الحكم اللبناني في ذلك مع شعبه وينهي سياسة لبنانية رسمية انعزالية، ويضع حدّاً لاعتماده الكامل والضعيف أو رهانه على بعض الدول الكبرى لا سيما الحليفة العضوية للعدو الصهيوني، في تطبيق بعض القرارات الدولية. وما هي يعنيها هذا التطبيق المحق والعادل والصادر بجلاء عن أكبر إرادة دولية. وما مصلحتها بمجهولة في غرس الكيان الصهيوني في المنطقة العربية، ثم في توسيع هذا الكيان على حساب لبنان وسائر أجزاء الوطن العربي. ولا

بدّ من أن يصبح تحرير الأرض اللبنانية المحتلّة ودون خضوع لأي قيد أو شرط، أو ضرب عرض الحائط بالقضية الفلسطينية قضيّة العرب الأولى، هو الشاغل لكل اللبنانيين الوطنيين العرب الشرفاء، وسواء أكانوا داخل الحكم اللبناني أم خارجه، وأياً كانت انتماءاتهم السياسية واعتقاداتهم الروحية. ويبقى الانتماء إلى لبنان البلد العربي أولاً ومصيراً وغير الإنعزالي نهائياً[1] هـو الأولى والأهم والدافع الأقوى لتحريره.

ـ إلغاء الطائفية:

ليست الطائفية في لبنان أمراً طارئاً أو شأناً مفتعلاً بل هي للحقيقة تضرب عميقاً في كيانه وواقعه[2]. وقد برزت في حياته منذ زمن غير قريب. وعملت على تعميقها وتفعيلها أكثر من جهة عازية ومستعمرة، ومنتدبة، وطامعة. وأكّدت هذه الجهات على وجوب فعلها واستمرارها كبؤرة تفرقة، ومصادر فتن وضعف. وهي قد وجدت في لبنان تبعاً لتواجد طوائف فيه، وتوافد أخرى إليه من أكثر من حدب وصوب. وما تهيأ لهذه الطوائف أو أفسح في المجال لها أن تتفاعل عميقاً لتختلط فيما بينها أو تنصهر اجتماعياً، ووطنياً، وقومياً بصورة مؤكدة وثابتة. وأفاد المحتل العثماني التركي وأكثر من طامع غربي، وعلى غير صعيد من هذا الوضع الطائفي المعني المتباين في ذاته، والمتنافر أيضاً، ففجروه قبل نظام الحكم المتصرفية في لبنان الصغير. وراعى المنتدب الفرنسي هذا الوضع الطائفي أو الطوائفي في عهد حكمه الإنتدابي للبنان الكبير، وأثبته في الدستور اللبناني ١٩٢٦. واتبع العهد الاستقلالي اللبناني سلفه الانتدابي الفرنسي فاحتضن الطائفية مرّة أخرى في ما سمي بالميثاق الوطني سنة ١٩٤٣. وأصبح هذا التلاقي الوفاقي الثابت أو المدّعى أصلاً، الأساس، وإلى حدّ وعلى غير صعيد، في مختلف التوجهات اللبنانية الرسمية، وغير الرسمية، وما سلمت من هذه الطائفية اللبنانية أو الظاهرة المرضية المتسلسلة، جهات لبنانية حزبيّة عقائدية، وربما علمانية، حتى لقد قيل فيها خلال أكثر من حدث، ويصدق إنّها طائفية أكثر من الأطراف اللبنانية الطائفيّة أصلاً[3]. وقد بلغت الطائفية عند بعض طوائف لبنان

---

(١) يحاول الانعزاليُّون وفي أكثر من موقع في لبنان أن يجهلوا أو يتجاهلوا ما نصت عليه وثيقة الطائف: «لبنان عربي الهويّة والانتماء..» وهنا تتأكد مسؤولية العروبيين في لبنان وخارجه.

(٢) د. ظاهر غندور ـ جذور الانقسام الطائفي في لبنان مجلة الفكر التقدمي عدد ١٤ ـ ١٩٨٩.

(٣) وهو ما صرّح به النائب اللبناني الأستاذ ادوار حنين أثر الأحداث الحزبية الداميه في شمال لبنان وغيرها أو ما يسمى بالمعارك الجانبية أو حروب الزواريب والأزقة.

درجة معنى الوجود، أو فعل الحياة، فإذا بالطائفة تعني الشعب، أو الأمة والوطن[1]، لتكون هي ذاتها عند بعض الجهات اللبنانية لبنان كل لبنان، ولا مجال بقاء فيه لسواها.

وبرزت الطائفية اللبنانية كأبشع ما تكون عنصرية حاقدة، وهمجية قاتلة، خلال فتن لبنان وحروبه الأهلية. وتستوي الوسيلة الأمضى والأهم للاستقطاب الحزبي، والاحتواء الشعبي أو الجماهيري والتفجير الدموي. وتعتمد السلاح الأقوى لمناهضة كل توجّه وطني لبناني وعربي وديمقراطي وتقدمي، وتستوي واحداً من معوقات تحريره وتغييره وتوحيده.

وما كان للبناني عاقل أو مستنير أن يطمع بإزالة هذه الطائفية المزمنة والمتجذرة ما بين ليلة وضحاها. ولا بدّ وفي أي حال من الإصرار على مجابهتها على غير مستوى، وفي أكثر من مجال فكري ثقافي وسياسي وإعلامي وتربوي، واقتصادي واجتماعي، وإنمائي،وذلك من أجل أن تضعف وتتلاشى، ويحل مكانها العامل الوطني اللبناني العربي. وإن ذلك لأمر يتجاوز، ولا شك، قواعد (الطائف) وأهله، ووعوده، وهو لا يمكن أولاً وأساساً إلاّ أن يكون فعل انطلاق فكري ثقافي، وطني وقومي شامل فسياسي،ويتلوه أو يواكبه ويشتق منه توجه تربوي وتعليمي، ويثبت خلال ذلك، ليعمق هذه المواكبة، تأسيس دستوري وقانوني وطني لبناني غير طائفي. ولا بدّ لهذا التأسيس من أجل أن ينفذ ويفعل، من قوى وطنية لبنانية عربية غير طائفية تعنيه وتلتزم به. وقد أوجد لها فعلاً وفاق الطائف قاعدة الانطلاق حينما نصّ بجلاء على إلغاء الطائفية، ودونما تحديد لزمن هذا الإلغاء[2]. ولعل هذا النص على نقصه، هو من خير ما احتواه ميثاق الطائف. وما كان للطائفيين أو الطوائفيين أن يلغوا الطائفية في النظام اللبناني، وإن ذلك غير مسموح به لهم من قبل سادتهم ومراجعهم في داخل

---

(١) ويتجلى ذلك في كتابات مؤرخي المارونية السياسية وعلى رأسهم الأب بطرس ضو في كتابه (تأريخ الموارنة).

(٢) إذا كان لوثيقة الطائف ٨٩ أن تقر من حيث المبدأ إلغاء المادة ٩٢ من الدستور اللبناني المتعلقة بالطائفية فإن هذا الالغاء لم يكن نهائياً فقد علق بأمرين هما: ١ ـ تمثيل الطوائف في تشكيل الوزارة. ٢ ـ مناصفة وظائف الفئة الأولى بين المسلمين والمسيحيين. اما الالغاء النهائي فيتم بتشكيل لجنة من أجله.

لبنان وخارجه. ويبقى هذا الأمر قدر الوطنيين اللبنانيين العرب الذين لا بد من أن يكون لبنان على شاكلتهم كما هو في الأصل والتاريخ والمرتجى القومي.

ـ الديمقراطية:

طالما تعاظم ادّعاء الديمقراطية في لبنان حتى كاد بعضهم يقدّم هذا القطر العربي، وكأنّه البلد الديمقراطي فعلاً، أو الديمقراطي المثال في المنطقة العربية. وإذا ما كان لهذا الإدعاء أن يكبر في مجال الدعاية أو المظاهر، فما هو يثبت فعلاً على أرض الواقع. وما كانت الديمقراطية مجرّد عمل دعائي أو «مهرجة» خطابية، إنما هي مفهوم فلسفي عميق ورحب في النطاق الإنساني. وهي تعني في منطلقاتها الحريّة والعدل والمساواة في منطق الحق، واحترام الإنسان أصلاً. ولا بدّ من أن تعمق في الفكر، والسياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والتربية، والتعليم، والثقافة، والعلاقات الإنسانية في مختلف دوائرها. ودون أن تعني في كل ذلك الفوضى أو التفلّت من القوانين العادلة، والأنظمة القويمة، والتسيب في العبث أو اللامبالاة. وهي في معطياتها انطلاقات حضارية أو عملية ارتقاء بالإنسان في مدى الذات والمجتمع، والوطن والعالم، والحياة، وأياً كان الاختلاف في مفهومها[1] فإنها ولا شك تتبيّن أو تتجلّى في مبادىء واتجاهات. ولا يمكن إلاّ أن تراعي في ذلك، وبالتأكيد حقوق الفرد والجماعة، فلا يستغلّ الإنسان الإنسان، أو الجماعة الجماعة أو الشعب بعضه بعضاً[2] ولا بدّ حيال ذلك من أن يضرب عرض الحائط بكل ميزة عرقية أو مذهبية أو طبقية أو لونية[3]. والديمقراطية تعني تكافؤ الفرص بصورة كاملة، والابتعاد عن كل ما ينال من قيمة الفرد أو الإنسان، وحقوقه المشروعة، وأياً كانت الذريعة في ذلك والاعتبار. ولا شك بأن الديمقراطية هي فلسفياً تجسيد قيمة الإنسان في الوعي كما في الفعل. وهي في هذا المنحى تنمو وتتقدم، وإلاّ فهي تشوّه وتزيّف، ولا تكون حقيقة أو واقعاً.

وإن في ما أبرزته الحرب اللبنانية ٧٥ تعرية فاضحة لإدعاء الديمقراطية في لبنان

---

(١) دورثي بيكلش ـ الديمقراطية ص ٣.

(٢) دورثي بيكلس ـ الديمقراطية ـ ص ٦٦.

(٣) الاعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٧.

ـ الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية المادة ٢.

في السياسة والاقتصاد والاجتماع، والتربية والتعليم والثقافة، والحياة العامة. . وإن هذه الحرب قد عرّت وبشكل فاضح قوى حزبية لبنانية طالما ملأت الدنيا مباهاة بالشعارات الديمقراطية، وحينما أصبحت في موضع التجربة ظهرت على حقيقتها كقوى معادية للديمقراطية.. وإذا هي مغرقة في الحزبية الحادة، أو الفئوية الشرسة والإنغلاق، والجمود العقائدي الراسخ، والاستئثار الذاتي الأعمى، والزيف الديمقراطي. وذلك على غير صعيد سياسي، وثقافي، ونقابي، ومذهبي ديني. ولن تقوم للبنان العربي قائمة أو يكون إلّا بإنطلاق الديمقراطية فيه بمنطلقاتها أو معطياتها المتنوعة والمتكاملة[1] الفلسفية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، لترسخ عميقاً في نظام الحكم اللبناني بمختلف سلطاته كما في الشعب بكل قطاعاته ونشاطاته، وتسطع في التحرير الحق، والثابت والشريف، والتغيير الجاد والنافذ. والبناء الراسخ والقويم. وفي مختلف مجالات الحياة اللبنانية العربية.

الأحزاب اللبنانية:

نعني بالأحزاب اللبنانية هنا أولاً الأحزاب الوطنية اللبنانية هذه التي كثيراً ما تعثّرت في مسارها. وفشلت أكثر من مرة في انطلاقاتها النضالية مثل سنة ٥٨ وسنة ٧٥ ـ ٧٦. وهي لم تكن للحقيقة والتاريخ تضع لبنان حيث يجب أن يكون في برامجها وقد ثبت بما لا يفيد الشك، أنه لم يكن بأخذ في آفاقها النظرية حيزاً بيّناً في التنظير أو التخطيط المتكامل. وقد برز فقرها المدقع والفاضح في هذا المجال في مطلع الحرب الأهلية سنة ٧٥. وإذا هي لا تملك على تعدّدها، في موضوع لبنان الملحّ والمطلوب سوى خطرات ونظرات متفرّقة، ومواقف، ووجهات نظر جزئية[3]، وما هي بأجزاء مشاريع. وما كان لهذه المعطيات القليلة والمتناثرة أن تشكل صيغة، أو مشروع ميثاق لبناني وطني عربي، أو برنامج إصلاح لبناني متكامل. وقد أفقدت الحرب المذكورة الأحزاب الوطنية اللبنانية غير قليل من نصاعة المظاهر، والدعاية. وما كان لها إذا ما تبيّنت حقيقة مواقعها وأوضاعها إلّا أن تستوعب فعلاً ما كانت فيه، وما آل أمرها إليه، لتنطلق على أساس هذا الاستيعاب، فتكون جميعها فعلاً وحقيقة لبنانية عربية

---

(١) الأستاذ كمال جنبلاط ـ محاضرات الندوة رقم ٦ سنة ١٩٦٧.

(٢) د. كاظم حطيط ـ التكامل الديمقراطي في فكر كمال جنبلاط (مجلة المنابر) أيار بيروت ١٩٨٦.

(٣) وهو ما بدا لنا فعلاً في البحث والتنقيب في ملف أكثر من حزب وطني لبناني.

وتقلع عن استيراد كل شيء على صعيد التنظير، والتخطيط، والبرمجة، كما هو الشأن مع أكثر من فريق (حزبي لبناني وطني) ولا بدّ لها كمسلمة موضوعية مطلوبة على غير صعيد من أن تتعمّق وتتجرّد في استيعاب نشأة لبنان وشؤونه ومشكلاته، وكل ما يعنيه في واقعه الذاتي من خصوصية معينة، ومن حالات مشتركة عميقة وأصيلة مع محيطه العربي، وأن يحل ذلك مطلوباً ومقبولاً في صميم انطلاقات تلك الأحزاب وأبعادها المنشودة. ولا بدّ لها من أن تتقارب جدياً وبإخلاص فيما بينها لتشكل وبحق، من موقع تلاق وطني عريض، قواسم أو جوامع مشتركة ثابتة ليستوي لها في الإطار الوطني الديمقراطي برنامجها الجبهوي اللبناني العربي في شتى المجالات، وعلى مختلف المستويات الوطنية والقومية، وفي التحرير كما في التغيير وقطرية البناء، ووحدويه القومية في آنٍ معاً. ولتصل بفعل وجدارة إلى جديّة العمل الجبهوي الذي طالما فشلت في تحقيقه. وقد قال القائد الوطني كمال جنبلاط كلمته المشهورة في ذلك: «لقد حاولت جاهداً أن أجعل من أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية.. جبهة ولكنها أبت إلاّ أن تظل في مكانها أحزاباً فحسب».

وإنها لضرورة وطنية وقومية عربية أن تجدّ هذه الأحزاب الوطنيّة اللبنانية في الوصول إلى جبهة وطنية عريضة. وهي التي طالما رفعت شعاراتها ونادت بها، ودون أن تتناقض في ذلك مع هذا الفريق الديني، أو ذاك الفريق الديني، متخلّصة في ذلك من ضعف في الرؤية كما في التكتيك، ولتثبت لها بحق وكفاءة قيادة حركة التحرير والتغيير والتوحيد والبناء في لبنان العربي، والمشاركة المتقدمة في حركة التحرر الوطني العربية، وإلاّ فإن فاقد الشيء لا يعطيه ومهما كثر ادعاؤه له، وأكثر من رفع شعاراته. ولا بدّ من تغيير في بنى هذه الأحزاب وهي مسؤولية ثقافية نضالية وطنية وقومية. ولا يعفى من تحملها أي مثقف وطني لبناني عربي. وإنها ولا شك بعض مهامه الوطنية والقومية أو التزاماته الثابتة.

أمّا الأحزاب اللبنانية الأخرى فهي قد لا تعطي إلاّ من ذاتها أي طائفية وعنصرية أو إقطاعية وتبعيّة لرجعي أو استعماري. وإنّ هذه هي العناصر ذاتها التي صيغت منها. وحيال ذلك لا مندوحة من أن يستمر التناقض بينها وبين الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية، ولا بدّ من تغليب الحوار الجدي والإيجابي في هذا المجال. والتفاوض ما أمكن بوعي ومسؤولية ليظلّ الصراع ما وجب وبإصرار بين هاتين

الجهتيـن الحربيتين المعنيتين سياسياً وجماهيرياً ودون أن يعني ذلك وبأيّة حال تساهل القوى والأحزاب الوطنية اللبنانية مع العمالة وتدبير المكائد، وإشعال الفتن، والتآمر والخيانة، والعمل جنباً إلى جنب مع العدو الصهيوني المحتل في لبنان، وسائر أقطار الوطن العربي. وإن في الحرب اللبنانية أكثر من عبرة في العمل الوطني اللبناني العربي.

البيئة الاجتماعية:

تعيث في البيئة الاجتماعية اللبنانية فساداً آفات وعيوب كثيرة. وهي تكاد تقف حواجز دون وصول لبنان إلى مجتمع متواصل ومتكامل واحد. أو إلى مجتمع بمعنى الكلمة. وإن العشائرية والعائلية والعادات الآسرة الغثة والإنغلاق الضارب في الماضي، كل ذلك ما زال يسود الريف اللبناني أو معظم أهله ومناطقه، ولا يجد ما يعيقه أو يقتلع جذوره.

وإن الفئوية والأنانية الحادة، وضعف لحمة التساكن أو الجوار، وتضاؤل فعل القِيَم والمُثُل، والتظاهر بها، كل ذلك يطبع بطابعه المدينة اللبنانية.

ويفعل الإقطاع الزراعي أو السياسي وبصورة خاصة في الملحقات اللبنانية فعله البشع والخبيث والسيء، فهو يقيم حدوداً راسخة لمناطق نفوذه المتعدّدة والمتباعدة، ويشيع ما استطاع التنابذ والنزاع والفرقة في المنطقة الواحدة، والقرية الواحدة، وربما في وسط هذه الأسرة، أو تلك الأسرة. ولا يتورع عن فعل الموبقات، والشرور السافرة، ما ثبت ذلك لصالحه، أو زاد في مصلحته وتسلّطه ورفاهيته.

ويفقد الدين في لبنان من جوهره أو سطوعه البين ليزيد شأنه في طقوس ومناسبات ومظاهر وشعارات وهو ينتهي في مواطن وقطاعات لبنانية إلى الطائفية المتعصّبة والمجرمـة. ويكثر المستغلون للطائفيـة على مختلف الأصعـدة: السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي، والتعليمي. وتضمر التربية الاجتماعية والوطنية الحقة في المؤسّسات التعليمية اللبنانية، وكذلك في البيت أو الأسرة اللبنانية. وتنأى مناطق في لبنان عن المدنيّة أو المعاصرة لتهيمن عليها عادات الثأر والانتقام والمباهاة بالكرم المسرف الذي يقود غالباً إلى الفقر والعوز، وربّما إلى احتراف البطش والإجرام وأمّا المؤسسات الاجتماعية فهي في أكثرها ضيقة الصدر أو الأفق، تكاد تفقد الحس الاجتماعي، وقد تقف الواحدة منها مساعداتها، لأكثر من داع وعامل، على فئتها أو

جماعتها الخاصّة بها. وتحكمها في ذلك أكثر من حالة طائفية ومناطقية، وعشائرية[1].

ويفعل التعالي أو التمرّد النزق على القانون والنظام، وفي أكثر من مجال كنتيجة ضعف الحس المدني، فعله السيّء[2]. وهو يحصل ضمن الإدارة اللبنانية، أو من خارجها ليزيد في اتساع رقعة الفوضى والفساد.

ويعمل عدم التواصل الجاد في (مجتمع) لبنان على إبراز التفاوت، أو التفاصل المناطقي والفئوي، والعشائري، والطائفي. وقد أعطت الحرب اللبنانية الأهلية ٧٥ في هذا المجال آثارها المأسوية والمدمّرة ولتزيد الطين بلّة فتعمق الانطواء، أو الغربة في الوطن، وتضعف الشعور بالمسؤولية على غير صعيد فتنمي روح الأثرة والجشع، والتهافت الأناني على الكسب حتى لا حد[2] ودونما أي وازع خلقي أو تبعـة المواطنية أو شعور بالذنب. ولا بدّ من إحداث التغيير في هذه الأوضاع الاجتماعية، وذلك من موقع الوعي الوطني والقومي والمسؤولية الوطنية. ويبدأ ذلك أساساً بتنمية الروح الاجتماعية أو المجتمعية في الحياة اللبنانية العربية العامّة. فيركز على وجه الخصوص في التربية الوطنية اللبنانية على التوجيه الاجتماعي. وانطلاقاً من ذلك، فلا بد من العودة إلى التدريب العسكري والخدمة العسكرية الإجبارية[3]، لاحتواء الفتيان اللبنانيين. لهذه المعطيات العسكرية الوطنية في أماكن مشتركة واحدة، وفترات معيّنة مناسبة.

وللمزيد في هذا السياق ينبغي إنشاء تجمعات شبابية، وإقامة مخيمات لها لممارسة نشاطاتها الاجتماعية الدورية في مختلف المناطق اللبنانية. ويقتضي ذلك إخضاع هذه النشاطات لمجالس رسمية مختصّة، ووطنية موثوقة[4].

وإنّ الرد على الآفة الطائفية المستشرية في لبنان يستوي في أكثر من مجال كإلغاء الطائفية السياسية في نظام الحكم اللبناني، وتحويل لبنان في نظامه الانتخابي المنشود إلى

---

(١) طالما وصلت مساعدات من بلاد عربية إلى لبنان وإذا هي تقع في حيازة هذا المركز الديني أو ذاك المركز الاجتماعي فيوزعها كل منها على جماعته فحسب.

(٢) د. زكي شخاشيري - نشرة الندوة اللبنانية رقم ١٠ ١٩٥٧.

(٣) ولا بدّ لهذه الخدمة ان تعني حقيقتها في التوجيه الاجتماعي الوطني كما في التدريب العسكري.

(٤) ولا بأس أن يناط ذلك بمديرية الشباب والرياضة أو مديرية أخرى كما يقترح الوزير زاهر الخطيب في مشروعه لإجراء الإصلاح الإداري جريدة الشرق ٩١/٥/٣١.

دائرة انتخابية واحدة[1] أو إلى دوائر انتخابية تتعدّى بل تضرب عرض الحائط بكل ما اختلقته الطائفية السياسية والاجتماعية من حدود ظالمة أو فواصل مانعة ومغرضة، أو تباعد وتقسيم نفسي وفكري.

ولا بدّ من التشجيع في هذا الاتجاه على الإختلاط أو المزج[2] في السكن والمجتمع والحياة في النطاق اللبناني، لا سيّما في مجال الأحوال الشخصيّة، ودون افتئات في ذلك على قواعد روحية أو إكراه وطغيان على الحقوق المدنية الإنسانية الواجبة والعادلة[3] والحريات العامة، وإنشاء المشاريع التنموية المحلية الصغيرة، والواسعة.

ويقتضي ذلك عدم التساهل أو الإباحة بل التضييق، وحتى المنع لظهور أحزاب وتجمعات طائفية، وان يبرز ذلك في التشريع اللبناني وبصورة جلية ولا يقبل الشك أو التأويل. وإن ذلك يقضي أن يسود العدل الاجتماعي والوطني، وتشيع المساواة على كل الأراضي اللبنانية، ودون أخذ بالاعتبار لفوارق طائفية ومناطقية وعشائرية. ويجب أن تعاد الوحدة إلى الجامعة اللبنانية، وتذهب إلى غير رجعة تجزئتها الطائفية المغرضة ـ وليحل مكانها ما دعت الحاجة، أو اقتضت المصلحة اللبنانية الوطنية التنوع أو التفريع الأكاديمي أو الاختصاصي المطلوب، ويعزّز التعليم الخاص بالريف.

ولا بدّ من تحصين الجيش الوطني اللبناني في وجه كل ما يمتّ إلى الطائفية بلون أو صلة.

وإن على القوى الوطنية اللبنانية أن تقف بصلابة وحذر من الدعوات إلى اللامركزية السياسية، أو التوسع المغرض في اللامركزية الإدارية، فتمنعها وبأي شكل من التنفيذ أو التحقيق[4]. وما هي في الأساس إلاّ دعوات انعزالية طائفية وانفصالية. وهي ذات أبعاد كيانية خبيثة وطامعة.

---

(١) وهي دعوة طالما رددتها الحركة الوطنية اللبنانية أبان الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥.

(٢) وهذا ما كان يدعو إليه الكاتب البناني المرحوم رشدي المعلوف.

(٣) الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الإنسان المدنية والسياسية.

(٤) د. عصام سليمان ـ الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ص ٢١٥.

وليس من العدل والوطنية والعروبة أن تكون في لبنان مناطق نائية ومهملة تحكمها العادات والتقاليد العشائرية أو القبلية القديمة الغاشمة. وأن لها أن تكون في صلب اهتمام الحكم الوطني اللبناني المنشود. وإلا ظل العدل الاجتماعي في لبنان ناقصاً وكذلك هي الوطنية والديمقراطية.

ولا يجوز أن تنسى أو تتناسى في هذا المجال مسألة أو مأساة سكان وادي خالد المستمرين لأسباب غير وطنية أو موضوعية منذ عشرات السنين ناقصي الهوية اللبنانية. وما كان للدين أن يخشى في لبنان اللهمّ إلاّ إذا تحوّل إلى طائفية لا تمت إلى أصله بأيّة صلة، ولا بد من أن ترعى قيمه وتصان، ويعمق الحوار بين أطرافه ويروا ما فيه للوطن والإنسان[1]...

وإن للرؤساء الروحيين اللبنانيين أن يصلوا من موقع روحي ووطني إلى مجمع أو لقاءات دورية جامعة فيما بينهم[2]. ويجب الترّكيز في هذا التوجه أو التغيير الاجتماعي المطلوب في لبنان على وزارة الشؤون الاجتماعية لتعني فعلاً ما وجدت من أجله، فتنمي وتشيع العمل الاجتماعي على مدى لبنان، فتعمل في المدن والأرياف على غير صعيد وفي أكثر من ميدان. فتهدم وتقتلع ما رثّ وفسد من معايير وعادات وتقاليد وأعراف.. وتشيد وتغرس ما وجب، وسلم من مفاهيم ومبادىء وقِيم، وتقضي بعلم ومسؤولية على كل ما أوجدته الطائفية والإقطاعية والعشائرية والقبلية والعائلية من تجزئة وفرقة ومنازعات، وتضع حدّاً للرتابة والجمود والتوكل الجبري الأعمى أو العجز. وتنمّي الروح الاجتماعية الحضارية المتقدمة. وتتحول في نطاقها العام إلى خلايا درس وبحث وعمل وهدم، وبناء، وتغيير، متعاونة في ذلك مع مختلف المراكز الاجتماعية والوطنية اللبنانية. وتعمل على أن تنقى في هيكليتها الأساسية من كل دنس طائفي ونفعي انتهازي موروث ومستجد بفعل الحرب الأهلية ٧٥. وتكون حقيقة من الوزارات الرئيسية والمهمة وتختص من حيث المبدأ ببناء المجتمع المتقدم في لبنان، ولا تقتصر في مهامها على نشاطات ومساعي فقيرة وغير مؤثرة أو فاعلة، وتتعاون ما استطاعت مع مؤسسات اجتماعية عربية ودولية لبناء دولة لبنانية عادلة[3].

(١) د. زكي شخاشيري ـ نشرة الندوة اللبنانية رقم ـ ١ ـ ١٩٥٧.
(٢) لقد عرفت الندوة اللبنانية لقاءات حوارية رائعة بين رجال دين لبنانيين مسلمين ومسيحيين.
(٣) د. جمال كرم حرفوش ـ السياسة الاجتماعية اللبنانية نشرة الندوة ٦ سنة ١٩٥٦.

الدولة اللبنانية المطلوبة:

وعلى أساس ما تقدّم وسواه من متطلبات وتطلعات لا بدّ من أن تنطلق الدولة اللبنانية الحديثة والمأمولة والوطنية العربية ودونما شك أو تناقض وتعارض بين لبنانيّتها أو وطنيّتها وعروبتها. ومن أجل كل ما حدث في لبنان لا يصح وبأي شكل من الأشكال وفي الأساس، استمرار ادّعاء دعاة الإنعزالية ومن لفّ لفّهم أو التابعين لهم من وصوليين وتقليديين مرتزقة ورأسماليين جشعين ومتطفلين على الفكر والثقافة، والتنظير الوطني، والعمل السياسي إن الحرب اللبنانية الأهلية التي انفجرت سنة ٧٥ هي فعلاً وبصورة كاملة حرب الآخرين على أرض لبنان. وإن هذا الإدعاء يعني، وكيفما كانت ظروفه وصيغه، أمراً واحداً هو أن حكم ٤٣ وما قبله، وأياً كانت الأحداث التي أتى بها وأنتجها لا بدّ من أن يستمرّ ليستمر بذلك أهله وسدنته والمستغلون لبنان به، وتعود الدولة اللبنانية وهي تقوم بعد الحرب المعنيّة كما كانت، مزرعة شركة طائفية تابعة ومرتهنة، وأياً كانت صيغ الوثائق والمواثيق المستجدة والأساسية. وتأبى الرجعية إلا أن تؤكد ذاتها حتى وهي في السقوط.

وإن الدلائل هي فعلاً كثيرة وكبيرة على لبنانية الحرب المذكورة ولن نكون شهود زور، أو أعداء الحقيقة. وهي مثل:

- إن كثيراً ممن حملوا السلاح وشاركوا في الحرب المعنية قد أتوا من الجنوب اللبناني وغيره من الملحقات المهملة أو المحرومة، ومن فئات شعبية لبنانية كادحة ومحرومة ومسحوقة.

- إن المشاركين في هذه الحرب انقسموا إلى فريقين كبيرين فريق مد يده بجلاء ووضوح إلى العدو الصهيوني[1]، وفريق آخر استعان ببعض الأشقاء العرب.

- إن هذه الحرب عرفت حقيقة مواقع ومعارك بالغة الشراسة، وذلك في أماكن معينة[2]، وما كانت هذه الشراسة لتحصل لولا اعتقاد تلك الفئات المعنية بمشروعية ما تقوم به، وذلك هو أنها تقاتل فئات لبنانية أخرى انتزعت منها حقوقها وهي

(١) جوناثال رندل حرب الألف سنة ترجمة.
ــ كريم بقرادوني ـ لعنة وطن.
(٢) جريدة النهار ـ ملف حرب السنتين ٧٥ ـ ١٩٧٦.

تستشرس في قتالها لها لتستعيد حقوقها المغتصبة، وتضع بذلك حداً للتحكّم والهيمنة والاستغلال والاستبداد والظلم المزمن والجحود لمواطنيتها ووطنيّتها.

وإن كل ما تقدم هو الذي قاد فعلاً إلى الحوار اللبناني ـ اللبناني. وأكدت ذلك الحوارات اللبنانية ـ اللبنانية. وهو ما عمل لقاء (الطائف) ولو بقدر غير شاف على ملامسته. وانتهى إلى ما أطلق عليه وثيقة الطائف أو الإصلاحات الدستورية. ولا بدّ من أن تقوم في لبنان بالطائف وسواه من الوفاقات المطلوبة والواجبة دولة لبنانية وطنية خالصة مضموناً وشكلاً فتفيد حقيقة وبصدق مع الذات، من تجارب الحكم اللبناني العاثرة والدامية الكثيرة والمتكرّرة. وتؤكّد على صلاحيات السلطات اللبنانية المتخصصة، فلا تنتزع الواحدة منها صلاحيات السلطة الأخرى، أو تمارس الضغط دونما حق مشروع عليها، كما كانت الحال وعلى غير صعيد في عهود لبنانية استقلالية سابقة. حيث برز إعمال السلطة التنفيذية للمادة ٥٨ من الدستور اللبناني وغيرها بصورة كاد التشريع أن يصبح معها في لبنان وكأنه من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها[١]، والمتجسّدة في ذلك الزمن، وقبل (الطائف) نظرياً وعملياً[١]، وإلى حد بعيد في صلاحيات رئيس الجمهورية وحده ثم من هم وراءه أو معه أو متحكمين به.

وما كان لهذه الدولة أن تستمر فترة غير محدّدة[٢] دولة الطائفة الواحدة أو الطائفتين الممتازتين، أو الطوائف الكبرى المعروفة ثم غير الكبرى بل إن من الواجب الوطني الملحّ والمهم ومسؤولية الوطنيين اللبنانيين الرئيسة أن تتحوّل دولة الطوائف في لبنان إلى أن تكون فعلاً وحقيقة دولة القانون العادل، والمؤسسات، دولة المواطن والشعب، والوطن فحسب. وما هي تطغى في قبضة حديدية بل تنتقل إلى عمل السلطات[٣]. وما هي تغيب أو تتغيب حتى لا أثر أو تدخل فاعلاً لها في حركة الاقتصاد، والمجتمع بصورة عامة، ولكنها تتدخل وكحق مشروع لها ما وجب تدخلها الوطني في هذا المجال الاقتصادي وذاك النشاط الاجتماعي فما تتردّد في التأميم إذا ما أوجبت المصلحة الوطنية التأميم، أو تتوسع في نطاق القطاع العام خصوصاً إذا ما

---

(١) داود صايغ ـ ممارسة الوظيفة التشريعية في لبنان (بالفرنسية) ص.....

(٢) إشارة إلى عدم تحديد زمن إلغاء المادة ٩٥ في الدستور اللبناني.

(٣) د. عبد الله العروي ـ مفهوم الدولة ـ ص ١٦٨.

ـ د. محمد علي العويني ـ أصول العلوم السياسية ص ٤٥.

انتهى حيّز في القطاع الخاص إلى خلل واضطراب وإضرار في المصلحة العامّة، ولترعى في كل ذلك مصالح الشعب بكامل فئاته، وطبقاته، فتكون دولة الفرد والجماعة وبالمعنى الديمقراطي الخاص والشامل في وقت واحد، فلا يطغى الفرد على الجماعة ولا الجماعة على الفرد، ولا الفئة على المجتمع والمجتمع على الفئة، وتنهي بحق وجلاء عهد دولة الطائفة الممتازة أو الطائفتين الممتازتين أو الطوائف، وتستوي فعلاً دولة المواطن والوطن والجماهير، وتضرب عرض الحائط بكل الطروحات الفدرالية أو الاتحادية الطائفية الإنعزالية، والانفصالية ضمناً والمرتبطة بعجلة الاستعمار والصهيونية. ولا بدّ من أن تستوي هذه الدولة وطنية لبنانية عربية ودون أي فاصل أو تناقض أو تعارض بين لبنانيتها وعروبتها ولا تكون في هذا المجال مرّة واحدة اللبنانية فعلاً والعربية هامشاً[1]، فإما أن يكون لبنان عربياً بكل ما تعنيه الكلمة، أو هو لا يكون[2]، وتثبت عادلة ومتقدمة في قطريتها العربية ومحيطها العربي ومجالها الإقليمي والدولي. وما هي تكتفي بأن تكون دولة (الحماية والأدوات) بل تتسع حركتها فتتعمق في الإنماء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وفي كل المجالات الحياتية والعصرية، وهي لن تصبح كذلك ما لم تصبح حراماً على الإقطاعيين والرأسماليين الجشعين والوصوليين الانتهازيين، وتتجاوز بذلك نظام ٤٣ والطائفتين لتكون في عصرها، ولشعبها، وفي محيطها وللأجيال اللبنانية العربية الآتية، وفي المصير العربي المنشود.

الدولة اللبنانية والمفكرون الوطنيُّون اللبنانيون:

وليس للدولة اللبنانية المرجوة أن تخاف كما في الماضي الفكر الوطني والقومي أو المفكّرين الوطنيين والقوميين العرب التقدميين، والديمقراطيين فتكيد لهم، وتترصّدهم، وتطاردهم، وتخرس أصواتهم، وتقضي عليهم، أو تحتويهم قهراً وإغراء، كما في سجلات الدولة اللبنانية ما قبل «الطائف». وليس لهؤلاء أن يشعروا مع الدولة اللبنانية المنشودة بضعة أو غربة، أو خوف على المستقبل لا سيما على الحريات شأن بعضهم بالأمس أو اليوم. وما كانت الدولة اللبنانية الحرّة والسيدة والديمقراطية العربية إلاّ فعل عطاء شعبها، وبصورة خاصة طلائع هذا الشعب المفكرة والمخلصة والقادرة

---

(١) وقد ظهر ذلك بعد (الطائف) في أول طرح وزاري لإجراء إصلاح تربوي لبناني غير مقبول.

(٢) وهنا تبدو أساسية وأهمية معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان والشقيقة سورية ومسؤولية اللبنانيين القوميين العرب والوحدويين العرب بصورة عامة. وعلى مدى الوطن العربي.

والمعتصمة بالجماهير الكادحة والمحكومة بالموقف وتقرير المصير الوطني والقومي.

ولا بدّ من أن يتغير وضع -المفكرين الوطنيين اللبنانيين العرب في ظل الدولة اللبنانية العربية المطلوبة فتكون منهم ومعهم، وذلك من أجل دفع حركة التقدم والتطوير في هذه الدولة فتكون في زمنها. وفي صميم محيطها العربي، والقاعدة الأسلم لبناء المستقبل الموعود. وهوما تلح على إيجاده الظروف الراهنة وتحديات المستقبل...

وإن مسالك التحرير والتغيير والبناء هي ولا شك كثيرة في لبنان، وتبقى أولاً وأخيراً مسؤولية اللبنانيين العرب الشرفاء، وليكون في إقامة الدولة اللبنانية العربية العادلة والقادرة، وبناء لبنان الوطني الديمقراطي العربي، المنطلق الديمقراطي إلى تحقيق الدولة العربية الواحدة في الوطن العربي الواحد دون حواجز صعبة أو ثابتة.

المراجع

١ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ عروبة لبنان بيروت ١٩٦٥.

٢ ـ الشيخ موريس الجميّل ـ الرهان اللبناني (بالفرنسية) بيروت ١٩٧٠.

٣ ـ شيمون شيفر ـ أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان (ترجمة حسّان يوسف) بيروت ١٩٨٥.

٣ ـ محاضرات الندوة ـ النشرة السادسة ـ حزيران ـ بيروت ١٩٥٦.

٤ ـ مجلة قضايا عربية ـ العددان ٩ و ١٠ أيلول ـ بيروت ١٩٨١.

٥ ـ د. كاظم حطيط ـ المقاومة منطلقات وأبعاد بيروت ١٩٨٦.

٦ ـ محاضرات الندوة ـ النشرة الرابعة ـ بيروت ـ شباط ١٩٥٤.

٧ ـ محاضرات الندوة النشرة الأولى ك٢ بيروت ١٩٥٧.

٨ ـ رفعت هيّان ـ تنمية المجتمع ـ القاهرة ـ ١٩٦٢.

٩ ـ رولف هانيش ـ الدولة والتطور ـ ترجمة ميشيل كالو دمشق ١٩٨٩.

١٠ ـ د. سليم الحص ـ عهد القرار والهوى ـ بيروت ١٩٩١.

القسم الثالث

- في سبل استنهاض العمل الوحدوي العربي

في سبل استنهاض العمل الوحدي العربي

(العرب أمّة واحدة ـ العرب عبر التاريخ ـ النهضة العربية الحديثة ـ الدعوة إلى الوحدة العربية ـ مقوّمات الوحدة العربية ـ الإمكـانيات الفاعلة من أجل الوحدة العربية ـ الوحدة العربية الطريق إلى الدولة العربية الواحدة، والمجتمع العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحد)

العرب أمّة واحدة، وهي تضرب جذورها عميقاً وبعيداً في التاريخ.. وقد عرفوا مراحل حضارية عديدة قبل الميلاد بآلاف السنين[1]، ثم في عهود متعاقبة بعده وسواء ذلك في جنوبي شبه الجزيرة العربية أم في شماليها[2]، ويأتي في طليعة معطياتهم الحضارية اكتشافهم الأبجدية[3]، التي انتقلت عبر مصر إلى اليونان وسواها من البلاد.. وتدفّق العرب موجات متتالية إلى وادي الرافدين، والشام، ووادي النيل، وشمالي افريقيا.. وترسّخت هذه الموجات مع الزمن في تلك الأصقاع رسوخ رحابة وسعة لتطبعها بطابعها العربي والإنساني.

واعتنق العرب قبل الإسلام أكثر من ديانة سماوية، وأنشأوا ممالكهم في اليمن، والعراق، والشام، وحاولوا إنشاء مملكة في الحجاز وظهرت معالمها في أكثر من حال[4]. ثم أقاموا في ظل الإسلام دولتهم الواحدة التي أنهت بأنطلاقتها ممالكهم

---

(١) د. معروف الدواليبي ـ حضارة العرب الإنسانية ص.....

(٢) جرجي زيدان ـ العرب قبل الإسلام ص ٧٥.

(٣) الأستاذ عباس محمود العقاد ـ الثقافة العربية سابقة في الوجود للثقافتين اليونانية والعبرانية.

(٤) جرجي زيدان ـ العرب قبل الإسلام ص ٣٣٠.

التابعة في جنوبي شبه الجزيرة العربية وشماليها. وتسلسلت هذه الدولة العربية الإسلامية في العصور: النبوي الراشدي، والأموي، والعباسي الأول، والثاني...

وتقوم بعد ذلك في ربوعها الواسعة دول ودويلات عديدة، على حساب دولة الخلافة العبّاسية المركزية. وتتصارع هذه الدول أو الدويلات فيما بينها، وينعكس ذلك سلباً على العرب، وينال من وحدتهم وقوّتهم، ويزيد في أطماع التتار والمغول، فيجتاحون البلاد العربية، ويشيعون الخراب والدمار في أرقى ما وصلت إليه حضارة العرب، بل العالم كله. ويعقبهم بعد حين الصليبيُّون، وهم يتابعون حربهم ضد العرب انطلاقاً من الأندلس أو الفردوس المفقود، وصولاً إلى المشرق العربي.

وتستطيع الأمة العربية إنهاء الاجتياح التتاري المغولي، وبعده الغزو الصليبي.

ثم تقع البلاد العربية تحت الاحتلال التركي العثماني، وتخضع في ذلك لتجربة مصيرية صعبة وطويلة.ومريرة... وما هي تستسلم لهذا الاستعمار الشرقي المتسلل إلى حكمها تحت ستار الدين، وهو لا يقصد بذلك سوى الاستغلال والسيطرة، والقضاء على العرب[1]. وإذا ما انجلى لها خداعه وشراسة استبداده، فهي تمضي في مصارعته، وتنطلق طلائعها القوميّة تدعو للتحرر، والوحدة، في مشرق الوطن العربي، ومغربه[2] بإيمان قومي تاريخي وحضاري واقعي ومستقبلي.

وتتوالى مواكب هذه الطلائع. ويبزغ في دروبها فجر النهضة العربية الحديثة، وما تتوانى عن فعل المزيد من التنوّر والتنوير.. وتصل في مسيرتها الواثقة والقادرة إلى ما سمي بالثورة العربية الكبرى. وتتحالف مغامرة .أو على غير هدى مع الحلفاء الغربيين في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ضد تركيا العثمانية. ولا يصل العرب في هذا التحالف غير الأمين أو الموثوق إلى ما طمحوا إليه من الاستقلال الناجز والمنشود، بل قد حلّ في ديارهم الاستعمار الغربي الكريه مكان الاحتلال العثماني الغادر والمستبد[3]. وما قدر الاستعمار الغربي أن يعيد العرب إلى ما كانوا عليه من ضعف وانحطاط في ظلّ المراحل الأولى للاحتلال التركي العثماني، فقد واصلوا النضال والكفاح ضده بكل

---

(١) د. قسطنطين زريق ـ محاضرات الندوة السنة ٦ النشرة ٩ ـ ١٠ ١٩٥٣.

(٢) السيد عبد الرّحمن الكواكبي ـ طبائع الاستبداد ص ١٣.

(٣) الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك ـ تطورات الشعور العربي ـ محاضرات الندوة نشرة ٤ سنة ٥٧.

الوسائل الممكنة. واستطاع أكثر من قطر عربي أن ينتزع خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ وبعد أن وضعت أوزارها، استقلاله الوطني من المستعمرين الغربيين.

العرب على موعد مع الوحدة:

وتنشأ أحزاب في النصف الأول من القرن العشرين في أكثر من قطر عربي، وتضمّن براجمها الدعوة إلى الوحدة العربية. وتجيش المشاعر القومية عند قطاعات الشعب العربي. ويدخل العرب زمن التجارب والمحاولات الوحدوية العامّة حيناً، والمحورية الإقليمية حيناً، وذات الصيغ والمضامين المختلفة، وهي تتوالى على النحو التالي:

ـ جامعة الدول العربية:

يكثر الخلاف ويعمق حول أسباب إنشاء جامعة الدول العربية[1] فترى جهة أنها تعود إلى أغراض استعمارية إنكليزية، وترى جهة أخرى أنها نتيجة توجهات قومية عربية، ويرى فريق ثالث أنها عطاء جهات مختلفة منها ما هو استعماري انكليزي، وما هو قومي عربي محض. وأياً كانت مصادر وأسباب إنشاء جامعة الدول العربية فالمهم هو تسييرها وتفعيلها كمنظمة إقليمية عربية جامعة[2]، لصالح الأمة العربية. وقد أعطت في هذا المجال غير قليل. وأياً كان النقد لها فهي لا بدّ من أن تبقى وتستمر في الاتجاه القومي العربي السليم والقويم.

وما كان الطريق إلى الوحدة العربية بمفهومها القومي السليم، الشعبي، والديمقراطي سهلاً أو ممهّداً أصلاً. وأياً كانت الظروف والأحوال، فما هو بمستحيل بل يبقى ممكناً، وواجباً قومياً لا بديل له أو تعويض عنه، وفي أي حال، للأمّة العربية.

وقد تواصل الإنطلاق العربي الوحدوي بعد قيام جامعة الدول العربية في المسار التنظيمي متبايناً ومختلفاً، بفضل أنظمة حكم عربية حيناً، ومبادرات نقابية وشعبية حيناً إلى غير ذلك من الدوافع والأسباب. وتتعدّد المحاولات الوحدوية في التطبيق وذلك على النحو التالي:

---

(١) د. أحمد فارس عبد المنعم ـ جامعة الدول العربية ص ١٢ ـ ١٣.

(٢) د. يوسف خوري ـ مشاريع الوحدة العربية ص ١٥٦.

ـ وحدة مصر وسورية ـ الجمهورية العربية المتحدة:

قد تجسّدت هذه الوحدة المصرية السورية لعربية بقيام دولة الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٥٨ لتحقق الريادة الأهم والأبرز في تاريخ العرب الحديث. وينطلق معها الشعور القومي العربي انطلاقه التاريخي العظيم. وكادت تصبح فعلاً بداية عصر عربي جديد، وتنطلق الأمة العربيةً منها في مسارها الحضاري الرائد والقادر العظيم. وما دامت هذه الوحدة طويلاً، وانتهت في ١٩٦١/٩/٢٨ بمؤامرة الانفصال الغادر واللئيم بأطرافه الصهيوني والرجعي والاستعماري، والبرجوازي الجشع، والتبعي العميل والشعوبي الحاقد، واليساري المضلّل والقطري المنغلق.

دولة الاتحاد العربي:

وكرد سريع على قيام الجمهورية العربية المتحدة سعى كل من نظامي الحكم الملكي في العراق والأردن لإبرام اتفاق على حكم اتحادي بينهما في ٥٢/١٢/١٤ تحت اسم دولة الاتحاد العربي. واتبعا ذلك بسنّ دستور لهذه الدولة في ٥٣/٣/١٩. وقد انتهت هذه المحاولة في ٥٨/٧/١١، ودون أن يكون للشعب العربي في كل من البلدين العربيين المعنيين أي يد، أو شأن في إعلانها وإنهائها.

ـ اتحاد الدول العربية المتحدة:

أنشيء هذا الاتحاد في ٢٨ آذار سنة ١٩٥٨ وضم كأعضاء كلاً من الجمهورية العربية بإقليميها الجنوبي والشمالي: مصر وسوريا، واليمن. وبدأت نهايته مع نكبة الانفصال بين سورية ومصر، وانتهى فعلاً في ٦١/١١/١٨.

ـ الوحدة في اتفاقية سنة ١٩٦٣ :

وإذا ما حصل الانفصال بين إقليمي الجمهورية العربية المتحدة بفعل أطراف متعددة، وفي طليعتها المتضررون من أي عمل أو نمط وحدوي عربي جدي وأصيل،

---

(١) مجلة الوحدة العدد ٦٥ ـ السنة السادسة شهر شباط ١٩٩٠.

ـ د. هيثم كيلاني ـ تقييم التجارب الوجودية السابقة.

لا سيّما التحالف الامبريالي الصهيوني والرجعي، فإن محاولة وحدوية تبرز إلى الوجود سنة ١٩٦٣، وقوامها كل من مصر وسورية، والعراق. ولكنها لم تتجاوز التنظير المسجّل إلى نطاق الفعل أو التنفيذ. ومضت كأنها لم تكن، ولتثبت القطرية الحادة أنّها عائق في الطريق إلى الوحدة، كما هي أداة مساهمة في الانفصال وضعف العرب.

- اتحاد الإمارات العربية:

أنشيء هذا الاتحاد في ٦٣/٢/٢٥ وضم كلًا من الإمارات العربية التالية: قطر، البحرين، دبي، أبا ظبي، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة. وخرجت منه فيما بعد قطر، والبحرين، ورأس الخيمة.

وبقي في الاتحاد ست إمارات أعلن حكامها في بيان أصدروه في ٧١/٧/١٨ قيام دوله العربية المتحدة، وانضمت إليه فيما بعد إمارة رأس الخيمة في ٧٢/٢/١٠.

- اتحاد الجمهوريات العربية:

وضع مشروع هذا الاتحاد في ٧١/٤/١٧. وضم مصر وسوريا وليبيا، وانهار في العام ١٩٧٥ في إثر توقيع مصر اتفاقية سيناء الثانية مع العدو الصهيوني[1].

- الوحدة اليمنية:

سعى كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي لإنشاء وحدة بينهما في ٧٢/١٠/٢٨[2] ولكن هذه الوحدة المعلنة لم تعرف طريقها إلى التنفيذ فظلت في دائرة الأماني والطموحات، لتترجم ولو بعد زمن ترجمة عملية، أو على أرض الواقع.

- الوحدة المصرية الليبية:

بعد أن فشل اتحاد الجمهوريات العربية، وفي إطار الإعداد لحرب ١٩٧٣ العربية الصهيونية جرت محاولة وحدوية بين مصر وليبيا وأعلن عنها في ٧٣/٢/٢٩ وظلت في المهد ولم تصل إلى التنفيذ.

---

(١) مجلة الوحدة ـ عدد ٦٥ شباط ١٩٩٠.

(٢) مجلة الوحدة ـ عدد ٦٥ شباط ١٩٩٠.

- الوحدة السورية العراقية:

لما كان الحكم في كل من العراق وسورية هو في الأصل لحزب البعث العربي الإشتراكي فقد سعت قيادتا هذين القطرين لإرساء قواعد الوحدة بينهما. وأثمر ذلك السعي وضع (ميثاق العمل القومي المشترك) في ٢٦/١٠/٧٢، ثم الإعلان السياسي الذي تضمن الأسس لبناء الوحدة االدستورية بين القطرين المذكورين. ولم يصل كل ذلك إلى حيّز الفعل والتنفيذ، ويستمر أمنية قومية غالية.

- الوحدة السورية الليبيّة:

تمثّلت هذه المحاولة الوحدوية بإصدار القيادتين الحاكمتين في كل من سورية، وليبيا وثيقتين أقامتا بموجبهما دولة واحدة في القطرين المذكورين، تكون لها السيادة الكاملة عليهما. وصلاحياتها: تحقيق وحدة هذين القطرين العربيّين على غير صعيد، وتستوي قاعدة وأداة لمواجهة الاحتلال الصهيوني في الوطن العربي. وما زالت هذه المحاولة في دائرة التطلّع والطموح القومي، ولم تعرف الطريق إلى التحقيق.

- الاتحاد العربي الافريقي:

تجسّم هذا الاتحاد بمعاهدة عقدت بين ليبيا والمملكة المغربية في ١٣/٨/٨٤. ومن أهدافه العمل لوحدة المغرب العربي كخطوة في تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربي:

قد طرأ على الوطن العربي بعد هزيمة ٥ حزيران ٦٧ تغيّرات كبيرة فمن عقد حكم مصر مع العدو الصهيوني معاهدة (كمب ديفيد) وارتفاع قيمة النفط في العالم لعجز دول كبرى عن استبداله في المدى المنظور بمواد أخرى، إلى اشتعال حرب الخليج المدمّرة بين العراق وإيران، والخوف من اتساعها لتشمل أكثر من دولة عربية أخرى. . . .

وحدا كل ذلك وسواه ملوك وأمراء ست دول عربية هي: السعودية والكويت والإمارات والبحرين وقطر، وعمان إلى أن يعقدوا مؤتمراً في أبي ظبي ويوقعوا في

٨١/٥/٢٥ على نظام أساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويهدف هذا المجلس إلى الترابط، والتعاون، والتنسيق، والتكامل بين تلك الدول، وعلى جميع الأصعدة، وصولاً إلى تحقيق وحدتها الكاملة.

ـ مجلس التعاون العربي:

ولد هذا المجلس في ٨٩/٢/١٧. وضم مصر والعراق واليمن والأردن. وهو يهدف في قواعده ومبادئه إلى التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بين أعضائه[١].

ـ اتحاد المغرب العربي:

وقّع رؤساء دول المغرب العربي (وهي المملكة المغربية، والجزائر، وتونس، وليبيا، وموريتانيا، في مؤتمر عقدوه في مراكش في ٨٩/٢/١١ على معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي. وهي تهدف إلى صيانة استقلال كل دولة من دوله، وتعزيز التنمية في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة. وذلك بمشروعات مشتركة بين هذه الدول المعنية[١].

ـ الوحدة اليمنية ـ الجمهورية اليمنية:

لليمن في شماله وجنوبه نضال طويل ضد الرجعية، والاستعمار على اختلاف صنوفه. وكان لهذا النضال أن يصمد ويستمر رغم كل ما شابه من سلبيات وعثرات. ويعطي ثماره. ويقدم الحكام في كل من اليمن الشمالي، واليمن الجنوبي على التوحيد وتعلن الوحدة اليمنية في اليوم الثاني والعشرين من أيار سنة ١٩٩٠. وهي ما أعدّ لها منذ سنة ١٩٨٧ وقامت بذلك الجمهورية اليمنية لتكون الرد القوي على ما أفرزته هزيمة ٥ حزيران من تماد في التفرقة والتجزئة، والتبعية والاحباط والاستسلام. ولتدحض اتهام العرب بالعجز عن تحقيق الوحدة فيما بينهم والاتحاد. وتخفق لها قلوب الوحدويين العرب أملاً بأن تكون منطلقاً لوحدة أكثر اتساعاً وشمولاً في الوطن العربي.

---

(١) مجلة الوحدة عدد ٦٥ شهر شباط سنة ١٩٩٠.

- **معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق بين الجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية:**

قد جاء في مقدمة هذه المعاهدة ما يلي:

«انطلاقاً من الروابط الأخوية المميزة التي تربط بينهما (أي سورية ولبنان) والتي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والانتماء الواحد، والمصير المشترك، والمصالح المشتركة. وتؤكد هذه المعاهدة على تحقيق التعاون بين البلدين العربيين المذكورين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية، والأمنية والثقافية والعلمية وغيرها.

وتنص على إنشاء مجلس أعلى، وهيئة متابعة وتنسيق ولجان عمل مختلفة، وأمانة عامة.

وقد وافق على هذه المعاهدة كل من المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية. وهي منطلق ولا شك مطلوب وملحّ في المسار الوحدوي العربي. وتعني في التحقيق والتطوير كل الوحدويين العرب.

الاتحادات النقابية، والشعبية والمؤسسات الوحدوية العربية ذات النشاطات، والتخصصات المختلفة:

يتنوع العمل الوحدوي العربي وما هو يستقر في نسق أو نمط واحد ويبرز في تجمّعات، واتحادات، ومؤسسات، وهيئات، وحدوية عربية. ويتجلّى ذلك على النحو التالي:

- اتحاد المحامين العرب، واتحاد العمال العرب، واتحاد المهندسين العرب، واتحاد الطيارين العرب، واتحاد الكتّاب والأدباء العرب، واتحاد الأطباء العرب، واتحاد أطباء الأسنان العرب، واتحاد المؤرّخين العرب، واتحاد الجغرافيين العرب، واتحاد الإذاعات العربية، واتحاد الجامعات العربية، واتحاد الناشرين العرب، واتحاد السينمائيين العرب، واتحاد المعلمين العرب، والسوق العربية المشتركة، والوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة العمل العربية، ومعاهدة الدفاع العربي المشترك، والمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم[1] والمؤسسة المالية العربية للإنماء

(١) مجلة الوحدة عدد ٥٣ ـ شباط سنة ١٩٨٩.

الاقتصادي[1]. وقد برز سابقاً في المجال العسكري العربي القيادة العربية الموحّدة. وتتم ضمن إطار جامعة الدول العربية لقاءات اتحادية عربية مختلفة مثل مؤتمر وزراء الزراعة العرب، مؤتمر وزراء الصحة العرب، مؤتمر وزراء التربية والثقافة العربية، وأبرزها مؤتمرات القمم العربية الشاملة.

ولا بدّ من أنْ تزداد اتساعاً وتنوعاً دائرة هذه الأنماط والمعطيات، والصيغ الاتحادية والوحدوية العربية.

●●●

معوّقات في طريق الوحدة:

وما كان الطريق إلى الوحدة سهلاً بل هو يمتلىء بكثير من الحواجز والقوى السلبية المضادة. وهي تستوي معوّقات للعمل أو الإنجاز الوحدوي العربي، ولا بدّ من معرفتها أولاً، وإنّها التالية:

ـ الآثار الاستعمارية:

لا يغادر المستعمر بلداً عربياً بعد ان استعمره زمناً إلاّ وهو يترك فيه آثاره السياسية والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والتربوية، والتعليمية، ويبقى فيه صنائعه أو اتباعه الظاهرين، وغير الظاهرين ليعتمدوا مناهجه وأعماله في البلد المعني، ويحفظوا له مصالحه الاستعمارية. ولا شك بأن هذه التبعية معروفة، وشائعة في أكثر من بلد عربي، وهي تشكل عائقاً في الطريق إلى الوحدة العربية، أو العمل الوحدوي العربي.

ـ القطرية المنغلقة:

لم تكن أقطار عربية تلقى وهي تناضل من أجل الاستقلال أو التحرر من الاستعمار، المساعدة الواجبة من أقطار عربية أخرى لينعكس ذلك سلباً على توجهاتها

---

(١) ندوة الدراسات الإنمائية ـ الموارد المالية والإنماء في لبنان ص ١٥.

الاستقلالية العربية[1]، ويشكل مع ضعف عندها في الإنتماء القومي، عائقاً في الطريق إلى الوحدة العربية، وفي الجدية المطلوبة في هذا المسار.

ـ الاحتلال الصهيوني الإستيطاني:

لقد استطاع الاستعمار الغربي بل التآمر الدولي الغربي والشرقي معاً أن يغرس ظلماً وعدواناً الكيان الصهيوني الغريب والعنصري الاستعماري الاستيطاني في فلسطين في قلب الوطن العربي ليشكّل وكما هو مطلوب فيه استعمارياً حاجزاً أو سدّاً بين مشرق الوطن العربي ومغربه[2] ويستوي واحداً غير عادي من معوقات الوحدة العربية، بل تحدياً في مستوى المصير للأمة العربية في طريقها إلى وحدتها، ولعل الاستعمار أراد به النقيض الكامل للوحدة العربية ولكل ما تعنيه في تحقيقها من القوّة والتقدّم، وصولاً إلى هدفه في تفتيت الوطن العربي وإلغائه أو استبداله.

ـ استغلال التباين الديني والمذهبي:

لقد كان للعرب أن يعتنقوا أكثر من دين. ويدل ذلك على غنى عندهم في الحضارة ورحابة في النظرة إلى الحياة والوجود. وكان لا بدّ من أن يظهر في الدين أو الأديان لدى العرب تباين واختلاف. وأن يتمثل ذلك في اتجاهات وتيّارات ومذاهب. ولم يتورّع المحتلّون الأتراك عن استغلال التباين الديني والمذهبي في المجتمع العربي. ويتبعهم في هذا المجال وبمزيد من نفاذ الرؤية، والشراسة، والتخطيط المغرض المستعمرون الغربيُّون، ثم عملاؤهم واتباعهم لتفتيت كيان الأمة العربية، وشرذمتها الدينية والاجتماعية، ليعجزها ذلك عن تحقيق وحدتها السياسية والدستورية الكاملة.

ـ انتشار النفوذ الامبريالي:

ينتشر النفوذ الامبريالي على اختلاف مصادره واتجاهاته الغربية والشرقية في الأقطار العربية، وهو يتجسّد في معطيات ايديولوجية، وثقافية، وسياسية، واقتصادية، وتكنولوجية، واجتماعية، وتربوية، ويشكل ذلك ألواناً من التبعية المتزايدة

---

(١) د. نور الدين حاطوم ـ ندوة حول الوحدة العربية ـ مجلة الوحدة العربية العدد ٤١ شباط ١٩٨٨.

(٢) محمد فيصل عبد المنعم ـ نحن وإسرائيل ص ٢٢.

والمتهادية، ومن ثم عوائق متباينة منظورة، وغير منظورة في طريق الأقطار العربية إلى بناء وحدتها العربية الشاملة.

ـ الحركات والتوجهات الشعوبية:

لقد عرف الوطن العربي منذ زمن بعيد العديد من الحركات الشعوبية. وهي مارست أدواراً خطيرة. وكانت السبب المباشر أحياناً في إنهاء عهود سياسية عربية على الأرض العربية وضهور أخرى طارئة وغازية[1]. وما تنتهي هذه الحركات بل تتغير وتتلوّن حسب الظروف والعصور؛ وتتمثل في تيارات وتعمل في قنوات متعدّدة ومختلفة، وتستوي دائماً قوى معادية للعمل العربي في مجالات الفكر والسياسية والاقتصاد والاجتماع، وللمجتمع العربي في التقدم والازدهار، وللأمة العربية في التقارب والتكامل، وتحقيق وحدتها الشاملة والكاملة. وهي قد تتلوّن أحياناً بصيغة عربية أو بحالة دينية لكن لتكيد للوحدة العربية وتمنع تحقيقها.

ـ التباين الاقتصادي:

إذا ما كانت تركيا العثمانية عملت بكل شراسة لضرب العامود الفقري للأمّة العربيّة بمحاولتها الاستعمارية[2] المكشوفة القضاء على اللغة العربية فإن لاستعمار الغربي برع في تجزئة الوطن العربي فظهرت فيه أقطار غنيّة بالموارد الاقتصادية وفقيرة أو ضحلة بالسكان، وأخرى فقيرة في الموارد الاقتصادية وكثيرة أو كثيفة بالسكان. وإذا بالأولى تفيض غنى وتزداد حاجتها إلى حماية الأجنبي بينما لا تجد الاقطار العربية الأخرى كفايتها في العيش الكريم. ويبرز التباين الاقتصادي الفاضح في البلاد العربية فيتمسّك البلد الغني فيها بغناه ويتحاشى عامداً ومتعمّداً التلاقي الاتحادي أو الوحدي مع قطر عربي فقير بل هو لا يتردّد ما استطاع في ضرب أي عمل أو إنجاز وحدوي خوفاً منه على غناه وترفه. ويرتبط من أجل المحافظة على ثرائه ومنع العرب الآخرين من الإفادة منه بالقوى الاستعمارية والأمبريالية، والصهيونية، والعميلة المأجورة

---

(١) عبد الهادي العكيلي ـ الشعوبية والقومية العربية ص ٥١.

(٢) شفيق جحا ـ داروين وأزمة ١٨٨٢ ص ٤٠.

«العربية» وغير العربية[1]، ارتباطه العضوي والقوى والمعادي الغاشم للأمة العربية في أعز أمانيها التاريخية في تحقيق وحدتها القومية ببناء دولتها العربية الواحدة.

ـ التخـلـف:

يتجذّر التخلّف في أكثر من قطر عربي هذا إن لم يكن في الوطن العربي كله، لتستشرس في مجتمعنا العربي الشامل أمراض وعيوب وآفات كالعشائرية والعصبية القبلية والطائفية والفئوية المنغلقة والتزلم أو التبعية، وعبادة الشخصية أو تصنيم الكبار والقادة حتى لا حد أو نهاية، والهروب من العطاء في المصلحة القومية، والتهافت الأعمى على المآرب الذاتية أو الخاصة وربما العابرة، والتمادي في البداوة. وفي مختلف مجالات الحياة، حيث الإنقياد للجماعة الكبيرة أو المجتمع، والقناعة الخاوية إلاّ من الكسل والتواكل، والتسليم الجبري العاجز وغير المؤمن أو المسؤول، وكل ذلك يعيق الشعب العربي في طريقه إلى وحدته العربية الكاملة.

ـ الأقليـات:

تعيش في البلاد العربية جماعات لم تحسن الطريق إلى الإنصهار في المجتمع العربي، ولعل هذا المجتمع هو لم يحسن الطريق إلى صهرها أو انصهارها. وإنما تتحمّل في ذلك مسؤولية انظمة الحكم في الوطن العربي، وطلائع الحركة القومية العربية. وما كان دخول هذه الجماعات النافرة أو الأقليات في المجتمع العربي جبراً أو إكراهاً. وقد رفض الدين لا سيما الإسلام هذا الإكراه، واستطاع العرب في عصور متقدّمة أن يجذبوا إليهم جماعات، وفئات كثيرة فتدخل في مجتمعهم، وقد تبرز في الدفاع عن العروبة، والأمثلة في ذلك كثيرة، وما كانت العروبة أو القومية العربية عنصرية في أية حال. ولا شك بأن جهات معادية تمد أيديها الآثمة إلى جماعات أو أقليّات تقيم منذ زمن قديم في الوطن العربي، وانصهر غير قليل منها فيه، لتساعدها على النفور، وربما التمرّد. وهو ما يحدث عائقاً في الطريق إلى الوحدة العربية وربما قوة مضادة عميلة وشرسة[1].

---

(١) وجيه راضي ـ تقديم كتاب (أمريكا تغزو الخليج)، المترجم عن الانكليزية إلى العربية.

(١) د. أحمد طربية ـ التجزئة العربية ص ٢٧٩.

- قلق وضع المرأة العربية:

يستمر وضع المرأة العربية قلقاً أو غير سويّ في الوطن العربي. وإن كل ما أعطيته من حقوق لم يصل بها إلى العدل المنشود، وما زال ينتابها بل يحكمها شعور بالدونية بالنسبة إلى الرجل. ولا شك بأن قضية المرأة العربية ليست اجتماعية فقط بل قومية[1] أيضاً. وإن في اضطهادها أو الانتقاص من حقوقها هدراً لطاقات كبيرة وممكنة. وهي تشكل حيّزاً في الضعف البنيوي العربي، ومن ثم قوّة مضادة أو عائقة في الطريق إلى الوحدة العربية.

- الأوطان النهائية في الوطن العربية:

في غفلة من القوى القومية العربية، واشتداد صراعها مع الامبريالية والصهيونية، تدفع الحركات الانعزالية في الوطن العربي بمقولات لها إلى الظهور في وثائق أو مواثيق مثل الوطن القطري النهائي، وسواها. وقد ظهرت واحدة منها في وثيقة أو ميثاق (الطائف)[2]. وأياً كانت قوة المقولة اللاحقة بها أو النقيضة التامّة لها التي تؤكد على انتماء لبنان العربي، فإنها تعني ولو بشكل ما فعلاً مضاداً في مجال العمل الوحدوي العربي. وليست هي بأية حال بريئة من أصابع الاستعمار والامبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية، ومشيئة الرجعية في أكثر من قطر عربي.

- إشكالية الدين والعروبة:

ليس الدين وبأيّة حال هو ضد العروبة في منطلقاتها الحضارية التاريخية، وأبعادها القومية الإنسانية، وليست العروبة وبأيّة حال هي ضد الدين في معطياته الجوهرية السماوية وانطلاقاته الإنسانية السامية. ولكن جهات معادية للدين في المسيحية والإسلام وسواهما، وللعروبة في مبادئها وأهدافها تفتعل الإشكال بين هذه الأديان من جهة والعروبة من جهة أخرى، فيصدقها السذّج من هنا وهناك. ويؤلف ذلك جهلاً وظلماً، فعل معارضة، أو عائقاً في طريق الوحدة العربية القومية الإنسانية.

---

(١) د. كاظم حطيط ـ المرأة في ظلال الحقيقة (المرأة وقضية النضال العربي).
(٢) جريدة السفير في ١٩٩٠/٨/١١.

ـ عقدة الضعف حيال الأجنبي أو المستعمر:

لقد عمد المستعمرون منذ زمن غير قريب إلى الإيحاء للعرب بالشعور بالضعف، والعجز حيال الأجنبي أو المستعمر. وجدّوا في اصطناع ما يعمّق ويؤكد هذا الشعور السلبي أو السقيم، ليشكل ذلك اضطراباً وضعفاً لدى بعض فئات الشعب العربي، وعائقاً في تقدّم العرب، في طريقهم إلى وحدتهم الشاملة. إلى غير ذلك من الجواحز القديمة والجديدة، والمتباينة، والمتفاوتة التي تعيق مسيرة الوحدة العربية، وليست هي مانعة تحقيقها أو السعي القومي الشامل من أجل بنائها وترسيخها.

●●●

ـ إمكانيات فاعلة لتحقيق الوحدة العربية:

في مقابل ما تقدم من محاولات وحدوية، ومعوقات في طريق الوحدة العربية، فإننا نرى معطيات بل إمكانيات فاعلة غير قليلة من أجل تحقيق هذه الوحدة وهي التالية:

ـ إدخال الوحدة في مناهج التربية والتعليم العربية:

لا بدّ من إدخال الوحدة العربية مبادىء أو أهداف في برامج ومناهج التربية والتعليم في البلاد العربية. ولتذهب بذلك إلى غير رجعة تسميات: الوحدة الفورية، والوحدة المدروسة، أو غير المدروسة، ولتكون روح هذه الوحدة في صميم تنشئة الناشىء العربي وبناء شخصيته، وتستوي أقوى من كل مؤآمرة أو انفصالٍ غادر أثيم، وسواء أكان رجعياً أم تقدمياً أو قومياً مشبوهاً وخائناً أم قطرياً متحايلاً.

ـ إعادة كتابة التاريخ العربي:

ليس معقولاً أو مقبولاً أن يستمر التاريخ العربي كما كتب دونما مسؤولية، أو التزام قومي عربي واضح وصريح. وأن من الواجب القومي إعادة كتابته لكي لا يكون تاريخ بلاد عربية متباينة وربما متصارعة ومتنازعة، بل تاريخ شعب عربي واحد، له قومية عربية واحدة، ويتأبّى على التفرقة والتشويه. وإن هذا عمل لا يمكن أن

يقوم به سوى مؤرخين قوميين عرب أصلاً ومنطلقاً، لا ادّعاء وغرضاً، وينتزعون تاريخ أمتّهم ممن لا يصدقون فيه، أو يكيدون للعرب كالمستعمرين على اختلافهم، وأدواتهم وصنائعهم في البلاد العربية، وليكون التاريخ العربي أداة أو إمكانية فاعلة في الطريق إلى الوحدة العربية الشاملة.

ـ التأكيد على الخط القومي أو الفلسفة القومية في الثقافة العربية:

وما كان للثقافة العربية أن تستمر دون ضابط فلسفي أو إيديولوجي. ولا بدّ من أن تقودها أو تحسن توجيهها فلسفة قومية عربية لتنطلق في مسارها وما هي تتنافر أو تتصارع فيما بينها بل تستوي الثقافة العربية الواحدة للأمة العربية، والمصدر الأساس لكل منطلقات هذه الأمة ومعطياتها في مضمار الحياة والوجود، لا سيما في مسار بناء الوحدة العربية الشاملة.

ـ التركيز على التربية القومية في صلب المناهج التربوية والتعليمية العربية:

إن على القوى الوحدوية العربية أن تؤكّد على ترسيخ التربية القومية في مختلف المدارس والمعاهد في البلاد العربية، لتكون الأساس الراسخ لبناء الأجيال العربية الآنيّة، وتشكل إمكانية فاعلة في مسار الوحدة العربية الكاملة.

ـ إعادة النظر في التراث العربي وتقويمه:

لا بدّ من إعادة النظر، أو الدرس القومي والمسؤول[1] للتراث العربي، بهدف التدليل على ما ضعف أو رث وانتهى فيه، وما حسن وقوي وتأبّى على البلى والانتهاء، وليكون في ذلك إغناء لمسيرة الوحدة العربية الشاملة وهو عمل المفكر القومي العربي المخلص عبر التحليل الموضوعي الهادف والاستنتاج الصادق.

ـ التأكيد على تعزيز اللغة العربية الفصحى:

وإذا كان للثقافة العربية أن تتطلب معرفة أكثر من لغة، فإن ذلك لا يجب أن

---

(١) نفس المصدر السابق.

يكون على حساب اللغة العربية الفصحى. وهي العنصر الأهم في القومية العربية، وينبغي تعزيزها والتأكيد على أولويتها في التربية والتعليم والتدريس والتأليف والإعلام والخطاب السياسي والدبلوماسي، وفي مختلف أشكال الاتصال والتعبير. وإن في ذلك دفعاً لمسيرة الوحدة العربية.

ـ التركيز على الإعلام القومي العربي:

إن للطلائع الوحدوية العربية أن تركز بصفة خاصة على الإعلام في البلاد العربية، فتعمل ما استطاعت على إغنائه وتوجيهه القومي إيجاباً وسلباً ليثبت عاملاً مهماً، وعلى غير صعيد في إنجاز الوحدة العربية الشاملة وحمايتها.

ـ التعاطي الإيجابي والمرن مع الدين:

ما كان الدين في الأصل والجوهر إلّا لصالح الناس. وليس من العقل أو المنطق أن يقابل من الموقع القومي العربي بالعنف الأعمى، أو شراسة القتال، وما التقت القومية العربية مع الدين إلّا وكان الإنطلاق أو الإنجاز الأفضل لصالحهما معاً. وهو ما ظهر بصورة خاصة ومشهورة مع ظهور الدين الإسلامي وانتشاره. ولا يجب أن يعني ذلك جمود الفكر القومي العربي أو ارتباطه الأعمى بدين ما ومعاداته لسواه. بل انفتاحه على الدين بصورة عامة، وتعاطيه معه بإيجابية ومرونة وانفتاح على الحقيقة المطلقة.

وإن ذلك لن يكون إلا مع الثقة بالذات القومية لصالح الوحدة العربية.

ـ مساندة حركات التحرر في البلاد العربية:

إن مساندة حركات التحرر لا سيما المقاومة الوطنية اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية وسواهما في الوطن العربي هو عمل لصالح الوحدة العربية. وذلك لأن تحرير الأرض العربية من الاحتلال الصهيوني وسواه من أشكال الاستعمار، هو لا بدّ من أن يعني قومياً خطوات متقدّمة على طريق الوحدة العربية الشاملة، ودائماً كان التواصل ثابتاً بين الوحدة والتحرير في مدى العمل القومي.

ـ مجابهة الحركات الإنعزالية والانفصالية:

ولا يمكن أن تستمر الوحدة العربية شعاراً إنما ينبغي أن تتحوّل إلى نضال

وحدوي يمارسه وحدويون عرب يتصدون بكل الوسائل الممكنة لكل حركة انعزالية أو انفصالية، أكانت ظاهرة أم مستترة في الوطن العربي، وعلى كل صعيد وفي كل مجال.

- دعم الإنجازات الوحدوية:

إن أي إنجاز وحدوي يبرز إلى الوجود في الوطن العربي هو ولا شك يعني كل القوميين أو الوحدويين العرب. وان عليهم رعايته ودعمه والعمل على توسيع مداه ومنعه من الجمود أو الانغلاق والانحراف، والتبعية للاستعمار والصهيونية والرجعية، وليكون عاملاً إيجابياً فاعلاً في مسيرة الوحدة العربية.

- التأكيد على المضامين القومية للوحدة العربية:

ليست الوحدة العربية المنشودة مجرد تحقيق إجراء سياسي رسمي أو دستوري معيّن. وهي لن تستقيم ما لم تكن متكاملة في مضامينها الشعبية، والاجتماعية، والاشتراكية، والديمقراطية، ولتكون للأمة العربية كلها بمختلف فئاتها وطبقاتها وفعل الشعب العربي ابتداء بطلائعه، ثم سائر قطاعاته ولصالحه أولاً وأخيراً، وهي لا يمكن أن تتم دون أساس عقائدي سليم[1].

- العمل لتحقيق كل ما للإنسان العربي من حقوق:

إن العمل من أجل الوحدة العربية هو لا ينفصل مطلقاً عن العمل من أجل تحقيق حقوق الإنسان العربي[1] السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في داخل الوطن العربي، والعالم، وذلك على ضوء كل ما وضع من اتفاقيات بشأن حقوق الإنسان على كل الأصعدة، وفي مختلف مجالات الحياة ـ وما توجب فعله كرامة الإنسان العربي، والإنسان بصورة عامة.

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي:

تكثر المطالبة وتتردّد بالتكامل الاقتصادي في البلاد العربية. ولا بدّ من تحقيق

---

(١) اسامة عبد الرّحمن ـ حقوق الإنسان العربي مجلة المستقبل العربي ١٩٩٠/١/٣١.

هذا المطلب الحيوي جداً، والمهم على ضوء معرفة كاملة بموارد هذه لبلاد وحاجاتها وطاقاتها وإمكانياتها ومعطياتها، ونشاطاتها في مختلف المجالات الاقتصادية، ليصار في هذا النطاق إلى توحيد الجمارك، والسوق العربية المشتركة، وتوحيد النقد العربي[1] وتعزيز المواصلات في الوطن العربي، وتحقيق التكامل الإنتاجي العربي، وإنشاء المشاريع الإنمائية العربية المشتركة، وصولاً إلى صيانة الثروات العربية، ومنع هدرها على غير صعيد.

ـ التركيز على التوجيه القومي العربي في مختلف الكليات العسكرية العربية:

لا بدّ من أن تكون الجيوش العربية هي القوّة الضاربة الأقوى الأهم للأمة العربية في مختلف الأحوال والحروب، وسواء كانت هذه الأخيرة نظامية أم ثورية. ومن هنا وجب أن يترسّخ التوجيه القومي العربي في الكليات العسكرية العربية وذلك انسجاماً مع معاهدة الدفاع العربي المشترك الموافق عليها من قبل كل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى غيرها من المعاهدات والمبادىء والمصالح القومية الجامعة.

ـ العمل التكنولوجي العربي المشترك:

لا بدّ من مضاعفة النشاط في المجال التكنولوجي في البلاد العربية وهو مطلب يستدعي للنجاح في تحقيقه أو ضمان نتائجه المرجوة تلاقي الأقطار العربية في مشاريع تكنولوجية مشتركة، أو موحدة[2]، حتى لا تذهب جهودها في هذا النطاق سدى. وليشكل توجهها الوحدوي في العمل التكنولوجي إمكانية فعالة في الطريق إلى الوحدة العربية.

ـ الإكثار من إنشاء الاتحادات ذات النشاطات العربية المختلفة:

وإذا ما كانت الوحدة العربية تعني الحياة العربية كاملة، فإن إنشاء الاتحادات لاحتواء مختلف النشاطات العربية هو ولا شك يؤدي إلى تسريع الخطى في الطريق إلى

---

(١) د. عبد المنعم اسيد علي ـ الوحدة التقدمية العربية.

(٢) د. انطوان زحلان ـ البعد التكنولوجي للوحدة العربية ص ١٦.

بناء هذه الوحدة العربية الشاملة، وإن ذلك مطلب طبيعي في حركة الوجود العربي.

- إحياء الذكريات والمناسبات القوميّة العربية:

إن القيام بإحياء الذكريات والمناسبات القومية العربية مطلوب دائماً، وملحّ لإذكاء الشعور القومي العربي، ولرفض واقع التراجع والانهزام، أو الاستسلام المفروض على العرب تحت أسماء كاذبة من قبل التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي. وإن التقدّم في المجال الاتحادي العربي هو ولا شك عامل في مسار الوحدة العربية، وتأكيد على رفض الهيمنة الصهيونية والامبريالية المشتركة أو النظام العالمي الجديد أو التسلط الأمريكي الواسع.

- الإكثار من الزيارات والرحلات العربية المشتركة:

إن الإكثار من الزيارات والرحلات المشتركة والمتبادلة بين الشباب والطلّاب العرب وإغناءها بالتوجهات والنشاطات القومية المدروسة، هو عمل مهم ومؤثر في ترسيخ الوحدة العربية في نفوس الأجيال العربية الصاعدة قبل إبراز هذه الوحدة في نصوص قانونية أساسية وهو يعني كسر غير قليل من حواجز التجزئة في الوطن العربي.

- الإيديولوجية والاستراتيجية للحركة العربية الواحدة:

لا بدّ من وضع إيديولوجية قومية عربية ديمقراطية شاملة للحركة العربية الواحدة، ثم التخطيط على ضوئها لاستراتيجيتها القومية العربية المراحلية والعامة. وإن ذلك هو مسؤولية المفكرين القوميين العرب وحدهم، ولتكونا مرشدتين للعمل الوحدوي العربي في كل مجال، وعلى كل صعيد، بعيداً عن الطفرات الوحدوية المغامرة وغير المضمونة، وفي انطلاق ديمقراطي إيجابي، وشعبي فاعل[1].



وما كان للعمل من أجل الوحدة العربية إلّا أن يستمر، وكيفما كانت الأحوال، والظروف، والانتكاسات والعثرات، والهزائم، ولتظل الوحدة العربية هي الهاجس

(١) صفوان قدسي - على طريق الوحدة العربية ص ٧٥.

الفاعل في الحياة العربية اليومية، والمطلب الأهم في كل النضالات العربية وذلك لتضعف كل المعوقات وتندحر في طريق الأمة العربية إلى وحدتها الشاملة والكاملة، ولتقوم دولة العرب الواحدة في الوطن العربي الكامل والواحد بحدوده الجغرافية التاريخية وخريطته القومية العربية الواحدة الراسخة، ويقوم المجتمع العربي الاشتراكي الموحّد لتحقّق الأمة العربية في كل ذلك ذاتها المنشودة، وتواصل مسيرتها في بناء حضارتها، وحمل رسالتها، رافعة أعلامها، من أجل كرامة الإنسان، ومساهمة قادرة في بناء عالم أفضل تسوده العدالة والحرية والديمقراطية، ويكون المجد للّه في الأعالي، وعلى الأرض السلام، ويكون الناس فعلاً أحراراً كما ولدتهم أمهاتهم، ويستوي الإنسان فعلاً خليفة اللّه كما في الآية المقدسة. وتلك هي رسالة العرب الواحدة العادلة تشهد عليها حضارتهم ويؤكدها نضالهم المستمر العادل القومي الإنساني.

المراجع

١ ـ د. معروف الدواليبي ـ دراسات تاريخية عن أصل العرب، وحضارتهم الإنسانية ـ بيروت، ١٩٧١.

٢ ـ عبد الرحمن الكواكبي ـ طبائع الاستبداد حلب ـ ١٩٥٧.

٣ ـ مجلة الوحدة السنة الرابعة العدد ٤١ ـ الرباط ـ شباط ١٩٨٨.

٤ ـ مجلة الوحدة السنة الخامسة العدد ٥٣ ـ الرباط ـ شباط ١٩٨٩.

٥ ـ د. يوسف الخوري ـ مشاريع الوحدة العربية ١٩١٧ ـ ١٩٨٧ ـ بيروت ـ ١٩٨٨.

٦ ـ مؤسس مجلة الهلال جرجري زيدان ـ العرب قبل الإسلام ـ بيروت ١٩٦٦.

٧ ـ د. عبد العزيز الأهوابي ـ أزمة الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٧٢.

٨ ـ د. منيف الرزاز ـ الوحدة العربية هل لها من سبيل ـ بيروت ١٩٧١.

٩ ـ د. يوسف خليل يوسف ـ القومية العربية ودور التربية في تحقيقها ـ القاهرة ١٩٦٧.

١٠ ـ د. أحمد فؤاد الأهواني ـ القومية العربية ـ القاهرة ١٩٦٠.

١١ ـ مجلة الفكر العربي ـ عدد ١١ ـ ١٢ أيلول السنة الثانية بيروت ١٩٧٠.

١٢ ـ د. عصمت سيف الدولة ـ الطريق إلى الوحدة بيروت ـ ١٩٦٨.
١٣ ـ مجلة الوحدة السنة السادسة الرباط شباط ١٩٩٠.
١٤ ـ ندوة الدراسات الإنمائية ـ الموارد المالية والإنمائية في لبنان بيروت ١٩٦٧.
١٥ ـ د. خيرية قدوح ـ التربية العربية الوحدوية لماذا؟ وكيف؟ بيروت ١٩٨٦.
١٦ ـ مجلة المستقبل العربي العدد ١٣٠١ بيروت ١ ـ ١٩٩٠.
١٧ ـ د. كاظم حطيط ـ المرأة في ظلال الحقيقة بيروت ١٩٩١.
١٨ ـ الأستاذ يوسف إبراهيم يزبك محاضرات الندوة النشرة ٤ ـ بيروت ١٩٥٧.
١٩ ـ د. أحمد فارس عبد المنعم ـ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ بيروت ١٩٨٦.
٢٠ ـ فتحي الرملي ـ الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار القاهرة ١٩٥٦.
٢١ ـ محمد فيصل عبد المنعم ـ نحن وإسرائيل في معركة المصير ـ القاهرة ١٩٦٨.
٢٢ ـ د. أحمد طربيه ـ التجزئة العربية ـ بيروت ١٩٨٦.
٢٣ ـ عبد الهادي العكيكي ـ الشعوبية والقومية العربية بيروت ـ ١٩٦١.
٢٤ ـ نخبة من الكتاب العرب ـ على طريق الوحدة العربية دمشق ١٩٧١.
٢٥ ـ د. أحمد صدقي الدجّاني ـ العرب وتحديّات المستقبل ـ القاهرة ١٩٧٦.
٢٦ ـ د. كاظم حطيط ـ مع ابن قتيبة في الصراع العربي الشعوبي ـ بيروت ١٩٩٢.

الخاتمة

لقد قدمت في القسم الأوّل من هذا الكتاب (لبنان والعرب. . .) فصولاً عن المقاومة الوطنية اللبنانية العربية بمختلف فصائلها وانتماءاتها العقائدية الروحية والزمنية، واثقاً ومؤكداً بأنها تبقى هي الأداة الأهم و(الظاهرة الأنبل) والواجبة، وبصورة مطلقة في تحرير لبنان وحمايته من الاحتلال الصهيوني والامبريالي الإستيطاني، وأياً كانت الذرائع المصطنعة أو المفتعلة، وقوة إيجابية ما يسمى بقرارات دولية تنص إذا شاءت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الراهنة الحركة الصهيونية العالمية[1] على: انسحاب العدو الصهيوني من جنوب لبنان وبقاعه الغربي دون قيد أو شرط.

ونحن نعلم أن هذا العدو المعنى ما أقام كيانه الاستعماري الاستيطاني النواة في فلسطين العربية وغيرها من الأرض العربية الأخرى إلا بفعل إرادة دول كبرى صاحبة عضوية دائمة في مجلس الأمن الدولي، ودون أي حق أو مبدأ عادل ومشروع، وليصبح هذا العدو باعتراف هذه الدول عينها واتباعها عضواً عاملاً وكاملاً في هيئة الأمم المتحدة على حساب حق شعب فلسطين في أرضه ووطنه بل حق الأمة العربية في أرضها وكيانها القومي، وليستوي كياناً استعمارياً استيطانياً وتوسعياً في قلب الوطن العربي، وحصان طروادة للامبريالية الأمريكية، وسائر أطراف الاستعمار الغربي في الأرض العربية والإسلامية أو الشرقية.

وما كان لنا كلبنانيين وطنيين عرب أن نقر بالاحتلال الصهيوني ظاهراً وغير ظاهر لأي جزء من الوطن العربي أكان هذا الجزء في لبنان أم فلسطين أم سواهما من الأرض العربية. وليس لنا إلاّ أن نرفض هذا الاحتلال ونقاومه مقاومة مصير ووجود.

---

(١) فتحي الرملي ـ الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار ص ١٢٨.

ولذلك فقد اختص القسم الأوّل من هذا الكتاب الحالي بالكتابة عن المقاومة الوطنية اللبنانية على اختلاف فصائلها وانتماءاتها الايديولوجية ودونما فصل في ذلك بين فصيل إسلامي وآخر وطني أو قومي عربي لنكون معها في كل حال وموقع حاضراً ومستقبلاً لترفد وتستمر وتقوى في بنائها الجبهوي الواجب والمنشود.

وما كان لنا أن نفصل أو نميز بين ما أعطته هذه المقاومة وما تعطيه داخل سجون العدو وخارج هذه السجون، وهي قد أثبتت في كل ذلك أصالة وبسالة وريادة رائعة. وإذا ما كان العمل الوطني واحداً لا يتجزأ فمن هذا المنطلق كانت كتابتي عن الداخل اللبناني. وتحرير ما احتل من لبنان، ونقد البناء اللبناني أمران متلازمان أو نضالان متشابكان لا يمكن أن ينفصل الواحد منهما عن الآخر.

وإذا ما ركزت على انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية فلأني وجدت فيها الطريق عريضاً إلى الداخل اللبناني على اختلاف أوضاعه، ولأعالج موضوعها معالجة نقدية وطنية. ويتبينّ لي فيه مواضع ضعف وبؤر تفجير، وأضع النقاط في مجاله على الحروف. وأسمي الأمور بأسمائها. ولا مكان في البحث السياسي الوطني أو القومي للمجاملة أو المداراة الضعيفة، وإلاّ كان الهروب من الحقيقة. أو ما يشبه الخيانة . . . وطرحت الحلول لمصاعب وعقد الداخل اللبناني من خلال استطلاعي ودرسي لمسألة رئاسة الجمهورية اللبنانية في معركة انتخاباتها. وأبين أصول المشكلة اللبنانية بعد أن ساعدت الحرب الأهلية اللبنانية ٧٥ على كشفها وإبرازها، وأدخل في القسم الثاني من الكتاب الحالي لأكون مع لبنان وقد أريد أخيراً لا آخراً التغيير في بعض قواعد وأوضاع حكمه ومجتمعه، أو مع وثيقة أو ميثاق الطائف. وما كان من الحكمة أو الوطنية أن تمر بهذا «الطائف» مروراً عابراً أو أن نقف عنده ولا ننشد ما هو أفضل منه، وليس له بكل ما تقدّمه، وما ومن أحاط به، أن يمنعنا من الطموح أو التطلع إلى لبنانَ الذي نريد، وهو ظهر لنا في الحرب الأهلية الأخيرة كما يصح أن يكون إلى حدّ بعيد. وقد أعطيت هنا في التغيير المنشود في لبنان بهدف أن يخلص مما أراد الانتداب الفرنسي له، وتمسك به بعده ورثة هذا الانتداب وصنائعه، ومن أجل أن يستوي حقيقة لا لفظاً أو ادعاء ونفاقاً بلد عدل ومساواة، وينتهي كمزرعة أو شركة أو متجر أو فندق. ويثبت فعلاً، وكما هو أصلاً في جغرافيته وتاريخه ومجتمعه، عربياً قلباً ولساناً ووجهاً، ويكون لكل بنيه على اختلاف أديانهم، وطوائفهم، وانتماءاتهم العقائدية السياسية

والاجتماعية، وبأصل في انطلاقه العربي الديمقراطي، لا الإنعزالي المتحالف مع العدو الصهيوني، والمعادي للعروبة، ولا يظل للإنعزال والانعزاليين فيه أية سطوة وهيمنة تحت أي اسم أو لون وادعاء كاذب وخادع، ليكون القطر العربي الذي يعرف العربي فيه طريقه الواضح الجلي بل دربه القومي إلى وطنه العربي الكبير، وأمّته العربية العظيمة، والوحدة العربية الحتمية، والمنشودة...

وأدخل هنا في القسم الثالث من الكتاب المعني فأعالج موضوع الوحدة العربية في أكثر من مجال، وعلى غير صعيد فاستطلعها تاريخياً في محاولات وتجارب وحدوية ناجحة حيناً، وعاثرة حيناً وواعدة حيناً آخر. وأبين معوقات هذه الوحدة وهي كثيرة ومتنوّعة، وأقدّم الإمكانيات الفاعلة لتحقيق هذه الوحدة. وهي عطاء تاريخ البلاد العربية. وما يوحي به ويوجبه المستقبل أو المصير العربي، وما جاب ثابتاً ونقياً في العقل العربي. وذلك للوصول بالوحدة العربية إلى بناء الدولة العربية الواحدة لتظهر القطرية في الوطن العربي إنها ليست سوى حركة انتقال ووصول إلى دولة العرب الواحدة فتكون الجزء في الكل، ليستقر كل منهما في الوحدة ويطمئن، وتحقق الأمة العربية بذلك ذاتها بعد الشرذمة والتقطيع فتحيا في كيانها الواحد، ودولتها الواحدة، ويستوي لها مجتمعها العربي الاشتراكي الديمقراطي الموحدم وتواصل حمل رسالتها إلى الآخرين رسالة الحق والعدل والمساواة والنور والإنسانية، أو تجديد حضارتها المجيدة.

المراجع

١ ـ فتحي الرملي ـ الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار القاهرة ١٩٥٦.

٢ ـ هنري كتن ـ تقسيم فلسطين ـ دمشق ـ ١٩٧٠.

صدر للمؤلف

١ ـ في المجتمع العربي.
٢ ـ النحو العربي على المنهج التطبيقي.
٣ ـ دراسات في الأدب العربي.
٤ ـ المقاومة الوطنية (منطلقات وأبعاد).
٥ ـ أعلام وروّاد في الأدب العربي.
٦ ـ مع ابن قتيبة في العقيدة الإسلامية.
٧ ـ دراسات في التربية والتعليم (بالفرنسية) على الآلة الكاتبة.
٨ ـ ابن قتيبة آثاره وأثره في الفكر العربي (بالفرنسية) جزءان (أطروحة دكتوراه دولة على الآلة الكاتبة.
٩ ـ المرأة في ظلال الحقيقة (دراسة).
١٠ ـ لبنان والعرب (القطرية والتحـرير والتغيير، والوحدة العربية).

ويصدر قريباً له:

١ ـ مع ابن قتيبة في الصراع العربي الشعوبي.
٢ ـ شعراء الحنين إلى الوطن في المغترب الأمريكي.
٣ ـ الجاحظ شاهد عصر ورائه ثقافة.
٤ ـ في المسار الوطني اللبناني.
٥ ـ الثقافة في معركة المصير العربي.
٦ ـ فلسفة وجودية (باللغتين العربية، والفرنسية).
٧ ـ نيران (ديوان شعر).

فهرس المراجع العام

١ ـ د. عبد الحليم هريدي ـ الصراع العربي الإسرائيلي ـ القاهرة ـ ١٩٧٤.

٢ ـ د. صالح زهر الدين ـ المنطقة الغربية في ملف المخابرات الصهيونية ـ بيروت.

٣ ـ اللواء محمد فيصل عبد المنعم ـ نحن وإسرائيل في معركة المصير ـ القاهرة ١٩٦٨.

٤ ـ د. عبد الوهّاب الكيالي ـ تاريخ فلسطين الحديث ـ بيروت.

٥ ـ مجلة العرفان ـ عدد آب سنة ١٩٦٣ صيد ـ الجنوب اللبناني.

٦ ـ سعدون حسين ـ ١٠٠ يوم في معتقل أنصار وبيروت ١٩٨٣.

٧ ـ عمدة الإذاعة في الحزب السوري القومي الاجتماعي ـ معتقل أنصار والتحدّي الكبير ـ بيروت ١٩٨٥.

٨ ـ سعدون حسين ـ أنصار ٣٣ بيروت ١٩٨٤.

٩ ـ اللواء الركن محمود شيت الخطّاب ـ أهداف إسرائيل التوسعيّة في البلاد العربية ـ القلاارة ١٩٧٠.

١٠ ـ حسين شعيب ـ جمهورية أنصار العربية ـ بيروت ١٩٨٤.

١١ ـ فتحي الرملي: الصهيونية أعلى مراحل الاستعمار ـ القاهرة ـ ١٩٥٦.

١٢ ـ مجلّة الفكر ـ عدد ٢ تونس ١٩٨٤.

١٣ ـ جريدة اللواء في ١٠/١١/١٩٩٠.

١٤ ـ رشيد طبّارة ـ الإنتداب وروح السياسة الإنكليزية ـ بيروت ١٩٢٥.

١٥ ـ محمّد السمّاك ـ القرار العربي في الأزمة اللبنانية ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ١٩٨٤.
١٦ ـ شيمون شيفر ـ عملية كرة الثلج ـ ترجمة حسّان يوسف ـ بيروت ١٩٨٥.
١٧ ـ العماد مصطفى طلاس ـ آفاق الإستراتيجية الصهيونية ـ دمشق ١٩٧٥.
١٨ ـ مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد ٢١ ـ ٢٢ بيروت ١٩٨٧.
١٩ ـ رجا سري الدين ـ اجتياح لبنان ٨٢ ـ بيروت ١٩٨٥.
٢٠ ـ محمد عطا ـ صراع على أرض الميعاد ـ القاهرة ١٩٦١.
٢١ ـ لامع الحر ـ مهاجر إلى أنصار ـ دار الباحث ـ بيروت ١٩٨٥.
٢٢ ـ مؤسّسة الدراسات الفلسطينية ـ المعاهدة المصرية الإسرائيلية ـ بيروت ١٩٨٠.
٢٣ ـ د. كاظم حطيط ـ المقاومة الوطنية ـ منطلقات وأبعاد ـ بيروت ١٩٨٦.
٢٤ ـ مجلة الفكر العربي الاستراتيجي العدد ٣٠ بيروت ١٩٧٨.
٢٥ ـ د. حسن الباشا... دراسات في تاريخ الدولة الإسلامية القاهرة ١٩٥٨.
٢٦ ـ شاخت وبوزورث ـ تراث الإسلام ـ القسم الثاني ـ ترجمة د. حسين مؤنس ـ الكويت ١٩٨٨.
٢٧ ـ أبو القاسم جار اللّه الزمخشري ـ الفائق في غريب الحديث ـ الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٥٨.
٢٨ ـ الإمام أبو جعفر الطحاوي ـ تأويل مشكل الأثر ـ دار المعارف العثمانية ـ الهند ـ ١٩٥٨.
٢٩ ـ أميل الغوري ـ ١٥ أيار ١٩٤٨ ـ بيروت ١٩٥٩.
٣٠ ـ مؤسّسة فكر للأبحاث والنشر ـ الفكر المقاوم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ومخططاته ـ بيروت ١٩٨٩.
٣١ ـ د. باسم الجسر ـ الصراعات اللبنانية والوفاق ـ بيروت ١٩٨١.
٣٢ ـ مجلّة الهلال، عدد خاص بالثورات القاهرة آب ١٩٦٨.

٣٣ ـ صن يات صن ـ فن الحرب ـ ترجمة ـ بيروت.

٣٤ ـ د. بديعة أمين ـ المشكلة اليهودية والحركة الصهيونية بيروت ١٩٧٤.

٣٥ ـ آغا وخالدي ـ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بيروت ١٩٨٢.

٣٦ ـ كميل منصور وعبد القادر ياسين ـ يهود العالم والصهيونية وإسرائيل ـ بيروت ١٩٧٤.

٣٧ ـ مجلة الجيش عدد ٥١ بيروت ١٩٨٨.

٣٨ ـ د. عبد الملك عودة ـ النشاط الإسرائيلي في افريقيا ـ القاهرة ـ ١٩٧٣.

٣٩ ـ حافظ محمود ـ الاعلام العربي والاعلام الصهيوني القاهرة ١٩٧٣.

٤٠ ـ أميل توما ـ الصهيونية الجديدة ـ بيروت ١٩٨٦.

٤١ ـ دييف ـ المنشأ والجوهر الصهيوني الرجعي للمبادىء السياسية الصهيونية (ترجمة) موسكو ١٩٧٥.

٤٢ ـ مجلة التوحيد عدد ٢٥ طهران ١٩٨٦.

٤٣ ـ مجلة الوقت عدد ٩ بيروت ١٩٨٦.

٤٤ ـ مجلة التوحيد عدد ٢٢ طهران ١٩٨٦.

٤٥ ـ د. عبد الوهاب المسيري ـ الايديولوجية الصهيونية ـ الكويت ١٩٨٣.

٤٦ ـ اسرائيل شاحان ـ من الأرشيف الصهيوني (ترجمة) بيروت.

٤٧ ـ أحمد عبد الغفار عطار مؤآمرة الصهيونية على العالم مكّة المكرّمة ١٩٧٦.

٤٨ ـ يوري إيفانوف ـ الصهيونية حذار (ترجمة) موسكو.

٤٩ ـ إنعام رعد ـ حرب التحرير القومية ـ بيروت ١٩٧٠.

٥٠ ـ رياض أحمد ـ الصهيونية نشأتها وطبيعتها ـ بيروت ١٩٨٣.

٥١ ـ مركز الأبحاث المصري ـ الشعب المصري يرفض كمب ديفيد ـ بيروت ١٩٧٨.

٥٢ ـ كارل فون كلاوزفيتز في الحرب (ثلاثة أجزاء) ترجمة أكرم ديري والمقدّم الهيثم الأيوبي ـ القاهرة ١٩٦٩.

٥٣ ـ مجلة الثقافة العالمية عدد آب (ملف الثورة الفرنسية) الكويت ١٩٨٩.

٥٤ ـ مجلة الوحدة العدد ٧٣ الرباط ت١ ـ ١٩٩٠.
٥٥ ـ عبد القادر ياسين ـ تاريخ فلسطين الحديث ـ بيروت ١٩٨٢.
٥٦ ـ مجلة القومي العربي ـ عدد ٦٩ بيروت ١٩٩٠.
٥٧ ـ د. محمد معروف الدواليبي ـ دراسات تاريخية عن أصل العرب وحضارتهم الإنسانية ـ بيروت ١٩٧١.
٥٨ ـ الأستاذ كمال جنبلاط ـ في مجرى السياسة اللبنانية ـ بيروت ١٩٦٠.
٥٩ ـ د. رياض الصمد ـ الطائفية ولعبة الحكم في لبنان ـ بيروت ١٩٧٧.
٦٠ ـ د. عمر الطيّب الساسي. دراسات في الأدب العربي الرياض.
٦١ ـ الشيخ سليمان ظاهر ـ جبل عامل في الحرب الكونية الأولى صيدا ـ ١٩٨٧.
٦٢ ـ المقدّم الهيثم الأيوبي ـ الشعب المسلّح ـ بيروت ١٩٨٢.
٦٣ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ لبنان بين مشرّق ومغرّب ـ بيروت ١٩٧٢.
٦٤ ـ الأستاذ منح الصلح ـ المارونية السياسية ـ سيرة ذاتية ـ بيروت ١٩٧٦.
٦٥ ـ ملحق جريدة النهار عام ٧٥ بيروت.
٦٦ ـ مجلة المنبر ـ عدد أيار لندن ١٩٨٨.
٦٧ ـ جريدة اللواء في ٧ أيلول بيروت ١٩٩٠.
٦٨ ـ مجلة الثقافة العربية العدد ١ السنة ٣ بيروت ١٩٦٢.
٦٩ ـ مجلة الوحدة عدد ١٩ الرباط ١٩٨٦.
٧٠ ـ البير روندمة ـ الطوائف في الدولة اللبنانية (ترجمة) بيروت ١٩٨٤.
٧١ ـ محاضرات الندوة اللبنانية النشرة ـ جزيران بيروت ١٩٦٢.
٧٢ ـ د. مصطفى الخالدي حاضر لبنان المسلم ـ بيروت ١٩٧٧.
٧٣ ـ مجلة الثقافة العربية عدد ٤ بيروت ١٩٦٤.
٧٤ ـ محاضرات الندوة اللبنانية نشرة عدد ٢٩ بيروت ١٩٥٤.
٧٥ ـ د. عزت الأيوبي ـ محاضرات في الإدارة العامة بيروت ١٩٦٤.
٧٦ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ النزعات السياسية في لبنان بيروت.

٧٧ ـ د. إيليا حريق ـ من يحكم لبنان. دار النهار بيروت.
٧٨ ـ مجلة الأزمنة عدد ٦٥ أيلول سنة ١٩٨٨ .
٧٩ ـ وثائق الحركة الوطنية اللبنانية بيروت ١٩٧٥ ـ ١٩٨١ .
٨٠ ـ جريدة الثورة السورية (حول وثيقة الطائف) دمشق ١٦ ـ ١٠ ـ ١٩٨٩ .
٨١ ـ د. محمد عمارة ـ معارك العرب ضد الغزاة بيروت.
٨٢ ـ د. زين نور الدين زين ـ الصراع الدولي في الشرق الأوسط ـ بيروت ١٩٧١ .
٨٣ ـ رفعت السعيد ـ أسرار الثورة العربية ـ القاهرة.
٨٤ ـ مجلة الآداب عدد ٩ ـ ١٠ ـ بيروت ١٩٥٨ .
٨٥ ـ مجلة الطريق عدد ٣ بيروت ١٩٨٩ .
٨٦ ـ مجلة القومي العربي عدد ٥٤ بيروت ١٩٩٠ .
٨٧ ـ الأستاذ محمد جميل بيهم ـ عروبة لبنان ـ بيروت ١٩٦٥ .
٨٨ ـ محاضرات الندوة اللبنانية نشرة رقم ٦ بيروت حزيران ١٩٥٦ .
٨٩ ـ مجلة قضايا عربية العددان ٩ و ١٠ بيروت أيلول ١٩٨١ .
٩٠ ـ محاضرات الندوة اللبنانية نشرة رقم ٤ ـ بيروت شباط ١٩٥٤ .
٩١ ـ محاضرات الندوة اللبنانية نشرة ١ بيروت ك٢ ١٩٥٧ .
٩٢ ـ رفعت هباب ـ تنمية المجتمع ـ القاهرة ١٩٦٢ .
٩٣ ـ رولف هانيش الدولة والتطور ـ ترجمة ميشال كيلو ـ دمشق ١٩٨٩ .
٩٤ ـ د. سليم الحص ـ عهد القرار والهوى ـ بيروت ١٩٩١ .
٩٥ ـ إعداد وتقديم د. حسن صعب رؤيتنا الإنمائية الإنسانية المستقبلية ـ بيروت ١٩٨٥ .
٩٦ ـ عبد الرحمن الكواكبي ـ طبائع الاستبداد ـ حلب ١٩٥٧ .
٩٧ ـ مجلة الوحدة السنة الرابعة عدد ٤١ الرباط شباط ١٩٨٨ .
٩٨ ـ مجلة الوحدة السنة الخامسة عدد ٥٣ الرباط ١٩٨٩ .

٩٩ ـ د. يوسف الخوري ـ مشاريع الوحدة العربية ١٩٦٧ ـ ١٩٨٧ بيروت ١٩٨٨.

١٠٠ ـ مؤسّس مجلّة الهلال جرجي زيدان ـ العرب قبل الإسلام ـ بيروت ١٩٦٦.

١٠١ ـ د. عبد العزيز الأهواني ـ أزمة الوحدة العربية ـ بيروت ١٩٧٣.

١٠٢ ـ د. يوسف خليل يوسف ـ القومية العربية ودور التربية في تحقيقها ـ القاهرة ١٩٦٧.

١٠٣ ـ د. أحمد فؤاد الأهواني ـ القومية العربية ـ القاهرة ١٩٦٠.

١٠٤ ـ مجلة الفكر العربي عدد ١١ و١٢ السنة الثانية بيروت ١٩٧٩.

١٠٥ ـ د. عصمت سيف الدولة ـ الطريق إلى الوحدة بيروت ١٩٦٧.

١٠٦ ـ ندوة الدراسات الانمائية ـ الموارد المالية والإنمائية في لبنان بيروت ١٩٦٧.

١٠٧ ـ مجلة المستقبل العربي العدد ١٣٥ بيروت ١٩٨٩.

١٠٨ ـ د. كاظم حطيط ـ المرأة في ظلال الحقيقة بيروت ١٩٩١.

١٠٩ ـ محاضرات الندوة اللبنانية نشرة ٤ بيروت ١٩٥٧.

١١٠ ـ د. أحمد فارس عبد المنعم ـ جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥ بيروت ١٩٨٦.

١١١ ـ د. أحمد طربيه ـ التجزئة العربية ـ بيروت ١٩٨٣.

١١٢ ـ عبد الوهاب الفكيكي ـ الشعوبية والقومية العربية بيروت ١٩٦٨.

١١٣ ـ د. أحمد صدقي الدجاني ـ العرب وتحدّيات المستقبل ـ القاهرة ١٩٧٦.

١١٤ ـ د. كاظم حطيط ـ مع ابن قتيبة في الصراع العربي الشعوبي بيروت ١٩٩١.

١١٥ ـ الأستاذ هنري كتن ـ تقسيم فلسطين ـ دمشق ١٩٧٠.

١١٦ ـ جوزيف أبو خليل ـ لبنان وسوريا ـ مشقّة الأخوّة ـ بيروت ١٩٩١.

١١٧ ـ د. عبد المنعم السيد علي ـ الوحدة النقدية ـ بيروت ١٩٨٦.

١١٨ ـ د. حليم أبو عزّ الدين ـ سياسة لبنان الخارجية بيروت ١٩٦٦.

١١٩ ـ د. عصام سليمان ـ الفدرالية والمجتمعات التعدّدية في لبنان بيروت ١٩٩٠.

١٢٠ ـ د. أحمد صدقي الدجاني: العرب وتحديات المستقبل ـ القاهرة ١٩٧٠.

المراجع بالفرنسية

1 - Jacques Debu - Brunlel de L'ayonie de la troisième république Paris 1948.

2 - Jean Pierre Alem - Le Liban Pasé, 1963.

3 - Dr Daoud Layegh - L'exersice de la fonction legislative au liban Beyrouth 1985.

4 - Alain Boyer - Les origines du sionisme-Paris1988.

5 - Pierre Lyauley - Liban Moderne Paris 1964.

6 - Lénine: L'imperialisme, state suprême du capitalisme.

7 - Rapport de maitre Monique Weil concernant sa visite en Israël, Paris 1989.

8 - Editions en langues étrangères - Notre Président Ho - Chi - Mineh - Hanoi - 1970.

9 - Dr. Maurice Duveryer - Constitutions et documents politiques- Paris - 1966.

المحتوى

لبنان والعرب

إذا ما نشبت الحرب الأهلية في لبنان فما هي اندلعت كحادث عرض أو طرأ وإنما هي تعود إلى أسباب كثيرة عميقة داخلية وخارجية. ولا يصح أبداً ومطلقاً أن نجرّدَ من عواملها اللبنانية الرئيسية ووقائعها العربية الثابتة، ومن العامل الصهيوني الاستيطاني الذي ظهر سافراً في غزو الصهاينة لجنوب لبنان سنة ١٩٧٨ ثم في غزوهم للبنان سنة ١٩٨٢، واحتلالهم لجزء كبير من جنوبه وبقاعه الغربي. ومن هنا كان انطلاق الكتاب الحالي: (لبنان والعرب ـ القطرية والتحرير والتغيير والوحدة العربية..) ليعطي من الموقع الوطني والقومي في مجال مقاومة الاحتلال الصهيوني، على أكثر من صعيد، ويستجلي متعمقاً أسباب الحرب اللبنانية الأهلية، ويقدم مساهماً في التغيير الوطني المنشود في البنى اللبنانية الفكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية. ويؤكد على ارتباط هذا المسار الوطني اللبناني بمسيرة النضال العربي المشترك لا سيّما بالعامل القومي العربي الأهم وهو الوحدة العربية في ما تعنيه تاريخياً وما شهدته عملياً، وما يصادفها أو يفترضها من معوّقات، وما يتوافر في مجالها من إمكانيات، وتقدّمه من غنى وقوة، ولتستوي القطرية في هذا السياق طريقاً قويماً إلى الكيان العربي الموحّد، والدولة العربية الواحدة، الديمقراطية، والقوية والمعاصرة. وتكون الوحدة العربية هي الطريق الأسلم إلى قوة العرب وعزّتهم ومنعتهم.



الشركة العالمية للكتاب ش.م.ل
طباعة - نشر - توزيع
مكتبة المدرسة - دار الكتاب العالمي
الدار الافريقية العربية